الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي-تيسمسيلت-

معهد الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

دراسة كتاب:

إعداد الطّالبتين:

- جميل جوبة
- أوهيب فاطمة

إشراف الأستاذ:

*د/ بوعرعارة محمّد

أعضاء اللّجنة المناقشة:

د.	م ج تيسمسيلت	رئيـــــسا
د.	م ج تيسمسيلت	عضوا مناقشا
د. بوعرعارة محمّد	م ج تيسمسيلت	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 1437*1438/2016*2017

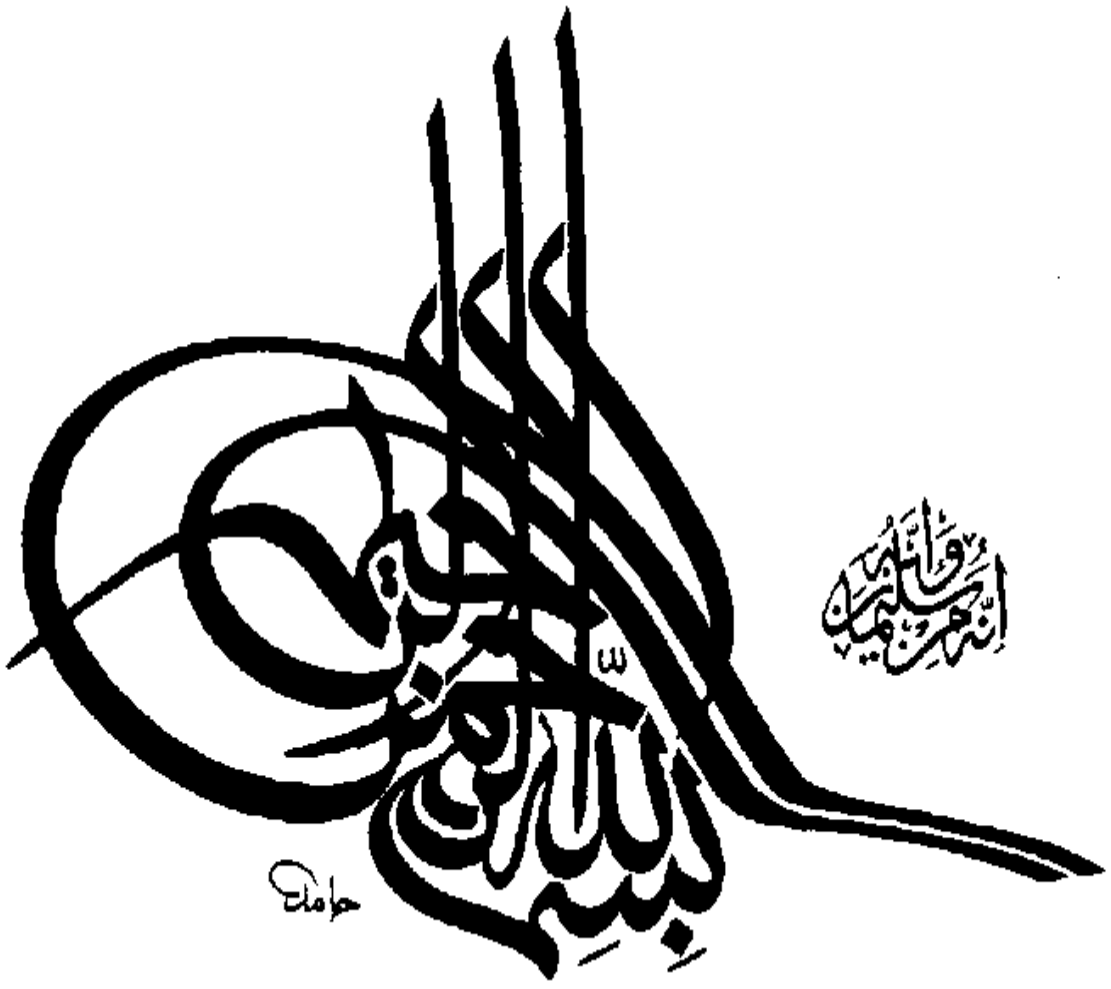
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

قال اللّه تعالى:

﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴿١٩٥﴾﴾

سورة الشعراء (192-195)

﴿قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾

سورة البقرة (32)

﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴿١١﴾﴾

سورة المجادلة (11)

شكر و عرفان

قال الرسول صلى الله عليه و سلم : من لم يشكر النّاس لم يشكر الله

يسرّنا أن نتوّج هذا الجهد المتواضع بجزيل الشّكر لله أوّلا على منّه وعطائه أن وفّقنا لإتمام هذا العمل، ثمّ لأستاذنا الفاضل" بوعرعارة محمّد " لما قدّم و سهل لنا، فلم يكن مشرفا فحسب بل رأينا فيه رأفة الأب و صرامة القائد، كان إنسانا محافظا، محبا للإحياء، متطلعا إلى الجديد، مخلصا في متابعته امينا في توجيهه. نسأل الله أن يسترعيه برعايته وأن يغفر ذنبه و أن يدخله جنته.

كما نتقدم بالشكر الى أساتذة قسم اللغة العربية و آدابها في المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي خاصة الأستاذة مرسلي مسعودة،و الأستاذ غربي بكاي و الأستاذ صانع أحمد الّذين زرعوا التّفاؤل في دربنا و قدّموا لنا المساعدات والتّسهيلات .

و نتوجه بالشّكر أيضا إلى الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة على ما سيبذلانه من جهد في تقويم هذا العمل ،و إثرائه بآرائهم البناءة و توجيهاتهم السديدة.

و نقدّم شكرنا لمن كان لإخلاصهما و جهدهما المشكور اثر ملموس في كتابة و طباعة هذه المذكرة.

ونختم بشكرنا و امتنانا الى كل من قدم لنا يد العون لإنجاز هذا البحث برأي أو تصويب أو دلالة او توجيه او دعاء أو غير ذلك.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة و نصح الأمّة ... إلى نبي الرحمة و نور العالمين

"سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم."

إلى من كلّله الله بالهيبة و الوقار...إلى من علّمني العطاء بدون انتظار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار..

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار،

و ستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد... " **أبي العزيز**".

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب و الحنان و التفاني...إلى بسمة الحياة و سر الوجود ...

إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الحبايب. "أمي الحبيبة".

إلى من أشد بهم أزري و يكبر بهم شأني، إلى من تدمع العين لفراقهم و يتمزّق القلب لبعدهم...

"إخوتي وأخواتي".

إلى رمز البراءة و المستقبل "لوجين، زكرياء"

إلى من تقاسمت معها عناء هذا البحث و كل ايام الجامعة بحلوها و مرّها: "فاطمة"

إلى من شاطرني أفراحي و أحزاني رفيقات دربي:

فتيحة،سمية،عائشة،صباح،الزهرة،حكيمةنعيمة،خديجة،صفية،خيرة،محبوبة،سعاد".

إلى كل من نسيهم قلمي وذكرهم قلبي.

جوبـــة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب...إلى من كلّت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهّد لي طريق العلم...إلى القلب الكبير "والدي العزيز"

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها... إلى من لوّنت عمري بجمالها و حنانها ،وعجز اللّسان عن وصف جميلها، إلى من كان دعائها سرّ نجاحي "أمي الحبيبة"

إلى أخي و رفيق دربي في الحياة ... إلى من أرى التّفاؤل في عينيه و السعادة في ضحكته "أخي مسعود".

إلى من ذقت في كنفهنّ طعم السّعادة ،إلى القلوب الطّاهرة الرّقيقة، و النّفوس البريئة، إلى رياحين حياتي، فايزة...حنان...إكرام.

إلى من تقاسمت معها عناء هذا البحث أختي جوبة.

إلى من تحلّين بالإخاء و تميّزن بالوفاء... إلى من معهنّ سعدت و برفقتهن في دروب الحياة سرت صديقاتي ليندة، زهرة-ش-، سمية، زهرة-ب-.

إلى كل عائلتي... و كل زملائي وزميلاتي العاملين في مدرسة "علي باي امحمّد" و على رأسهم السيّد المدير.

إلى كل من أحبّهم قلبي ولم يذكرهم لساني.

"فاطمة"

مقدمة

لقد شغلت اللّسانيات بال العلماء والمفكّرين منذ ظهورها في مطلع القلان التّاسع عشر حتى غدت علم العصر بما حملته من آليات منهجية وقواعد علمية في دراستها للّغة فأفصحت عن ازدهار الدّرس اللّغوي، وهذا التّطور بعث نهضةً علميةً لا تزال آثارها ممتدّة حتّى أيامنا هذه، وذلك بفضل بروز ملامح البحث اللّغوي الأوروبي الّذي غزى السّوق الثقافية والمعرفية في الوطن العربي عن طريق التّرجمات، وتأثر الباحثين العرب به.

فعلم اللّغة يدرس اللّغة دراسة علمية حسب اللّساني السويسري فاردينان دي سوسير، الذّي أضفى لهذا العلم صبغة قانونية، بما قدّمه من أطروحات في مجال البنيوية، فرسم معالم واضحة الحدود، وقواعد مضبوطة من حيث الاختصاص في اللّغة ومن حيث المناهج التي نضجت كالمنهج التاريخي والمقارن والوصفي، كما بلور رؤية لسانية مميّزة بديلة، أنتجت الكثير من الملاحظات الجادّة، وسعت للوقوف على الآليات الّتي تجلّت بها اللّغة، واقتناص أسرارها، فاللسانيات ضرب جديد من ضروب الدّراسة اللّغوية، يعتمد على مناهج ووسائل محدثة لا تقتصر على لغة دون غيرها.

والمتتبّع لصورة الدّرس اللّساني الحديث يلحَظُ أنّه مقسّم إلى ثلاثة فرق من الباحثين والمهتمّين، وذلك حسب الاتّجاه الّذي تبعه كلّ فريق، فهذا مقلّد للأوائل الّذين صنعوا تاريخ هذه الأمّة، فلا يخرج عن الطّريق الّذي رسموه، وهناك من كان مجدّدا في ثير من النّواحي بما جاء به الغرب، متناسيا خصوصية اللّغة العربية وأصالتها، فغايته محاولة بناء نظرية لغوية عربية بمعايير غربية وآخر محاولا المزاوجة بين القديم والحديث.

والمؤكّد في هذا المقام أنّ هذا الانقسام واضح كلّ الوضوح في كتاب مدخل إلى علم اللّغة لمحمود فهمي حجازي، فهذا الأخير من بين أولئك الّذين حاولوا التّوسط بين الفريقين، أين التفت

إلى التّراث اللّغوي العربي برؤية حداثية تجعلها مواكبة لروح العصر ومتغيراته، فهو من الّذين حاولوا استثمار أدوات الدّرس اللّساني الحديث وتقنياته، من أجل خدمة اللّغة العربية.

فمحمود فهمي حجازي اراد أن يثبت أنّ للّغة العربية موقع اهتمام بين العلوم اللّغوية الحديثة، وهذا ما دفعا إلى اختيار هذا المؤَلَفُ إلى سببين آخرين هما:

- الرّغبة في الاطّلاع عليه لأنّه يعتبر من المحولات القيّمة والرّائدة في مجال الدّراسات الحديثة.

- معرفة خبايا الدّرس اللّساني الحديث عند الباحثين العرب.

ولعرض فحوى هذه المادة العلمية طرحنا الإشكال الآتي:

كيف كانت رؤية محمود فهمي حجازي للدّرس اللّساني الحديث؟ وماهي القضايا الّتي تحدّث عنها محمود فهمي حجازي والّتي يمكن إدراجها ضمن محاور الدّرس اللّساني الحديث، وهل يمكن اعتبار الجهود اللّسانية للباحث محمود فهمي حجازي قيمة يمكن إدخالها ضمن الجهود اللّغوية الهامّة التي أفادت اللّغة العربية.

وبعد الاطّلاع على ما توفّر لنا من مادّة علمية لدى هذا الباحث ارتأينا أن نتّبع الخطّة الآتية:

مقدّمة: تحدّثنا فيها بإيجاز عن اللّسانيات ودوافع اختيار هذه الدّراسة، والإشكالية التي تمحورت عليها دراستنا.

مدخل: فقد وقفنا فيه على جهود محمود فهمي حجازي في مجال اللّسانيات، ثمّ أربعة فصول: الفصل الأولّ عنونّاه بـ: اللّغة بين البحث اللّغوي والمصطلح العلمي، وفيه خمسة مباحث جاءت كالتالي:

المبحث الأول: طبيعة اللّغة والبحث اللّغوي.

المبحث الثاني: عملية الكلام بين الفرد والمجتمع.

المبحث الثالث: وظيفة اللّغة ومستويات الاستخدام.

المبحث الرّابع: مجالات ومناهج علم اللّغة الحديث.

المبحث الخامس: علم اللّغة واللّغة بين العلوم الإنسانية.

الفصل الثاني: النظام الصوتي ومصطلحاته في التراث العربي، وناقشنا فيه:

المبحث الأول: بين الأصوات والكتابة.

المبحث الثاني: التّحليل الفونولوجي والصّوامت والحركات.

المبحث الثالث: الحروف والمخارج والصّفات الأساسية.

المبحث الرابع: المقاطع والنّبر والتّنغيم.

المبحث الخامس: التّغيّرات الصّوتية.

الفصل الثالث: النّظام الصّرفي والنّحوي للّغة وتطرّقنا فيه إلى:

المبحث الأوّل: الوحدات الصرفية وأصولها اللّغوية.

المبحث الثاني: الأبنية الصرفية وتنمية المفردات.

المبحث الثالث: مفهوم النّحو.

المبحث الرابع: المادة اللّغوية.

المبحث الخامس: النحو التوليدي التحويلي.

أمّا عن الفصل الرابع والأخير: فقد اشتمل على: علم الدلالة، المعجمية والبنيوية، وفيه تناولنا:

المبحث الأول: علم الدّلالة ومناهجه الحديثة.

المبحث الثاني: تطوّر الاهتمام بالدّلالة.

المبحث الثالث: البحث الدلالي الحديث بين النظري والتطبيق المعجمي.

المبحث الرابع: العلاقات الدلالية.

المبحث الخامس: أنواع المعنى والسّياق، ثمّ تأتي الخاتمة حيث تناولنا جملة النّتائج التي توصّلنا إليها.

أمّا عن المنهج المتّبع الّذي وظّفناه في دراستنا هو المنهج الوصفي التّحليلي والمقارن لأنّ الوصف هو عماد الدّراسات اللّغوية الحديثة، والمقارن لأنّنا بصدد مقارنة الآراء الّتي جاء بها محمود فهمي حجازي مع الآراء الّتي تناولها غيره في نفس القضية، موضّحين ما لهذه المسائل من أهمية موضوعية، بعد أن تمّ تقديم ما تحتاجه كلّ قضية لدراستها من تفصيل أو إيجاز من أمّهات المصادر والمراجع القديمة والحديثة. ومن المصادر والمراجع التي استندنا إليها بشكل بارز مبادئ اللّسانيات

لأحمد محمد قدّور، مدخل إلى علم اللّغة لمحمد حسن عبد العزيز، الأصوات اللّغوية لعاطف فضل محمد، علم الدّلالة لأحمد مختار عمر.

ونذكر أنّه قد واجهتا بعض الصعوبات تكاد تكون كلّها ضمن الظروف المحيطة التي يمكن أن يتلقّاها كلّ باحث، كثرة المادّة العلمية وتشعبها، وقد تمكنّا بفضل اللّه وقوّته أن نتجاوزها.

وفي الختام وبعد شكر اللّه تعالى نتوجّه بالشّكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور بوعرعارة محمّد الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته، وتوجيهاته البنّاءة وأفكاره التّي أسهمت في إنجاز هذا العمل، كما لا يفوتنا أن نشكر كلّ مدّ لنا يد العون لإتمام هذا البحث برأي أو تصويب أو توجيه. فإن أصبنا فمن اللّه وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشّيطان.

جميل جوبة / أوهيب فاطمة

تيسمسيلت في: 21 أفريل 2017

بطاقة فنية

بطاقة فنية لكتاب مدخل إلى علم اللغة للدكتور – محمود فهمي حجازي –

اسم الكتاب: مدخل إلى علم اللغة .

المؤلّف: محمود فهمي حجازي.

دار النّشر: قباء للنّشر والطّباعة.

مكان النّشر: القاهرة – مصر.

رقم الطّبعة: بدون طبعة.

سنة النّشر: 1998م.

حجم الكتاب: متوسط.

عدد الصفحات:264 صفحة.

نوع الورق: عادي.

محتوى المُؤَلَّف:

عالج "الدكتور محمود فهمي حجازي" موضوع علم اللغة من خلال التّطرق إلى تعريفه ومناهجه ومستويات تحليل اللّغة في محاولة منه للتعريف بهذا العلم، وتبسيطه للقارئ والمثقف العربي، ومحاولة ربطه بالتراث العربي القديم، إذ استهلّ هذا البحث بتقديم بسيط تحدّث فيه عن الدّافع وراء هذه النّسخة الجديدة للكتاب ألا وهو أن تكون أكثر شمولا ودقّة لعرض الأسس والقواعد الّتي تقوم عليها اللّسانيات دون ذكر الإشكالية الّتي كانت وراء هذا العمل ،وأغلب الظّن أنّ الدّكتور حجازي

أراد لمتصفّح الكتاب أن يصل بنفسه بعد إتمامه للقراءة إلى تلك التّساؤلات الّتي يجيب عنها هذا المؤّلف، فما علاقة مصطلحات علم اللغة الحديث بالتّراث اللّغوي العربي ؟ كيف يمكن تأصيل الدّرس اللّغوي العربي انطلاقا من علم اللّغة الحديث؟ ،والفرضيات المقترحة لمعالجة الاشكالية تكمن فيما توصّل إليه العرب قديما من بحوث صوتية وصرفية تضعهم على قدم المساواة في كثير مما توصّلت إليه الدّراسة اللغوية الحديثة من نتائج ونظريات، إضافة إلى تبسيط المعرفة اللسانية للقارئ والمثقّف العربي للاستفادة منها في مجالات فكرية.

وجاء المحتوى في خمسة عشر فصلا كلّ منه يحتوي عدّة مباحث على النحو الآتي:

الفصل الأول: اللغة طبيعتها ووظيفتها.

الفصل الثاني: علم اللغة مجالاته ومناهجه.

الفصل الثالث: الأصوات.

الفصل الرابع: المصطلحات الصوتية في التراث العربي.

الفصل الخامس: النظام الصوتي.

الفصل السادس: بناء الكلمة.

الفصل السابع: بناء الجملة.

الفصل الثامن: المكونات المباشرة والنحو التوليدي التحويلي.

الفصل التاسع: علم الدلالة المعجمية .

الفصل العاشر: البنية الدلالية.

الفصل الحادي عشر: الأسرة اللغوية الأفرو آسيوية.

الفصل الثاني عشر: اللغات الهندية الأوربية.

الفصل الثالث عشر: اللغات الإفريقية الأخرى.

الفصل الرابع عشر اللغات الأورالية الألتانية.

الفصل الخامس عشر: الأسرات اللغوية في آسيا والمحيطات والعالم الجديد.

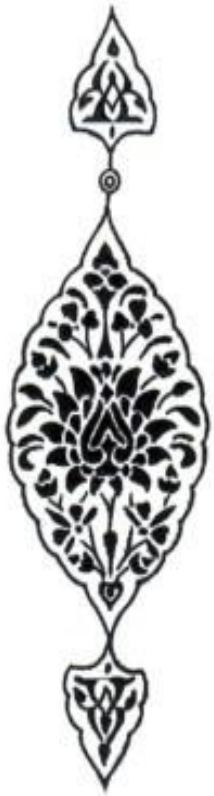

مدخل

يحق لكلّ أمّة أن تفخر بأعلامها ومفكّريها من الصّفوة الّذين حملوا رسالة العلم، وأمانة البناء الفكري السّليم، وورّثوها للأجيال عبر العصور في مختلف مجالات البحث والمعرفة، ففي التّاريخ اللّغوي العربي القديم مثلا ظهر الآلاف من اللّغويين الكبار، وترسّخوا في مشارف العقول بفضل انجازاتهم واجتهاداتهم الفكرية الّتي تقدّموا بها خطوة إلى الأمام، وحاولوا تقريب مؤلّفاتهم للمثقّف العربي أمثال "أبي الأسود الدؤلي"(69هـ)و"الخليل بن احمد الفراهيدي(ت175هـ) "سيبويه"(180هـ)، "ابن جني"(392هـ) وغيرهم الكثير من جهابذة اللّغة ومحقّقيها.

لقد تخطّت شهرتهم حدود الأقاليم وتبوّؤوا مكانة راقية رفيعة بين العلماء الكبار، وأكسبوا عصرهم صفة التّميز والأصالة، ليأتي بعدهم جيل آخر يؤمن بضرورة متابعة المشوار والسّير على خطى الأوائل، ففي العصر الحديث برز الكثير من علماء اللّغة الّذين اهتمّوا بالدّرس اللّغوي نقّادًا وأدباءً صنعوا أجيالا بفضل علمهم وإلهامهم الواسع أمثال: "رمضان عبد التّواب"، "محمود السّعران"، " عبد السّلام المسدّي" و" محمود فهمي حجازي" وغيرهم، وممن ترك بصمات واضحة وتجاوزت أفكاره آفاق البحث داخل الوطن العربي الباحث اللغوي بكتاباته " محمود فهمي حجازي".

1–حـياته ومـنـهـجه:

محمود فهمي حجازي ناقد ومترجم، ولغوي، ولد بالمنصورة في محافظة الدّقهلية في الأوّل من جانفي (1940)، تتلمذ على يد "طه حسين"(ت 1973)، و"شوقي ضيف"(ت 2005)[1].

1–ينظر: بكر إسماعيل، من أعلام الفكر المعاصر محمود فهمي حجازي وأثره في اللغة والأدب، صحيفة المصريون،العدد431،الأربعاء 11نوفمبر2015م، "مقال" <hTTPS //Almesryoun .com ,14/01/ 2017, 17:11>،(بدون صفحة) .

تلقّى تعليمه الابتدائي بمدرسة الأميرية، وكان له أثر في اللّغة والأدب، من أولي العلم وأرباب الفكر حصل على اللّيسانس الممتازة من كلية الآداب جامعة القاهرة سنة (1959م) حرص في أثناء دراسته على تعلّم اللّغات الأجنبية، وكان يتابع مقرّرات قسم اللّغة الألمانية بمدرسة الألسن التّابعة آنذاك لوزارة التّعليم العالي، عُيِّن عميدا بكلية الآداب عام(1959م)بقسم اللّغة العربية[1].

أُوفد "محمود فهمي حجازي" إلى ألمانيا سنة (1960م) للحصول على درجة الدكتوراه وعلى مدى خمس سنوات درس مقرّرات لغوية في علم اللّغة وفي الدّراسات المقارنة، وفي الآداب الشّرقية والأوربية، حتّى نال درجة الدّكتوراه من جامعة " ميونيخ" سنة (1965) وكانت في: منهج التّحليل اللّغوي[2]،ومن أعماله العلمية:

-إعداد25% من المعجم الألماني العربي، طُبع في ألمانيا الاتحادية طبعتين، ثمّ طبعة واحدة في بيروت.

-علم اللّغة بين التّراث والمناهج الحديثة (الهيئة المصرية العامة للتّأليف والنشر، القاهرة 1970م).

-علم اللّغة العربية (دار غريب، القاهرة 1973م).

- مدخل إلى علم اللغة (دار غريب، ط1، القاهرة، 1994م) [3].

---

1 – ينظر: مصطفى يوسف، شخصية الشهر، 2015/09/05، "مقال "<www.m-a-arabia.com, 17:35 , 14/01/2017

2– ينظر:المرجع نفسه،(بدون صفحة).

3 –ينظر: المرجع السابق، "مقال" (بدون صفحة).

وتتناول المؤلّفات السّالفة الذّكر معالجة واعية لقضايا ومجالات علم اللغة، وآليات دراسته وسبل البحث فيه، كما ألّف الدكتور" حجازي" مجموعة من الكتب الأخرى ينفرد كلّ منها بموضوع معيّن أهمّها كتاب "الأسس اللّغوية لعلم المصطلح في العصر الحديث"(دار غريب، القاهرة 1995م)، ويُبدي هذا المؤَلَّف توجّهه إلى دعم وجود اللّغة العربية في التّعبير العلمي من خلال الولوج إلى علم المصطلح والاتّجاهات العربية لتقنين المصطلحات وتقعيدها[1].

ويضاف إلى هذا كتاب " اللّغة العربية عبر القرون"(دار غريب، القاهرة، 1968م، طُبع عدّة طبعات)، وقد خصّصه لذكر تاريخ اللّغة العربية وتطوّرها مقارنة مع اللّغات السّامية الأخرى وكتاب "أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاوي"(الكويت ثم دار غريب، القاهرة 1975م)، و "طه حسين حياته وفكره"(دار غريب، القاهرة،1998م)[2]،وأشار فيهما إلى موضوع الفكر العربي في بداياته الحديثة عند "رفاعة الطهطاوي"(1801م- 1872م)، وملامح المستقبل الحضاري برؤية تقوم على الأصالة العربية الإسلامية، وضرورة التّقدم انطلاقا من حضارة العصر، هذا في الكتاب الأوّل، أمّا في الكتاب الثّاني فقد قدّم "محمود فهمي حجازي" كلّ ما يخصّ أستاذه "طه حسين"(ت 1973م)من حياته ومنهجه النّقدي وأفكاره[3].

ومن هنا يمكن القول حسب بعض الباحثين أنّ "محمود فهمي حجازي" يعدّ من القلائل الّذين يجمعون بين أصالة الفكر ودقّة التّعبير، وبين عمق الرّأي ونفاذ البصيرة، ويصنّف من النّخبة الممتازة الّذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية التّحقيق في اللّغة، وتطوير برامجها وطرق تدريسها

---

1 –ينظر: مصطفى يوسف، شخصية الشهر، "مقال"، (بدون صفحة).

2– ينظر: بكر إسماعيل، من أعلام الفكر المعاصر محمود فهمي حجازي وأثره في اللغة والأدب، "مقال"، (بدون صفحة).

3–ينظر: المرجع السابق، (بدون صفحة).

والعمل على توسيع رقعتها في العصر الحديث، فكان عطاؤه نسجاً من الإلهام المتّميز في المجال اللّساني الّذي بلغ أفقا واسعا من الأفكار والأعمال الأدبيّة[1] .

فاستطاع أن ينتقل بالفكر من مرحلة التّقليد والجمود إلى مرحلة الحريّة والانطلاق في إطار مجموعة من الضّوابط، ومراعاة القواعد والأصول والثّوابت، إذ أرسى لنفسه معالم مدرسة لغوية تشكّلت بخوضه غمار البحث في التّراث اللّغوي العربي الحديث، وعليه فإنّه أسهم في تطوير الفكر اللّغوي رُفقةَ جماعة غَفيرة من الأدباء والمفكّرين الّذين حملوا لواء الفكر ونشروه بحريّة وعقلانية، ووعي، ولم تكن كتاباته قاصرة على نقل النّصوص من التّراث فحسب بل انطلقت إلى آفاق عالية، أين تميّزت بالتّحليل الدّقيق والأسلوب العذب[2].

ويبدو ذلك جليّا من خلال ترجمة العديد من الكتب الأدبية واللّغوية في العصر الحديث فجاءت ترجماته وافية شافية، بلوّرت معاني تاريخ لغوي عملاق جعل منه موسوعة لسانية متحرّكة كشفت عن عمق وأصالة وحداته الّتي تمثّلت في ذلك الجيل من الطّلاب، والتّلاميذ الّذين تخرّجوا على يديه، وانطلقوا هنا وهناك في شتّى البلدان يتحدّثون عن اللّغة ويكتبون أبحاثها سائرين على نهج أستاذهم، متأثّرين بطريقة نظم أفكاره الدّقيقة[3]،وقد تمكّن الأستاذ "حجازي" من تقريب اللّغويات إلى الأوساط العلمية بفضل إمكانياته العالمية وخبرته العريقة.

1– ينظر: بكر إسماعيل، من أعلام الفكر المعاصر محمود فهمي حجازي وأثره في اللغة و الأدب، "مقال"، (بدون صفحة) .

2– ينظر: المرجع نفسه ، (بدون صفحة).

3– ينظر: المرجع نفسه ،(بدون صفحة).

ومن بين المؤلّفات الّتي قام "محمود فهمي حجازي" بتأليفها: كتاب مدخل إلى علم اللغة الّذي اخترناه كموضوع بحث لدراستنا، ولعلّ أبرز الدّواعي التّي جعلته يكتب في هذا الموضوع «هو أن تكون هذه الطبعة أكثر شمولا وربطا بالتّراث العربي، وأكثر وضوحا في تقديم مصطلحات علم اللّغة الحديث، وذلك من أجل تأصيل البحث اللغوي العربي، بالإضافة إلى تلبية حاجة القارئ والباحث إلى تعريف مركّز وواضح»[1]ونلاحظ لدى قراءتنا للكتاب أنّه قام بتحديث واستكمال المعلومات، وتناولها بإيجاز واختصار حتّى يسهل على القارئ فهمها واستيعابها.

ولا يمكن لأحد إخفاء قيمة عمله العلمي في مجال البحث، والدّرس اللّغوي وأثاره الأدبيّة الّتي كانت ولا تزال من أهمّ مصادر المعرفة، ونجد أنّه قد أشار في كتابه الّذي نحن بصدد دراسته إلى كلّ ما يتعلّق باللّغة، ووظيفتها المجتمعية، وتناول أهمّ القضايا في البحث الصّوتي للعربية من خلال الإفادة من المناهج الحديثة بموضوعية ودقّة، مستغلًّا في ذلك ثقافته اللّغوية الواسعة ومعتمدا على مصادر ومراجع متنوعة استقى منها مادته العلمية احتوت كتبا عربية نذكر منها:الأصوات اللغوية لـ "إبراهيم أنيس"، الخصائص لـ"ابن جني" واللغة العربية معناها ومبناها "لتمام حسان" وغيرهم.

يضاف إليها مصادر مترجمة إلى العربية مثل: دور الكلمة في اللغة لـ"أولمان ستيفن"(***Ullmann Stephen***) ترجمة وتعليق "كمال محمد بشر"، و"نعوم تشومسكي" (***NoamChomsky***)اللّغة ومشكلات المعرفة ترجمة "حمزة بن قبلان المزيني"، ومصادر أخرى بلغات أجنبية، وهي كثيرة منها:

1– مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي ، دار قباء، القاهرة،(دط)،1998، ص/7.

Al-Ani,arabicphonology.
Bloomfield language[1].

2- الحقل المعرفي لمصادر المؤلّف:

يتمثّل الحقل المعرفي الّذي تنتمي إليه الدّراسة المتعلّقة بهذا الكتاب في حقل اللّسانيات والّتي تعني:« العلم الّذي يدرس اللّغة دراسة علمية تقوم على الوصف، ومعاينة الوقائع بعيدا عن النّزعة التّعليمية، والأحكام المعيارية[2]»،ونلاحظ في هذا التّعريف وجود كلمة علم، وهي كلمة ضرورية لأنّ أوّل ما يطلب في الدّراسة العلمية هو إتباع طريقة منهجية والانطلاق من أسس موضوعية يمكن التّحقق منها وإثباتها[3].

كما تعرّف اللّسانيات أيضا على أنّها« العلم الّذي يبحث في اللّغة، ويتّخذها موضوعا له فيدرسها من النّواحي الوصفية والتّاريخية، والمقارنة، كما يدرس العلاقات الكائنة بين اللّغات المختلفة، أو بين مجموعة من هذه اللّغات، ويدرس وظائف اللّغة وأساليبها المتعدّدة، وعلاقتها بالنّظم الاجتماعية المختلفة » [4]،حيث تستوجب دراسة موضوعية تهدف إلى الكشف عن ماهية اللّغة والآلية الّتي تعمل بها من منطلق أنّها ليست سوى نظام كلّي له سماته و خصائصه وعناصره وبنياته و مستوياته التّركيبية.

ويرى بعض المؤرّخين أنّ نشأة اللّسانيات تعود إلى القرن الثّامن عشر مع "وليم جونز"

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 254.253 .

2- مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط3، 2009م، ص/15.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص/15.

4- مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3،1997م، ص/7.

(***William Jones***) الّذي لاحظ شبها قويّا بين اللّغة الانجليزية من جهة، واللّغات الآسيوية والأوربية من جهة أخرى، بما في ذلك اللّغة السّنسكريتية (***Sanskrit***)، وهو ما دعاه إلى استنتاج وجود صلة تاريخية، وأصل بينهما، وأدّى ذلك إلى الاهتمام بالمنهج التّأثيلي (***etymological***)(*) الّذي يتوسّل به معرفة الصّلة بين اللّغات وتطوّراتها التّاريخية[1].

ويكاد يجمع أغلب العلماء على أنّ علم اللّغة بمفهومه الحديث لم يكتمل منهجيا ولم تتبلّور معالمه إلّا مع "فاردينان دي سوسير" (ت 1913م)الّذي أكسبها طابعا علميا بحْتا، فلُقِّبَ بأبّ اللّسانيات الحديثة، وعلى الرّغم من أنّ اهتمامه طيلة حياته العلمية كان مُنصبّاً على اللّسانيات التّاريخية، غير أنّ الفصل الّذي خصّصه للدّراسات التّزامنية في آخر حياته، كان له أثر جذري في نشأة اللّسانيات الحديثة، وقد تُوُفِّيَ دون نشر هذا العمل[2].

وبعد وفاته قام اثنان من طلّابه وهما "تشارلز بالي"(***charlsBally***)،و"ألبرت سيشهاي" ***Albirtsechehaye***) بجمع المحاضرات الّتي كان يلقيها على طلّابه بالاستعانة بما دوّنه هؤلاء الطّلاب، وما تركه من مذكرات ونشرها في كتاب بعنوان "محاضرات في اللّسانيات العامة"(***Cours de linguistique générale***) وعُدَّ هذا الكتاب ثورة في الدّراسات اللّغوية[3].

(*)– المنهج التأثيلي: التأثيل هو التأصيل بمعنى علم تأصيل الكلمات، وبالتالي هو دراسة أصل الكلمات والألفاظ وتاريخ تطوّرها ويسمى ايتيمولوجيا، وهو فرع من فروع اللسانيات، (ينظر: محمد محمد يونس علي، مدارس اللسانيات: المدرسة التاريخية، مدوّنة التخاطب، "مقال"،23جوان2009 < 41 : 06 ,19/04/2017 .Takhatub.blogspot.com>.

1– ينظر: مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ليبيا، ط1، 2004، ص/10.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص /10.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص/10.

تختلف اللّسانيات عن علوم اللّغة عند الغربيين قبل القرن التّاسع عشر في كثير من الخصائص ويرى "جون ليونز"(***J. Lynos***) أنّ أهم هذه الخصائص هي:

-أنّ اللّسانيات تتّصف بالاستقلال على حين أنّ النّحو التّقليدي كان يتّصف بالفلسفة والمنطق.

-تهتّم اللّسانيات باللّغة المنطوقة قبل المكتوبة.

-تعنى اللّسانيات باللّهجات، ولا تفضّل الفصحى على غيرها، على النّحو الّذي كان سائدا من قبل.

-تسعى اللّسانيات إلى بناء نظرية لسانية لها صفة العموم.

-لا تقيم اللّسانيات وزنا للفروق بين اللّغات البدائية، واللّغات المتحضّرة لأنّها جميعا جديرة بالدّرس دون تمييز أو انحياز مُسبق[1].

وقد حدّد "دي سوسير" مجال اللّسانيات، فقال: إنّها دراسة اللّسان منه و إليه، أي: من أجله ولذاته، بهدف اكتشاف المميّزات العامة المشتركة بظاهرة اللّسان البشري من خلال دراسة اللّغات الطبيعية المختلفة المتداولة بين البشر، وتطمح هذه الدّراسة أن تكون دراسة وصفية علمية بعيدة عن الاعتبارات المعيارية، الّتي طبقت دائما الدّراسات اللّغوية والنّحوية منها خاصة، فلا يهتمّ اللّسان إلا بوصف الأحداث اللّسانية وتحليلها كما تتحقّق في الواقع[2].

لهذا يرى دي سوسير (ت1913م) أنّ اللّسانيات تقوم بثلاث مهمّات هي:

1- ينظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ص/16.15

2- ينظر: مبادئ في اللسانيات، خولة طالب إبراهيمي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006، ص/9.

_ تقديم الوصف والتّأريخ لمجموع اللّغات، والبحث عن القوى الموجودة في اللّغات كافة وبطريقة شمولية متواصلة بمعنى أنّ «المعرفة العلمية معرفة شاملة تسري على جميع أمثلة الظّاهرة الّتي يبحثها العلم، ولا شأن لها بالظّواهر في صورها الفردية»[1].

– استخلاص القوانين العامة الّتي يمكن أن تُردّ إليها كلّ ظواهر التّاريخ الخاصة.

–تحديد نفسها، والاعتراف بنفسها[2].

3- موضوع علم اللّغة:

الموضوع الأساسي للّسانيات ومادتها الأوّلية هي اللّغة، والّتي يمكن تعريفها بأنّها ظاهرة سيكولوجية اجتماعية، ثقافية مكتسبة لا صفة بيولوجية ملازمة للفرد، وتتألّف من مجموعة رموز صوتية لغوية اكتسبت عن طريق اختيار معاني مقررة في الذّهن، وبهذا النّظام الرّمزي الصّوتي تستطيع جماعة ما أن تتفاهم وتتفاعل باللّغة الّتي هي أساس تطوّر وازدهار العلاقات بين الأفراد والأمم[3].

لقد انتشرت مجموعة من الأفكار السّوسيرية في القرن التّاسع عشر بعد ظهور علم اللّغة وتتمثّل فيما أطلق عليه اللّغويون مصطلح ثنائيات دي سوسير، والّتي فرّق فيها بين عدّة مفاهيم كالفرق بين اللّغة والكلام، الدّال والمدلول، ثنائية التّزامن والتّعاقب، وثنائية المحور الاستبدالي

---

1 – مدخل إلى علم اللغة، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، (دط)، 2000م، ص/60.

2– ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، (دت)، ص/51.

3 – ينظر: نظريات في اللغة ، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت،ط2، 1981م،ص/14.

والنّظمي، وعلى الرّغم من تأثّر "دي سوسير"(ت1913) بعلم الاجتماع وعلم النّفس العام ،إلاّ أنّه جعل من اللّسانيات علما مستقلاّ بذاته يدرس اللّغة دراسة وصفية بحتة تختلف عن الدّراسات السّالفة لها[1].

4- تاريخ البحث في اللّسانيات:

يرجع تاريخ البحث في اللّسانيات إلى القديم، بدليل أنّ أوّل دراسة لّلسانيات كانت في العصور الأولى حيث تمّ تمييز ثلاثة اتجاهات على الأقلّ: الأوّل هو التّراث المتواصل للأعمال القواعدية والأعمال اللّغوية الأخرى الّتي أعدّها علماء أوربيون بطرق مختلفة منذ العصور القديمة والثّاني هو الفهم المتعاظم للعلم اللغوي الهندي خاصة في الصوتيات، والفنلجيا(*)،والثّالث هو تمثّل العلم اللّغوي وبشكل خاص في توجهه التّاريخي لمواقف عامة للقرن التّاسع عشر، والنّظرية المقارنة ونظرية التّطور والنّظرية الوضعية للعلوم الطبيعية[2].

ويؤكّد العديد من العلماء أنّ أوّل ظهور للبحث اللّغوي في القديم كان مع الهنود وذلك من أجل المحافظة على النّصوص الدّينية، والمتمثّلة في الكتب المقدّسة، وكذلك حماية اللّغة السّنسكريتية من التّحريف كما برز عند اليونان، وكان اهتمامهم بكلّ مستويات اللّغة الصّوتية، والصّرفية والنّحوية والدّلالية .

---

1 – ينظر: النّشأة والتطوّر، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط2، 2005م ،ص/123–130.

(*) – هكذا وردت، والأصل: الفونولوجيا.

2– ينظر: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ر.هـ، روبنز، تر: أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،ط3،1997م، ص/285.

وقد ذهب الكثير من اللّغويين إلى التّأكيد على أنّ مجالات البحث في اللّغة برزت إرهاصاتها الأولى قبل القرن العشرين، فلم يكن بمثابة اختراع جديد لا صلة له بالماضي، بل على العكس تماما، فالعالم الأمريكي "نعوم تشومسكي"(***Noamtchmsky***) مثلا وهو أكثر اللّسانيين المحدثين تجديدا في كثير من النّواحي، يؤكد على العلاقة بين عمله، وعمل الألماني "همبولت"(***Humbolt***)ممّا يدل على استفادة البحوث اللّغوية الحديثة من الدّراسات القديمة للّغة واستكمالها[1].

فكان ذلك على نحو يستوجب صفة العلمية، والموضوعية الّتي تلازم المنهج العلمي، لكنّ هذه الدّراسات الأولى لم تعترف إلا باللّغة اللاّتينية كلغة نحو وفن، وعلم ثمّ بدأت الدّراسات تنشط شيئا فشيئا إلى غاية وصولها إلى مرحلة التّشكل والتّحليل اللّغوي مع دي سوسير[2].

إنّ علم اللّغة بمفهومه الحديث لم يكتمل ظهوره إلّا في القرن التّاسع عشر الّذي شهد تطوّرا كبيرا في هذا الصّدد، حيث يطلق الباحثون اليوم على الدّراسات الّتي أنجزت في هذا العصر اسم لسانيات النّهضة ، إشارة منهم إلى النّشاطات الفكرية الكبيرة الّتي سادت فيه، أين اشتدّت العناية باللّغة وكلّ ما يتّصل بها من قريب أو بعيد، منها اكتشاف لغات جديدة، وتقنين القواعد وإصلاح أنظمة الكتابة والاهتمام بالآداب بمختلف أشكالها[3]، فكان هذا العصر بمثابة القاعدة الأولى لما جاء بعده من دراسات وبحوث تتعلّق باللّغة.

1– ينظر: مدارس اللّسانيات التّسابق والتّطور، جيفري سامسيون، تر: محمد زياد، جامعة الملك سعود، السعودية،(د ط)، 1994،ص/1.

2 – ينظر: اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ص/46.

3–ينظر: المرجع نفسه ،ص/46.

وتلخيصا لما ورد ذكره سلفا فإنّ علم اللّغة بكلّ ما يحيط به من أبحاث واجتهادات للإلمام بسبل نشأته ووظيفته، وعناصره المكوّنة، ومستوياته التركيبية والدلالية، والصّرفية والصّوتية، لم يكن وليد العصر الحديث ،إنّما كان البحث في اللّغة منذ بداية الإنسان على الأرض خاصّة عندما ندرك تلك الرّغبة الفطرية في استكناه ما حولنا من ظواهر، والّتي تُؤَرّخ لكلّ علم فكيف باللّغة الّتي تعتبر أوّل ما كان يعبّر به الإنسان عن أغراضه، فهي بمثابة الجسر الّذي يصل بين الحياة والفكر.

غير أنّ المفهوم العلمي للغة لم يبدأ إلاّ مع "دي سوسير" الّذي أكسبها صفة العلمية والموضوعية وحدّد وظائفها، ونظرياتها، وجعلها مستقلّة عن باقي العلوم الأخرى، فهو بذلك أوّل من صنع حضارة الدّراسات اللّغوية الحديثة منهجا وبحثا، فتشكّل ما يسمى بعلم اللّغة.

الفصل الأول

اللّغة بين البحث اللّغوي والمصطلح العلمي

1- *طبيعة اللّغة والبحث اللّغوي*

2- *عملية الكلام بين الفرد والمجتمع*

3- وظيفة اللّغة ومستويات الاستخدام

4- *مجالات ومناهج علم اللّغة الحديث*

5- *علم اللّغة العام واللّغة بين العلوم الإنسانية*

1 / طبيعة اللّغة والبحث اللّغوي:

1-1 اللّغة والبحث اللّغوي:

لمّا خلق الله تعالى الإنسان، جعله غير مستقلٍّ بمصالحه في حياته من مأكل ومشرب، وملبس وكلّ ما يلحقه من الأمور الحاجّية، مفتقرًا إلى مناصرة بني جنسه خاصة وأنّ الإشارات والإيماءات لا تفي بجميع متطلّبات الصّياغة الكاملة لحصول الفهم بين شخصين، فكانت اللّغة هي السّبيل الوحيد لبلوغ الإفهام والتّخاطب على وجه أكمل بين بني الأمّة الواحدة ،فنجد أنّ الظّاهرة اللّغوية هي ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه مميّزة للبشر عن سائر الكائنات الأخرى، وهو ما أشار إليه "محمود فهمي حجازي" من خلال تطرّقه إلى اللّغة والبحث اللّغوي [1].

ويصل إلى نتيجة رئيسية مفادها أنّه لا جدوى من التّطرق إلى جدلية الفكر واللّغة، وأيّهما أسبق لقيام الحضارة، معلّلا ذلك بأنّها دائرة من التّساؤلات المفرغة يصعب الوصول إليها، حيث يتّجه البحث اللّغوي الحديث إلى إثبات تلازم كلّ من اللّغة والفكر لتأسيس المجتمع، كما يستظهر من خلال نفس العنصر إمكانية وجود اللّغة بصورتها المنطوقة أو المكتوبة مستدلّا على ذلك بوجود الأميّة عند بعض الشّعوب بسبب عدم تصوّرهم بأنّ اللّغة يمكن تدوينها بالكتابة، وبالتّالي فهي -الكتابة- ظاهرة حديثة نسبيا ظهرت مع تطوّر العلوم، والحاجة إلى المحافظة على تراث الأمم[2].

إنّ ما قرّره " محمود حجازي "حول تلازم اللغة والفكر يختصر عهودا طويلة من الدّراسة ويجيب عن أسئلة مطروحة باستمرار تكمن في أصل اللّغة، وكيف وُضِعَتْ؟ و ماهي العلاقة بينها

---

1 -ينظر: مدخل إلى علم اللغة ، محمود فهمي حجازي، ص/9.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/9.

وبين الفكر؟ فالإجابة عن هذه التّساؤلات في العصور الحديثة أصبحت أكثر تعقيدًا بسبب تطوّر الدّراسات في علم اللّغة، حيث أنّها اتّصلت بميادين أخرى منها الميدان النّفسي، الميدان الرّوحي الميدان الاجتماعي، على حدّ تعبير "أنيس فريحة" و الّذي يقول في هذا الشّأن: ومهما يكن من أمر، فإنّ البحوث اللّغوية المعاصرة قدّمت آراء مختلفة ونظريات عدّة توّضح العلاقة بين اللّغة والفكر، إلاّ أنّها ظلّت قاصرة لم تتمكّن من الاستقرار على رأيٍ قاطع في تحديد هذا التّرابط بينهما ولعلّ ذلك يعود لطبيعة المشكلة من حيث هي فلسفية أكثر منها مشكلة لغوية[1].

ويكاد يجزم أغلب الباحثين اللّغويين على أنّ العلاقة بين اللّغة والفكر هي علاقة قائمة على الاتّحاد بينهما، كلّ منهما يتأثّر بالآخر ويؤثّر فيه، «فالفكر إذا تطوّر أو تغيّرت معاني الكلمات تطوّرت هي الأخرى، وكذلك اللّغة فهي لم تقتصر على كونها معبّرة عن الفكر، بل كانت كذلك أداة نموّه وارتقائه أو كما قال "ادوارد سابير"(***Sapir***):إنّ نموّ وتطوّر اللّغة يعتمد إلى حدّ كبير على نموّ وتطوّر الفكر »[2]، وبمعنى أوضح يُمكننا القول بأنّ«اللّغة والفكر وجهان لعملة واحدة فلابدّ للفكر من لغة يعبّر بها الإنسان عن أفكاره ورغباته، ولابدّ للّغة من فكر حتّى يطوّرها ويسمو بها »[3].

غير أنّ ما يلفت النّظر في هذا المبحث هو تجاهل "محمود حجازي" للحديث حول الآراء المتضاربة لأصل اللّغة على الرّغم من أنّ هذا الموضوع يعدّ من أكثر المواضيع الّتي أسهب علماء

---

1 –ينظر: نظريات في اللغة ، أنيس فريحة ، ص/15.

2 – المرجع نفسه، ص/ 16.

3 –العلاقة بين اللغة والفكر دراسة للعلاقة اللزومية بين الفكر واللّغة ، أحمد عبد الرحمن حمّاد ، دار المعرفة الجامعية ،(د ط) 1985م، ص/ 7.

اللّغة البحث فيها، وجدّوا في تقديم العلل الرّاجحة لذلك، فعكفوا على تتّبع مسار الأبحاث اللّغوية القديمة من أجل الوصول إلى وجهة نظر موّحدة حول هذه الإشكالية.

فـ"عبد السّلام المسدّي" مثلا يقول في هذا الصّدد « لا يكاد يوجد تفكير بشري تطرّق إلى القضية اللّغوية من قريب أو بعيد إلّا وقد أثار مشكلة أصل النّشأة في اللّغة حتّى إنّ الخوض في هذا المشكل قد مثّل القاطع المشترك بين مدارس التّفكير النّظري عبر تسلسلها التّاريخي، وهو في نفس الوقت قاسم مشترك بين مجالات هذا التّفكير نفسه إذ تجاذبه كلّ من الفلاسفة وأعلام الدّين والباحثين في تاريخ الإنسان وأصل نشأة العالم الّذي نعيش فيه » [1].

ويعرض "عبد السّلام المسدي" جلّ الآراء الّتي تمايزت لتبيّن أصل اللّغات، ويوافق هذا الطّرح "محمد الأنطاكي " حيث يقول باختلاف وجهات النّظر حول نشأة الظّاهرة اللّغوية من خلال حصر ثلاثة نظريات أساسية لذلك:

1-نظرية التّوقيف: ويرى أصحاب هذه النّظرية أنّ اللّغة هبة من الله تعالى، ولا شأن للإنسان بوضعها، وأوّل من قال بهذه النّظرية كان الفيلسوف اليوناني "هيرقليطس" الّذي رأى أنّ الأسماء تدلّ على مسمّياتها بالطّبيعة لا بالتّواطؤ و الاصطلاح، وأنّ هذه الأسماء قد أُعطيت من لدن قوّة إلهية لتكون أسماء لمسمّياتها[2]، واستمرّت هذه النّظرية في العصور الوسطى وبعد ظهور الإسلام

---

1 – التّفكير اللّساني عند العرب، عبد السلام المسّدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2،1986م ،ص/ 56.57.

2 –ينظر: دراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي ، دار الشرق العربي ،ط4،(د ت)،ص/47.

ازدادت قوّة بفضل قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ ﴾[1].

إذ رأى معظم المفسّرين أنّها دليل على توقيفية اللّغة، وتابع علماء الغرب ذلك مؤيّدين هذا الطّرح في العصر الحديث، غير أنّ الرّافضين لهذه النّظرية رأوا بأنّ تأويل الآية يكون بمعنى أقدر آدم على أن واضع عليها[2]، وهذا الرّأي هو الأقرب للصّواب، فإذا عدنا إلى هذه النّظرية نجد بأنّها أغفلت المبدأ الاجتماعي للّغة، وكذا العوامل الموضوعية الّتي دعت الإنسان لاختيار تلك الوسيلة الصّوتية الرّمزية دون غيرها من الوسائل الأخرى.

2– نظرية التّواضع والاصطلاح: ويرى أصحاب هذه النّظرية أنّ اللّغة تواضع وتوافق يتمّ بين أفراد المجتمع، وأوّل من قال بها كان الفيلسوف اليوناني" ديمقرطس" الّذي اعتبر منشأ اللّغة عملية تواطئية؛ لأنّ الاسم الواحد ذاته كثيرا ما يقبل عدّة مُسمّيات، ولأنّ الشّيء الواحد كثيرا ما يقبل عدّة أسماء، أوقد يتبدّل اسمه ولا يتبدّل هو، وتوسّعا بهذا المبدأ انتهى " ديمقرطس" إلى القول بأنّ الأسماء تعطى لأشياء من لدن الإنسان لا من لدن قوة إلهية[3].

وقد بيّن "محمد الأنطاكي "أنّ رأي بعض اللّغويين كان بالاصطلاح وهذا ما يبدو من خلال ذكره لقول "ابن جني" « أكثر أهل النّظر على أنّ أصل اللّغة إنّما هو تواضع واصطلاح لا

1 – سورة البقرة: **[31]**.

2– ينظر: دراسات في فقه اللّغة، محمّد الأنطاكي، ص/ **47**.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ص/ **48**.

وحي وتوقيف» [1]، غير أنّ هذه النّظرية تعرّضت لنقد ومعارضة شديدين، ذلك أنّ التّواضع أصلا يحتاج إلى لغة سابقة يحصل التّفاهم بها، رغم أنّ عددا كبيرا من مفردات اللّغة قد وضع عبر الاصطلاح من خلال ما تقوم به معاجم اللّغة العربية، إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ اللّغة كلّها وضعت على هذا الأساس[2].

3- **نظرية محاكاة أصوات الطبيعة:** وتتلخّص هذه النّظرية في أنّ نشأة اللّغة بدأت بمحاكاة أصوات الطبيعة، وتقليدا للأصوات المسموعة من الحيوانات والأشجار، وصوت الرّعد وغيره، ثمّ تطوّرت الألفاظ الدّالة على المحاكاة وارتقت بفعل ارتقاء العقلية الإنسانية، وتقدّم الحضارة وهذا ما أكّده "محمد الأنطاكي" من خلال نقل قول "ابن جني"(392هـ): وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللّغات إنّما هو من الأصوات المسموعات كدويّ الرّيح، وحنين الرّعد، وخرير الماء(...) ونعيق الغراب، وهذا عندي وجه صالح ، ومذهب متقبّل [3] .

ويرى" محمّد الأنطاكي" أنّ هذه النّظرية وإن حملت شيئا من الصواب إذا نظرنا إلى بعض الألفاظ الّتي تعتبر صدى للأصوات الطبيعية، كالحفيف، والعواء، والزّفير إلى غير ذلك ، غير أنّها فيها ما يتجاوز الحدّ المعقول فلو كانت اللّغة كلّها محاكاة لأصوات الطبيعة، لكان لدينا لغة واحدة لا غير في العالم كلّه.[4].

---

1 – دراسات في فقه اللغة ، محمد الأنطاكي، ص/ 49.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص /49 .

3– ينظر: المرجع نفسه، ص/ 49.

4– ينظر: المرجع نفسه، ص/49.

إنّ النّظريات الثّلاثة السّابقة هي النّظريات المتّفق عليها حول أصل نشأة اللّغة عند أغلب اللّغويين القدماء منهم والمحدثين، إضافة إلى نظريات أخرى غير متّفق حول صحتها، ونخلص في الأخير إلى أنّ«موضوع نشأة اللّغة لا يزال الخوض فيه، من الأمور الفلسفية الميتافيزيقية، الّتي تخرج الباحث فيها عن نطاق الحقائق العلمية إلى البحث فيما وراء الطّبيعة، وفي أمور لا نملك منها اليوم أيّة وثائق أو مستندات»[1].

فلا بدّ إذا من تداخل كلّ النّظريات الّتي تبحث في اللّغة ونشأتها، لنخرج بنظريّة واحدة لأنّها نتاج تفاعل الإنسان بفطنته وذكائه وحاجاته، ولا يمكن الفصل بينه وبين الطبيعة، فقد عَرَفها وتعامل معها في فصول حياته، وراقب ظواهرها المختلفة، سمع الأصوات فحاكاها، فكانت البداية لحدوث ذلك التّفاعل الحتمي بينه وبين الجماعة، فكان لزاما عليه خلق علاقات حيوية تهدف إلى التّعبير عن حالاته النّفسية من فرح وحزن، ودهشة، سواءً أكان ذلك بالإشارة أو بالصّراخ، أومن خلال الصّوت فشرعت اللّغة في النّمو والتّطوّر عبر العصور.

1-2 طبيعة اللّغة:

إنّ اللّغة هي روح الأمّة ونسغها النّابض، وعنوان تقدّمها وازدهارها، إذ تعدّ من أهمّ الظّواهر الاجتماعية، الّتي أنتجها التّطور البشري كنظام مركّب معقّد من أجل توصيل ما تموج به أذهاننا من أفكار ومشاعر، ونقلها إلى الآخر بغية تحقيق التّفاهم والتّخاطب، أمّا عن طبيعتها،

1 – مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، ص/124.

فيلّخص "حجازي" التّعاريف المختلفة للغة قائلا:«لقد عرّف اللّغوي العربي" ابن جني" (ت392ه) اللّغة بعبارته: حدّ اللّغة أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم »[1] .

ويشير هذا التّعريف حسب "حجازي" إلى جوهر اللّغة وطبيعتها الصّوتية، وهو بذلك يفنّدُ الرّأي القائل بأنّها ظاهرة مكتوبة، ويذكّر بوظيفتها التّعبيرية وخاصّيتها المرتبطة بكلّ مجتمع، فلكلّ أمّة لغتها الخاصة الّتي تخلق عنصر الانسجام بين أبنائها، ويضيف قائلا: بأنّ التّعريفات الحديثة للغة تقول بأنّها نظام من الرّموز، يتّسم بالتعقيد على عكس الإشارات والإيماءات، وذكر على سبيل المثال الإشارات المرورية الّتي تكون محدودة وبسيطة[2].

غير أنّ "حجازي" لم يتوغّل في جلّ المفاهيم الّتي أُعطيت لّلغة منذ القديم، والاختلافات الحاصلة في هذا الشّأن بين القدماء والمحدثين، على عكس بعض المؤلّفين الّذين تناولوا هذه القضية بالشّرح والتّفسير، مستعرضين أبرز التعاريف الّتي كانت للظّاهرة اللّغوية كدراسة "التّهامي الرّاجي الهاشمي" الّذي عمل على تقصّي الآراء المختلفة لطبيعة اللّغة فيقول: « لم تكن كلمة لغة تعني قديما ما تدلّ عليه الآن، لقد كانوا يعبّرون عمّا توحي به عندنا بكلمة أخرى هي (لسان) تلك الكلمة المشتركة باللّفظ والمعنى في معظم اللّغات السّامية شقيقات اللّغة العربية»[3].

1– مدخل إلى اللّغة، محمود فهمي حجازي ، ص/ 10 .

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/10 .

3– توطئة لدراسة علم اللّغة التّعاريف، التّهامي الرّاجي الهاشمي، دار النّشر المغربية آفاق عربية، الرباط، ط2، 1984،ص/13.

ويعود "التّهامي الرّاجي" إلى القرآن الكريم فيجد أنّ لفظة (لغة) لم ترد بالمعنى المعروف والمتداول الآن، وإنّما استعملت مادة (لغو) لتدّل على الكلام الباطل الّذي لا طائل منه، ودليله ذلك قوله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ ۝٣﴾[1].

أمّا في الحديث النّبوي الشّريف فيجد "التّهامي الرّاجي" بأنّ الرّسول الكريم عليه الصّلاة والسّلام، قد استعمل لفظة (لغو) ليريد بها معنى الكلام الّذي ليس به فائدة ولا حاجة، والشّاهد على ذلك قوله: "من قال في الجمعة صه فقد لغا أي تكلمّ"[2].

وذكر "التّهامي الرّاجي" أنّه إذا تتبّعنا الدّراسات اللّغوية القديمة عند العرب نصل إلى أنّهم لم ينشغلوا كثيرا بتحديد مفهوم اللّغة كانشغال علماء اللّسانيات في العصر الحديث، ولعلّ أحسن تعريف ذُكر قديما كان تعريف" ابن جني"(ت392هـ) لها، أمّا في العصور الحديثة فيمكن القول بأنّ العلماء قد تهافتوا على دراسة اللّغة، وقدّموا لها العديد من التّعاريف نذكر منهم اللّغوي الألماني "همبولدت"(***humboldt***) (ت 1835) الّذي قال: إنّ اللّغة جهاز عضوي، ويجب أن يعالج على هذا الأساس[3] .

وبالتّالي فإنّ "التّهامي الراجي" توصّل إلى أنّ "همبولدت" لمّا يذكر لفظة جهاز عضوي فهو يقرّ أنّ اللّغة نظام لها بنية وصورة باطنية تخضع لعمليات فسيولوجية(عضوية) معقدة من أجل بلوغ

1- سورة المؤمنون: [3].

2 – ينظر: توطئة لدراسة علم اللّغة التّعاريف، التّهامي الرّاجي الهاشمي، ص/45.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص/45.

مرحلة الكلام، وهذا الرّأي وإن كان لدى البعض نوعا من التّحفظ عليه، إلاّ أنّه يعتبر بداية حقيقية للدّراسات التّاريخية المقارنة للّغات من خلال جمع واستقراء النّصوص والبحوث القديمة.[1].

ومع توالي الرّؤى والنّظريات اللّغوية عمد اللّغويون على إعطاء مفاهيم مختلفة للّغة، وعكفوا على دراستها، وإعطائها أولوية قصوى بالنّظر إلى ماهيتها ووظيفتها، فهذا "دي سوسير" مثلا يقول: «بأنّ اللّغة نظام من الإشارات جوهره الوحيد الرّبط بين المعاني والصّور الصّوتية»[2]، حيث يمكن القول بأنّه لم يبتعد كثيرا عمّا قاله "ابن جني" عنها و الّذي اِعْتُبر تعريفه للّغة بمثابة اللّبنة الأساسية الّتي بدأت منها الدّراسات اللّغوية العربية القديمة والحديثة لتحديد طبيعتها، من حيث أنّها«مجموعة من الأصوات الّتي تتجمّع لتكوّن كلمات لها معان عرفية، وهذه تتجمّع لتكوّن تراكيبا وجملا تعبّر عن أحاسيس وأفكار متنوّعة وكلّ ذلك يتمّ طبقا لقوانين معيّنة خاصّة بكلّ لغة، تبدأ من الأصوات، ثمّ الصّرف، ثمّ التّراكيب فالمعنى » [3].

وما يهمّنا في هذا الصّدد هو الوقوف على تعريف واحد يجمع بين مختلف الآراء الّتي قيلت في اللّغة، ومن ذلك أنّها قدرة ذهنية مكتسبة يمثّلها نسق يتكوّن من مجموعة رموز اعتباطية منطوقة تحدث فعل التّواصل بين أفراد المجتمع[4].

---

1 – ينظر: توطئة لدراسة علم اللّغة التّعاريف، التّهامي الرّاجي الهاشمي، ص/45.

2– علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، تر: يوئيل يوسف عزيز، آفاق عربية، بغداد،(د ط)،1985م، ص/33.

3 – مهارات اللغة العربية، عبد اللّه علي مصطفى ، دار المسيرة ، عمّان، ط3، 2010م،ص/ 37.

4–ينظر: الحصيلة اللّغوية أهميتها مصادرها وسائل تنميتها، أحمد محمد معتوق، عالم المعرفة، (د ط)، 1996م، ص/29.

2/عملية الكلام بين الفرد والمجتمع:

تَحدَّث "محمود حجازي" عن كيفية حدوث عملية الكلام والّتي تتمّ نتيجة لوجود مؤثّرات خارجية أو داخلية مرئية أو مسموعة، يستجيب لها الجهاز العصبي للمتكلّم فيصدر أوامره إلى أعضاء النّطق فترسل بدورها هذه الأوامر على شكل موجات صوتية، وتمضي في الهواء لتتلقّاها أعضاء السّمع عند المتلّقي، ناقلة إيّاها إلى الجهاز العصبي الّذي يصدر أوامره إلى أعضاء النّطق فيحدث الكلام، ويضيف أيضا من خلال نفس العنصر ضرورة الفصل بين اللّغة بوصفها ظاهرة اجتماعية، وبين الاستخدام الفردي لها باعتباره يختلف باختلاف الأفراد والمواقف الكلامية الّتي تستخدم فيها اللّغة [1].

ويرجع ذلك عند "حجازي" إلى التّمييز بين مصطلحات ثلاثة عند اللّغوي "دي سوسير"(ت1913م)هي (***langue***)وتعني اللّغة الواحدة، و(***parole***)وتعني الكلام أو الاستخدام الفردي للّغة،و(***language***) وهي القدرة اللّغوية عند الإنسان بصفة عامة ، ويشير أيضا إلى أنّ هذا التّمييز له أهميّة في البحث اللّغوي المعاصر والّذي يتجاوز الاستخدام الفردي للّغة إلى ظاهرة اللّغة في أبعادها العامّة المشتركة عند أفراد الجماعة اللّغوية، ويمكن الحديث هنا عن التّمييز بين الأداء اللّغوي والكفاية اللّغوية في نظرية اللّغة عند "تشومسكي" (***Chomsky***)[2].

وتتّسم الدّراسة الّتي قدّمها "محمود حجازي" لكيفية حدوث عملية الكلام بطابع الشّمول وتجاهل المنهج العلمي الوصفي الّذي يعتبر الأساس لعلم اللّغة، حيث أنّه اقتصر على ذكر مراحل

---

1 – ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/12.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص/12.

متتالية لعملية النّطق، في حين يذكر غيره من اللّغويين هذا الحدث بأسلوب أكثر دقّة وموضوعية وأقرب إلى التّصوّر الذّهني من خلال الوصف المنهجي، فهذا "عبد الرحمن أيوب" مثلا يقول:«إنّ الكلام يحدث عادة عند عملية الزّفير، وذلك بأن تعترض الأعضاء الصّوتية ممّر الهواء وتقتضي إطالة الزّمن الّذي تتم فيه عملية الزّفير بالنسبة لعملية الشهيق، ومع هذا فإنّ عملية الزّفير الّتي يتمّ خلالها النّطق ليست مجرّد إخراج للهواء على نحو مناسب، ولكنّ الهواء في الواقع يخرج في دفعات تتّفق كلّ دفعة منها مع إنتاج مقطع كامل »[1].

ويتابع "عبد الرحمن أيوب" حديثه قائلا:«يمكن تشبيه الرّئتين عند الزّفير في أثناء الكلام بالبالونة الّتي تنتهي بزمارة، ينطلق الهواء منها بحكم ضغط جسمها المطّاط، فإذا ما فرض أن جعل الطفل الّذي يلعب بها يضغط على جدارها ضغطات متوالية لخروج الهواء منها على دفعات لا توقف بين إحداهما، والأخرى لسمعنا للزّمارة صوتا شبيها بالصّوت المتقطّع بالرغم من عدم توقفه وهذه العملية شبيهة كلّ الشبه بعملية إنتاج المقاطع في أثناء الكلام، لكلّ مقطع دفعة هوائية تنتج من انقباضات متوالية يقوم بها الحجاب الحاجز، فيؤثّر الضّغط على الهواء الخارج من الرئتين دون أن يتوقّف خروجه » [2].

ويفصّل "حازم علي كمال الدين" أكثر في عملية حدوث الكلام فيقول:« عندما يستعد الإنسان للكلام العادي يستنشق الهواء فيمتلئ صدره به قليلا، وإذا أخذ في التّكلم فإنّ عضلات البطن تتقلّص قبل النّطق بأوّل مقطع صوتي، ثم تتقلّص عضلات القفص الصدري بحركات سريعة تدفع الهواء إلى أعلى عبر الأعضاء المنتجة للأصوات، وتواصل عضلات البطن تقلصاتها في حركة

---

1 – أصوات اللغة ، عبد الرحمان أيوب، مطبعة الكيلاني، القاهرة،ط2، 1968م، ص/44.

2– المرجع نفسه، ص/45.44 .

بطيئة مضبوطة إلى أن ينتهي الإنسان من الجملة الأولى، فإذا فرغ منها فإنّ عملية الشّهيق تملأ الصّدر ثانية وبسرعة استعدادا للنّطق بالجملة التّالية وهكذا".[1]

3/ وظيفة اللّغة ومستويات الاستخدام:

تشير الدّراسة إلى إنّ البحث اللّغوي لا يكتفي بالتّعرف على ملامح البنية اللّغوية فحسب وإنّما ينظر إلى وظيفتها في إطار المجتمع، حيث استقرّت في السّنوات الأخيرة مجموعة من المصطلحات للتّعبير عن مستويات الاستخدام اللّغوي، وهذا ما يندرج ضمن فرع علم اللّغة الاجتماعي الّذي يفيد في وصف العلاقات اللغوية داخل الجماعة اللغوية الواحدة[2].

ويذكر "حجازي" على سبيل المثال مصطلح اللّهجة الفصحى والعامية وهي أكثر المصطلحات شيوعا، فأيُّ نظام لغوي يتكوّن من أصوات تكوّن كلمات تدخل في تأليف جمل لأداء معنى، ومن هذا الجانب تكون أيّة لغة أو لهجة داخلة في هذا الإطار، هذا ما يجعل مجالات الاستخدام في المجتمع تفرض هذا النّوع من التّصنيف للّغة، فكلمة "فصيح" تختصّ بمجالات الثقافة والأدب الرّفيع، أمّا ما يقتصر استخدامها على الحياة اليومية فيصنّف بأنّه لهجة أو عامية وهذه الثّنائية لا تستوعب كلّ ملامح الحياة اللّغوية، فهناك مستويات لغوية كثيرة بين هذه وتلك ففي حديث المثقّفين نجد "العامية" تقدم عناصر كثيرة في الأصوات وبناء الكلمة وبناء الجملة[3].

1– دراسة في علم الأصوات، حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1999م، ص/13.

2 – ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/13.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ص/13.14.

وما يمكن ملاحظته حسب "حجازي" أنّ مجالات استخدام الفصحى في الدّول المتقدمة أكثر منها في دول العالم الثالث، ففي الدّول الأوروبية الكبرى نجد اللّغة المشتركة في حديث المثقّفين وفي وسائل الإعلام و الأفلام، وفي الكتب الثّقافية والعلمية، نجدها إلى حدّ كبير في التّعامل اليومي في المؤسّسات والمتاجر، أمّا في بعض العواصم الإفريقية فيتمّ التّعامل اليومي بلغتين أو أكثر إضافة إلى مصطلحات أخرى أهمها اللّغة الوطنية واللّغة الدّولية، ولكلّ منها مستوى يختصّ بها فعلم اللّغة وإن كان يهدف إلى بحث البنية اللّغوية، فإنّ الرؤية الوظيفية للّغة تجعل بحث مجالات الاستخدام أمرا ضروريا [1].

لما نعقد الصّلة بين ما اختاره "محمود حجازي" لأن يكون عنوانا لمبحثه وبين ما جاء في المضمون، نلمس تجاهله التّام للحديث عن وظيفة اللّغة، وتغييبه لهذا العنصر على الرّغم من أنّه من أكثر المواضيع الّتي استرعت اهتمام الباحثين، بيد أنّنا نلحظ أنّه اكتفى بطرق موضوع اللهجات و اللّغات بشكل عام ولم يذكر الأمور الّتي تفصل بينهما، وفي هذا الشّأن يقول "ماريو باي": كلّ الدّارسين لعلم اللّغة دراسة وصفية أو تاريخية يجتهدون ليضعوا حدّا فاصلا بين اللّغات واللّهجات وبين المستويات الاجتماعية والتّعليمية المتنوّعة اللّغة الواحدة المعيّنة[2].

فاللّهجات في اعتقاد "ماريو باي" تعتبر شكلا محليّا للكلام تستعمل في محيط واسع، وإن كان من الممكن أن تصنّف اللّهجات إلى وحدات كبيرة على أساس سماتها العامة، فإنّ البحث الدّقيق قد أثبت أنّ مثل هذا التّصنيف يعدّ من صنع الخيال إلى درجة كبيرة، لا يوجد شيء كهذا في الولايات المتّحدة الأمريكية مثلا ما يمكن أن يسمى لهجة جنوبية أو غربية، ولا توجد سلسلة

---

1 – ينظر: مدخل إلى علم اللغة ، محمود فهمي حجازي، ص/ 14–16.

2 –ينظر: أسس علم اللّغة، ماريو باي ، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب ،القاهرة،ط8، 1998م،ص /68.

من الخصائص المحلّية غير المتناهية مع بعض الملامح المشتركة من ناحية، وملامح متباينة من ناحية أخرى، وعلى أساس ذلك فإنّ لكل مدينة لهجتها الخاصة[1].

أمّا عن وظيفة اللّغة فيذكر " عبد الله علي مصطفى" أنّها تكمن في اعتبارها وسيلة اتصال بين البشر، وهي أهمّ وسيلة لاكتساب المعلومات من الآخرين أو نقلها إليهم ،والتّواصل بين البشر يتمّ بالاستماع إليهم أو قراءة ما كتبوه، ونقل الأفكار والأحاسيس إليهم يتمّ بالتّحدث معهم أو الكتابة لهم، فاللّغة هي أهم طريقة يستخدمها الإنسان للوصول إلى أهدافه، إذ أنّها ظاهرة اجتماعية مكتوبة يأخذها العقل من مجتمعه في الحياة اليومية، فكلّنا نستخدم العامية بطلاقة دون معرفة قوانينها، ثمّ تأتي المدرسة أين نتعلّم القواعد الأساسية للّغة ما يسمى بالفصحى.[2]

ويلخّص الأستاذ " هادي نهر لعيبي" وظائف اللّغة بالحقائق الآتية:

-أنّها تجعل للمعارف والأفكار البشرية قيما اجتماعية.

-أنّها تحفظ التّراث الثّقافي والتّقاليد الاجتماعية جيلا بعد جيل.

-أنّها بوصفها وسيلة لتعلم الفرد وتعينه على تكييف سلوكه وطبعه حتّى يتلاءم هذا السّلوك وتقاليد المجتمع وأعرافه ،وسلوكياته في الحياة.

-أنّها تزوّد الفرد بأدوات التّفكير، وما وصل المجتمع البشري إليه من تقدّم وتحضّر هو خير دليل على ذلك[3]

1- ينظر: أسس علم اللّغة، ماريو باي، ص/69.68.

2- ينظر: مهارات اللغة العربية، عبد الله علي مصطفى، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2002م، ص/38 .

3- ينظر: اللّسانيات الاجتماعية عند العرب، هادي نهر لعيبي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009، ص/49.

4/مجالات ومناهج علم اللغة الحديث:

4-1مجالات علم اللّغة الحديث:

من المسلّم به أنّ علم اللّغة الحديث يدرس بنية اللّغة من النّواحي التالية:

الأصوات (***Phonetic***, ***Phonology***)، وبناء الكلمة (***Morphology***)، وبناء الجملة (***Syntax***)، والدّلالة (***Semantics***).

وتذكر هذه الدّراسة من خلال هذه المجالات أنّ التّقسيم الّذي يدرسه علم اللّغة الحديث ينطلق من الوحدات الصّغيرة إلى الوحدات الكبيرة، فاللّغة الواحدة تتكوّن من عدد محدود من الوحدات الصّوتية يتراوح عددها في أكثر اللّغات بين الثلاثين والأربعين[1]، ومن هنا(...)« يمكن أن تتألّف ملايين الكلمات وذلك عن طريق الأنساق المختلفة لهذه الوحدات الصّوتية في المواقع المختلفة، فهذه الكلمات (كَتَبَ)، (بَكَتَ)، (بَتَكَ)، (...) وغيرها تتكوّن من الوحدات الصّوتية نفسها ولكنّها تختلف في ترتيب هذه الوحدات في داخل الكلمة » [2].

والكلمات الّتي ذكرها "حجازي" سلفا «تنتظم وفق مجموعة الضّوابط الصّرفية مثل الأبنية والسّوابق واللّواحق (...) فوزن "فاعل" يعدّ في العربية أحد الأبنية الصّرفية وهو يعبّر عمّن قام بالشّيء والسّوابق مثل الميم في العربية تؤدّي عدّة وظائف منها مثلا تكون لاسم الفاعل من غير

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 17.

2 – المرجع نفسه، ص / 17.

الثّلاثي مثل "مُكرِم"، واسم المفعول منه مثل "مُكرَم"، ومن الصّيغ واللّواحق مثل تاء التّأنيث تعطي هذه الأصوات إمكانية تكوين ملايين الكلمات الأخرى»[1].

وتؤكد هذه الدّراسة أنّ بنية اللّغة لا تكتفي بمجرد وجود هذه الكلمات فمثلا (ضرب موسى عيسى)،و(ضرب عيسى موسى)، فالفرق الأساسي هنا لا يرجع إلى اختلاف الكلمات بل إلى ترتيب الكلمات داخل الجملة، وهكذا تتيح الأنماط المختلفة لبناء الجملة أن نعبّر بآلاف الكلمات الموجودة فيها عن ملايين المعاني الّتي تكاد تصل إلى عدد لا محدود[2].

وممّا نلاحظه من خلال دراسة هذه المجالات المذكورة آنفا، أنّ "محمود حجازي" قد تناول دراستها بصفة العموم ولم يتعمّق فيها، ولم يتطرّق إلى تقديم تعريف لهذه المجالات ،بخلاف ما ذهب إليه "كمال محمد بشر" و "عاطف فضل محمد"، ويعرّف " عاطف فضل" المستوى الصّرفي في المفهوم التّقليدي وفي المفهوم اللّساني الحديث قائلا: إنّ المستوى الصّرفي في المفهوم التّقليدي هو:«الّذي يتناول دراسة أبنية الكلمة وما يكون لحروفها من أصالة أو زيادة، أو صحة أو إعلال، أو إبدال، أو قلب، أو إدغام أو إمالة »[3]وهو في المفهوم اللّساني الحديث:«دراسة المورفيمات

1– مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 18.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/18.

3 – الأصوات اللّغوية، عاطف فضل محمد، دار المسيرة للنّشر والتّوزيع والطّباعة، عمّان، ط1، 2013م، ص/ 29.

واتّساقها في تكوين الكلم، والوظيفة الأساسية له دراسة التّغيرات المنتظمة في الشّكل المرتبط بتغيّرات في المعنى »[1] .

أمّا عن المستوى الدّلالي فيرى أنّه يبحث في معاني الكلمات والجمل(...) ويذكر أنّ هناك عدّة نظريات مختلفة للمعنى، منها ما هو فلسفي كنظرية الإشارة ونظرية الفكرة، ومنها ما هو لساني كالنّظرية السّياقية والذّهنية والسّلوكية، ومن جهة ينظر إلى المستوى النّحوي أنّه هو المستوى الّذي يبحث في التّراكيب النّحوية [2].

ويقتصر حديث "عاطف فضل" على (الجملة) بين القدماء والمحدثين، فدراسة الجملة عند النّحاة القدماء تقوم على منهجين: الأوّل تركيبي وتقسّم الجملة في إطاره إلى قسمين: اسمية وفعلية والثّاني بلاغي يتعلّق بالمعنى، وتقسم الجملة في ضوئه إلى إنشائية وإخبارية، أمّا دراستها عند المحدثين فكانت بمناهج لغوية حديثة تقوم على التّحليل اللّغوي الوصفي وفق مناهج جديدة ومتطورة مع اختلاف هذه المناهج في كيفية التّحليل[3].

ويرى "مصطفى حركات" أنّ المستوى الصّوتي هو«المكوّن من الحروف والحركات والنّبر والتّنغيم وغير ذلك، وعناصره لا تحمل دلالة، وليست هي إذن بالأدلّة »[4]، في حين يتحدّث "كمال بشر" في هذا المضمار عن العلاقة الّتي تربط بين هذه المجالات الأربعة الّتي سبق ذكرها، فيبدو لنا أنّ "محمود حجازي" لم يتطرّق إلى هذه العلاقة، فـ "كمال بشر" يقرّ بأنّ بعض علماء العربية لم يدركوا تمام الإدراك مدى العلاقة والارتباط بين فروع أو مستويات الدّراسة اللّغوية فهو لا

---

1 – الأصوات اللّغوية، عاطف فضل محمد، ص/29.

2 – ينظر : المرجع نفسه، ص/29.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ص/ 30–33.

4– اللسانيات العامة وقضايا العربية، مصطفى حركات، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1998م، ص/11.

ينكر قولهم بأنّ هناك انفصال بين هذه المجالات، وذلك لغرض رئيسي واحد، وهو الحفاظ على اللغة وصيانة القرآن الكريم من اللّحن والتّحريف[1].

غير أنّه يؤكد على ضرورة اعتماد كل فرع على الآخر، والدّليل على ذلك بأنّ علم الصّرف لا يمكن أن يستقلَّ عن النّحو، فالعلاقة بينهما كالعلاقة بين مادة البناء والبناء نفسه[2].كما يرى في المستوى الصرفي« أنّ الاسم إمّا مفرد أو مثنى أو جمع مثلا ينبغي في الحال أن ندرك أنّ هذا العمل، إنّما تظهر قيمته في استقلاله على مستوى العبارات والجمل »[3]، وقد أثبت أيضا أنّ هناك علاقة بين الأصوات وبناء الكلمات، مدعما إجابته أنّ مسائل الإعلال بنوعيه والإبدال مثلا في مسيس الحاجة إلى معرفة جيّدة بالأصوات وخواصّها الرجوع إلى القواعد الصّوتية للّغة العربية للاسترشاد بها في تحليلها[4].

وأضاف" كمال بشر" كذلك العلاقة بين المستوى الصّوتي والنّحوي مبرزا أنّ التّنغيم عامل مهمّ في تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة من استفهامية وتعجبية وغيرها، إذ تصاغ كل واحدة منها وفقاً للون موسيقي معيّن[5].

وخلاصة القول يمكن أن نقول: أنّ الوحدات الصّوتية تُكَوِّن الكلمات، والكلمات تكوّن الجمل وهذه الأخيرة ينبغي أن تحمل دلالات، وهذا يعني أنّ هناك تكامل بين هذه المستويات في

---

1 – ينظر: دراسات في علم اللغة ،كمال محمد بشر، دار المعارف، مصر، ط 9 ، 1986 م، ص/ 22.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/ 29.

3– المرجع نفسه، ص/ 29.

4 – ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال محمّد بشر، ص/23.24.

5–ينظر: المرجع نفسه ، ص/24.

الدّرس اللّغوي، فكلّ منها يعتمد على الآخر؛ لأنّ ذلك يحتّم عليه الرّجوع إلى نتائجه وخلاصة بحوثه للاستفادة منها في معالجة مسائله وتوضيحها.

4-2مناهج علم اللغة الحديث:

عرف علم اللّغة الحديث منذ نشأته في القرن التّاسع عشر عدّة مناهج وهي:

4-2-1 منهج علم اللّغة المقارن: هو أقدم مناهج علم اللغة الحديث، شهد تطوّرا في القرن التاسع عشر ونال خطوة إلى الأمام، لمّا طُبّق على مجموعة من اللّغات، وقد عرّفه " حجازي" بأنّه يتناول مجموعة لغات تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة بالدّراسة المقارنة[1]، في حين يذهب "محمد بن إبراهيم الحمد" إلى أدّق وأوضّح تعريف منه بأنّه يعني: «المقارنة بين لغتين أو أكثر من اللّغات التي تنتهي إلى مجموعة واحدة، محاولا توضيح ما بينهما من خلافات أو تقارب في الأصوات أو البنية أو الدلالات، أو التراكيب»[2].

وتذكر الدّراسة أنّ « اللّغة السّنسكريتية قورنت باليونانية واللاّتينية، وثبت من هذه المقارنات وجود قرابة لغوية بين هذه اللّغات ، وأنّها ترجع إلى أصل قديم بائد، ثمّ بدأ البحث يتقدّم شيئا فشيئا، فقورنت اللّغات الأوربية المختلفة واللّغات الإيرانية واللّغات الهندية» [3]، ونتج وراء ذلك أنّ كثيرا من هذه اللّغات تحمل أوجه شبه في البنية والمعجم، وقام الباحثون في اللّغات

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي ،ص /19.

2 – فقه اللغة مفهومه، موضوعاته، قضاياه، محمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط1 ،2005م، ص/27. 28.

3 – المرجع السابق، ص/ 19.

السّامية بتطبيق المنهج المقارن(...)، وثبت عن ذلك ظهور علم اللّغات السّامية المقارن الّذي يبحث في مجموعة اللّغات العربية والعبرية ،والآرمية ،والأكادية، والحبشية وغيرها [1].

وينبغي التنبّه إلى أنّ علم اللّغة المقارن فرع مستقل من أفرع البحث اللّغوي، وهذا ما أكّده "محمود حجازي" لأنّه يتناول أسرة لغوية كاملة أو فرعا من أفرع هذه الأسرة اللّغوية، ويتناول علم اللّغة المقارن المجالات المذكورة سلفا لعلم اللّغة، فيبحث من النّاحية الصّوتية في كلّ الأصوات الموجودة في اللّغات المنتمية إلى أسرة لغوية واحدة، وذلك من أجل الوصول إلى قواعد تفسّر التّغيرات الصّوتية الّتي طرأت على مدى الزمن، فانقسمت اللّغة الواحدة إلى لهجات ولغات كثيرة[2].

وقد وضّح "**حجازي**" في مجال البحث الصّوتي المقارن أنّ هناك مجموعة من الأصوات مستمرة دون تغيّر يذكر في كل لغات الأسرة الواحدة، فكلّ اللّغات السّامية –مثلا– فيها صوت الراء دون تغيّر، وعكس ذلك فهناك أصوات خضعت لتغيّرات منها صوت الضّاد الّذي اختفى من كلّ اللّغات السّامية باستثناء اللّغة العربية[3].

أمّا فيما يخص الجانب الصرفي (بناء الكلمة) فقد وضّح "حجازي"، أنّ علم اللغة المقارن يدرس كل ما يتعلّق بالأوزان والسوابق واللواحق، ووظائفها المختلفة، وعلى هذا فدراسة الضمائر

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 19 .20.

2–ينظر: المرجع نفسه ،ص/20.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ص /20 .

والبحوث في أبنية الأفعال أو اسم الفاعل أو المصدر في اللغات السامية كلّها تعدّ من دراسة علم الصرف المقارن[1].

كما يبحث علم اللّغة المقارن عند "حجازي" في بناء الجملة (الجانب النّحوي) في كلّ القضايا المتعلّقة ببناء الجملة في اللّغات السّامية من بينها الجملة الخبرية بنوعيها الفعلية والاسمية والاستفهام، والمطابقة بين الفعل والفاعل وغير ذلك في اللّغات السّامية، أمّا من ناحية علم الدّلالة المقارن فيتناول في اللّغات السّامية كلّ ما يتعلّق بتاريخ الكلمات وتأصيلها، فهناك عدد من الكلمات السّامية المشتركة نجدها في كلّ اللّغات السّامية تارة بالمعنى نفسه وتارة أخرى بالمعنى المقارب[2].

وبناءً على ما ذكرناه سلفا يمكن أن نقرّ بأنّ " محمود حجازي" في دراسته لهذا المنهج لم يتناول نشأته وأعلامه، بالرّغم من أنّها البذور الأولى الّتي ينبغي على القارئ معرفتها، كما أنّه لم يتطرّق إلى العلاقة الّتي تربط المنهج المقارن بالمنهج الوصفي والتّاريخي، وفي هذا الصدد نجد الكثير من علماء اللّغة تناولوا نشأة وأعلام كل منهج، وعلى رأسهم "هيام كريدية" الّتي رأت بأنّ اكتشاف اللّغة السّنسكريتية على يدّ"وليام جونز" (***Wilaim Jounes***)كان فتحا في مجال الدّراسات المقارنة، ومن أبرز روّاد المدرسة المقارنة :

-راموس راسك (*Ramus Rask*): الّذي وضع النّواة الأولى للقواعد المقارنة.

---

1 -ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي ،ص/20.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص/ 21.

-فرانز بوب (***Franz Bopp***): الّذي يعتبر مؤسّس القواعد المقارنة وتابع بحوثه في علم اللغة المقارن طوال نصف قرن من الزمن.

-غيوم همبولت (***Guillaume Humboldt***).

-أوغست شلا يشر(***AugustSchleicher***)[1].

وقد سار في هذا المنحى أيضا الدكتور" رياض عبود غوار الدليمي" مبرزا علاقة المنهج المقارن بالمنهج الوصفي والتّاريخي حيث قال: بأنّ المنهج المقارن امتداد للمنهج التّاريخي في أعماق الماضي السّحيق، وينحصر في نقل منهج التّفكير الّذي يُطلق على العهود التّاريخية إلى عهودلانملك منها أي وثيقة[2].

ووضّح "غوار الدليمي" نقلا عن "**مابيه**"(***Meillet***) أنّ التّداخل بين المنهجين المقارن والتاريخي حقيق بنا أن نقرّ ونعترف بأنّه لا يوجد علم يسمى بالقواعد المقارنة(...) إذ لا توجد إلا طريقة مقارنة، وأنّ ما ندعوه خطأ بالقواعد المقارنة ليسّ إلّا شكلا من أشكال علم اللغة التاريخي، فإذا ما أردنا بحث في القواعد المقارنة لإحدى اللّغات، درسنا تأريخ هذه اللغة على هذه الطريقة المقارنة[3].

1- ينظر: الألسنية رواد وأعلام، هيام كريدية، (د.دن)، بيروت ، ط1، 2010م، ص/32- 44.

2- ينظر: اللسانيات و الصوتيات جهود في اللغة والتحقيق، رياض عبود غوار الدليمي، دار عيداء للنشر والتوزيع، عمّان، ط1 ،2014 ص/82.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص/ 82.

إذ يقرّر" رياض غوار الدّليمي" أنّ الدّراسة المقارنة هي شكل من أشكال الدراسة التاريخية لأنّ تشعّب اللغة الأُمّ أو الأصل إلى لغات إنّما هو تطوّر تاريخي، كما أنّ المنهج المقارن يتطلّب القيام بدراسة وصفية مستقلّة لكلّ لغة تقارن بلغة أو بلغات أخرى[1]،وهناك بعض اللغويين تطرّقوا إلى نفس الطرح الّذي تناوله "محمود حجازي" في دراسته لعلم اللغة المقارن ونذكر منهم الدكتور "محمد حسن عبد العزيز"[2].

وصفوة القول يمكن أن نقول بأنّ المنهج المقارن هو الّذي يُطبّق على مجموعة اللّغات المنتمية إلى أسرة لغوية واحدة، وذلك بالمقارنة بين الظواهر اللّغوية المشتركة في تلك اللّغات للكشف عن أوجه التّشابه والاختلاف بينها، وله أهميّة بالغة ولازمة في كلّ الميادين اللّغوية التي سارت فيها الاتجاهات اللغوية، لأنّه يؤدي أحسن النتائج وأفضلها في حسن الاستخدام ودقة التطبيق.

4-2 – 2منهج علم اللّغة الوصفي:

يُعرّف "**محمود** فهمي حجازي" أنّ علم اللغة الوصفي «يتناول بالدراسة العلمية لغة واحدة أو لهجة واحدة في زمن بعينه ومكان بعينه، ومعنى هذا أنّه يبحث في المستوى اللّغوي الواحد»[3]،

1– ينظر: اللسانيات و الصوتيات جهود في اللغة والتحقيق، رياض عبود غوار الدليمي، ص/82.

2– أنظر: مدخل إلى علم اللغة، محمد حسن عبد العزيز، ص/ 151.

1– مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/21.

وهذا ما ذهب إليه " عبد الحميد السيّد" بأنّه «يقوم بدراسة اللّغة ووصفها مستبعدا التّعليل والتّقدير في تحليل الظاهرة اللغوية»[1].

وتذكر هذه الدّراسة أنّ علماء اللغة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كانوا يبحثون في اللغات بالمنهج المقارن، لأنّه هو الشكل الوحيد المتصوّر للبحث اللغوي، غير أنّ دراسة "دي سوسير" في نظرية اللغة أثبتت أنّ البحث في اللغة الواحدة يمكّننا من التّعرف على بنيتها الصّوتية والصّرفية والنّحوية والدّلالية[2].

ويرى "حجازي" أنّ البحث عند "دي سوسير" مرتبط بمستوى لغوي واحد ؛ ويعني هذا أنّه لا يجوز الخلط بين المراحل الزمنية وبين المستويات المختلفة، وبدأ الباحثون بعده في تطوير مناهج البحث في البنية اللّغوية وزاد اهتمامهم بالمنهج الوصفي، وظهرت عدّة مدارس في هذا المجال إلّا أنّها اختلفت في تقنيات الوصف اللّغوي، وانطلقت من الأسس الّتي بصمها" دي سوسير" فدراسة البنية الصّوتية للعربية المعاصرة ودراسة المقاطع في لهجة عمّان تعدّ من الدّراسات الصّوتية الوصفية[3].

وصرّح "حجازي"أنّ علم الصّرف الوصفي يبحث في الموضوعات التالية: أبنية الأفعال في لهجة القاهرة، أبنية الأسماء في العربية الفصحى المعاصرة، والمشتقّات في القرآن الكريم، وهذه الأمثلة تتناول بناء الكلمة في مستوى لغوي بعينه من مستويات اللغة، ويدخل في علم اللغة

1– دراسات في اللسانيات العربية بنية الجملة العربية، عبد الحميد السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004م، ص/64.

2 – ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/21.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص/21. 22.

الوصفي أيضا بناء الجملة العربية في الشّعر الجاهلي، كالجملة الخبرية في القرآن الكريم، وجملة الاستفهام في النّثر العربي الحديث، أمّا فيما يخصّ الجانب المعجمي هناك معاجم كثيرة أعدّت لمستوى لغوي بعينه مثل معجم ألفاظ القرآن الكريم[1].

إنّ " محمود حجازي" في حديثه عن المنهج الوصفي لم يتطرّق إلى محاور الدّراسة الوصفية حتىّ وإن ذكرت هذه المحاور في تعريفه لعلم اللّغة الوصفي، فإنّه لم يُفصّل ويُدقّق فيها مقارنة مع أقرانه كدراسة "محمد حسن عبد العزيز" الّذي ذكر أنّ الدّراسة الوصفية تقوم على ثلاثة محاور أساسية :

1/ الزّمان: «ينبغي تحديد الفترة الزّمنية الّتي تُدرس في أثنائها الظّواهر اللغوية؛ لأنّ اللّغة تتغيّر بمرور الزّمن وهذا التّغير ليس عملا مقصودا يحدث وفقا لمنهج مخطّط سلفا، أي أنّه يتوقّف على عوامل كثيرة معقدّة وليس لدينا إلّا القليل عن كيفيات تأثيرها، وأنّه في الحقيقة يُسرى في اللّغة شيئا فشيئا حتى لا يُدرك، وعلى الرّغم من أنّ التّغير عملية مستمرّة في أثناء فترة البحث، ولذلك يحرص اللّغويون أشدّ الحرص على ألّا يستغرق البحث فترة طويلة من الزّمن إذا ما كانت اللّغة المدروسة معاصرة البحث، بحيث لا تحدث تغيّرات ذات أهمية في أثنائه »[2].

2/ المكان: «ينبغي تحديد المكان الّذي تقيم فيه الجماعة اللّغوية الّتي ندرس لغتها لأنّ اللّغة تتغيّر باختلاف المكان، فالعربية اليوم مثلا ليست سواء فيما يطلق عليه العالم العربي بل تختلف باختلاف أقطاره، فثمّة لهجة مصرية وأخرى عراقية...الخ، وكذلك اللّهجة المصرية لها خصائصها

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/22.

2– مدخل إلى علم اللغة، محمد حسن عبد العزيز، ص/138. 139.

في أصواتها وصرفها ونحوها ودلالتها الّتي تتميّز بها عن اللّهجات الأخرى، وكذلك الحال بالنسبة إلى اللّهجات الأخرى.» [1].

3/ المستوى:«لا تتنوّع اللغة باختلاف الزمان والمكان فحسب، بل ثمة تنوعات أخرى تحدّدها عوامل كثيرة من الوسيلة التي يستخدمها المتكلم في الاتصال (اللّغة المكتوبة أو المنطوقة)، أو المجال الّذي تستخدم فيه (لغة الشّعر، لغة النّثر، اللّغة العلمية..الخ)، أو الموضوع الّذي يتحدّث فيه أو الشّخص الّذي يتحدّث إليه، وهي تنوّعات يغلب أن يشار إليها بالمستوى » [2].

وما يمكن أن نوضّحه في هذا المنهج أيضا، أنّ كلّ علماء اللّغة لا تختلف نظرتهم إليه فهم يتّفقون بأنّه يتناول بالدرس العلمي كلّ الظواهر اللغوية، بعد تحديد مجالها وزمنها وبيئتها، وهذا ما تطرق إليه كذلك الدكتور " أحمد محمد قدور"[3].

4-2-3 منهج علم اللّغة التاريخي: إنّ علم اللّغة التاريخي حسب "محمود فهمي حجازي" «هو الّذي يبحث في تطور اللّغة الواحدة عبر القرون، أو بمعنى أدّق التّغير في اللّغة الواحدة على مدى الزمن»[4]و في هذا الصّدد يُعَرِّفُهُ" محمود سليمان ياقوت" بأنّه هو الّذي «يدور في إطار حصر التّغييرات الّتي تصيب اللّغة على مرّ العصور خلال النّظر في أصواتها وأبنيتها الصرفية وتراكيبها

---

1 – مدخل إلى علم اللغة، محمّد حسن عبد العزيز، ص/ 139.

2–المرجع نفسه، ص/ 140.

3 – انظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ص/28.

4– مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/23.

النحوية ونظام الجملة فيها، ودلالة ألفاظها مع محاولة تلمس الأسباب التي أدّت إلى هذا التغير»[1].

وقد نبّه " محمود فهمي حجازي" في تعريفه المذكور سلفا إلى أنّ الباحثين يرفضون كلمة التّطوّر(اللّغة) في هذا الإطار باعتبارها تحمل دلالة الارتقاء؛ ويعني هذا التّغير إلى الأفضل لهذا يقول: أنّه غير ممكن في مجال التّغير اللغوي، فليست هناك صيغة أفضل من صيغة أخرى، وليس هناك صوت أفضل من صوت آخر، فهو يؤكّد أنّ أكثر الباحثين المعاصرين يفضلون وصف ما يحدث بأنّه تغيّر ، ويضيف أيضا أنّ بعض الباحثين مازالوا يتصوّرون أنّ علم اللّغة التّاريخي يمكن أن يكتفي بالمراحل المبكّرة في تاريخ كل لغة من اللّغات، أي أقدم المراحل المتاحة وأقربها من اللّغة الأقدم، وهناك قضايا كثيرة في مجالات الأصوات وبناء الكلمة، والجملة والدلالة، كلها تدخل في إطار علم اللّغة التّاريخي[2].

ويعتبر "حجازي" أنّ دراسة التّغير الصّوتي في العربية تعدّ دراسة صوتية تاريخية، ودراسة صيغ الجموع في العربية بتتبّع توزيعها ونسبة شيوعها في المستويات اللّغوية المختلفة عبر القرون موضوع من موضوعات علم الصّرف التّاريخي، ودراسة جملة الاستفهام وجملة الشرط و الاستثناء في العربية كلّها تعدّ دراسة نحوية تاريخية، وتعتبر دراسة التّغير الدّلالي وما يرتبط بها من إعداد المعاجم التّاريخية، من أهمّ مجالات علم اللّغة التاريخي، والمعجم التّاريخي حسب رأيه هو الّذي

1– منهج البحث اللغوي، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الكويت،(د ط)، 2003، ص/109.

2– ينظر: مدخل إلى علم اللّغة ،محمود فهمي حجازي، ص/23.

يعطي تاريخ كل كلمة من كلمات اللغة الواحدة ويؤرّخ لها ابتداءً من أقدم نص وردت به إلى آخر نص يتتّبع دلالتها وتغيّرها[1].

وممّا يلحظ من خلال ما ذكرته هذه الدّراسة سلفا، أن دراسة "محمود حجازي" لعلم اللغة التّاريخي قد استوعبت جميع الأفكار فيما يخص الجانب الصّرفي، والنّحوي ،والدّلالي والصّوتي وهذا ما نجد دراسته عند الكثير من الباحثين.

بيد أنّهم يوضّحون بعض القضايا لم تذكرها هذه الدّراسة فيضيف "محمد علي عبد الكريم الرّديني" أنّ المنهج التاريخي وليد النهضة الحديثة، وأنّ الدراسات اللغوية عرفت هذا المنهج عندما اكتشفت اللغة السنسكريتية قي أواخر القرن الثامن عشر، وحلّت رموزها ثمّ قورنت باللغات الأوروبية(إغريقية ولاتينية وجرمانية) ووجدت بينها أوجه تشابه، فكان ذلك تمهيدا لدراسة اللّغة دراسة مقارنة، ثمّ كان تمهيدا بدراستها دراسة تاريخية من خلال ما توصّل إليه الغربيون في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى مجموعة من الأسس والمفاهيم والقواعد، هيّأ لبروز علم اللّغة التّاريخي[2].

وقد أضاف "محمد علي عبد الكريم الرّديني" أنّ المنهج التاريخي يدرس اللغة دراسة طولية بمعنى؛ أنّه يتتبع الظاهرة اللغوية في عصور مختلفة وأماكن متعددة ليرى ما أصابها من تطور، محاولا

1– ينظر: مدخل الى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/24.23 .

2– ينظر: منهج البحث الأدبي واللّغوي ، محمد علي عبد الكريم الرد يني، دار الهدى ، الجزائر، (د ط)، 2010،ص/201.

الوقوف على سرّ هذا التطور وقوانينه المختلفة، فيتناول بالدّراسة الجانب الصّرفي أو النّحوي والدلالي أو المعجمي، دراسة التّغير الّذي تتعرض له عناصر اللّغة خلال مراحلها التّاريخية[1].

ويدخل في إطار المنهج التاريخي حسب رأي" محمّد علي عبد الكريم" دراسة حياة اللّغة في المجتمع، وما حققته من انتشار أو نالها من الخسارة أو اندثار والظروف التي مهدت لهذا أو ذاك وساعد على هذا، كما يدخل في إطار هذا المنهج دراسة دخول اللغة في صراع مع أخرى، ويبيّن المنهج التاريخي طبيعة العلاقات المؤثرة في حياة اللغة في المجتمعات الإنسانية، فاللّغة لا تعيش في فراغ بل إنّ حياتها من حياة المتكلمين بها فلا بدّ من وجود الجماعة التّي تستخدمها لتعبّر عن حياتهم رقياّ أو تخلّفا[2].

4-2- 4 منهج علم اللّغة التقابلي:

ينظر "محمود فهمي حجازي " إلى أنّ علم اللغة التقابلي أحدث فروع علم اللّغة نشأ بعد الحرب العالمية الثّانية، يقوم على فكرة بسيطة وهي المقابلة بين لغتين من أسرة واحدة أو من أسرتين مختلفتين، أو بين لهجة محلية واللغة الفصيحة المنشودة[3]، في حين يرى "محمد سليمان ياقوت" أنّه« المقارنة بين لغتين ليستا مشتركتين في أرومة واحدة كالمقابلة بين الفرنسية والعربية مثلا أو بين الانجليزية والعبرية»[4].

1- ينظر: منهج البحث الأدبي واللّغوي، محمّد علي عبد الكريم الرّديني، ص/201.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/ 203.

3- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 25.24.

4 - في علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقية، محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د ط)، 1985، ص/7.

وممّا جاء في هذه الدراسة أنّ موضوع علم اللّغة التقابلي هو المقابلة بين نظامين لغويين مختلفين هما النظام اللغوي للغة الأولى (أي اللغة التي نشأ عليها الفرد)، والنّظام اللّغوي للغة المنشودة (وهي اللغة التي يكتسبها الإنسان بعد ذلك)، وقد فرّق "حجازي" بين علم اللغة المقارن وعلم اللّغة التقابلي حتى لا يكون هناك خلط بينهما، فعلم اللّغة المقارن يهتم في المقام الأوّل بالاستخدام الأقدم للوصول إلى اللغة الّتي خرجت عنها كل اللّغات، وهو ذو هدف تاريخي يحاول كشف جوانب من الماضي البعيد[1].

أمّا عن علم اللّغة التّقابلي فدراسته عند "حجازي" ذو هدف تطبيقي في تعليم اللّغات لذا فالدّراسة التّقابلية ممكنة بين لغتين من أسرة واحدة، أو من أسرتين مختلفتين ليس بهدف التّعرف على الأصل القديم ولكن بهدف التّعرف على الفروق الصّوتية والصّرفية، والنّحوية والمعجمية بين النّظامين اللّغويين لها[2].

ويذكر "حجازي" على سبيل المثال أنّ الدّراسة التّقابلية تتمّ بين العربية والأردية وهما أسرتين لغويتين مختلفتين، والبحث اللّغوي التّقابلي يمكن أن يتمّ بين لهجة محليّة واللّغة الفصيحة المنشودة مثلا الصّعوبات الّتي يواجهها أبناء مصر في تعلّم الأصوات بين الأسنانية وهي "الثاء والظّاء" في الفصحى، وكذلك الصّعوبات الّتي يواجهها أبناء العراق والجزيرة العربية في التّمييز بين "الضاد والظاء" وغيرها[3].

---

1 – ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 25.24.

2 – ينظر : المرجع نفسه، ص/25.

3– ينظر: المرجع نفسه ،ص/ 26.25.

ويحسن القول هنا إلى أنّ ما تناوله "محمود حجازي" في هذا المجال تناوله غيره، غير أنّنا نلاحظ أنّ اللّغوي "أحمد محمد قدور" يختلف معه في نشأة هذا المنهج، فالأوّل رأى أنّ المنهج التقابلي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، في حين رأى الثّاني أنّه« نشأ من محاولة التّغلب على صعوبة تعليم اللّغات لغير أبنائها، ولذلك لا يشترط فيه أن يكون خاصّا بدراسة اللّغات الّتي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة، فالدّراسة الّتي تقابل بين خصائص الجملة في الانجليزية من جهة والعربية الفصحى من جهة أخرى تعدّ دراسة تقابلية، وقس على الدراسات الأخرى الّتي تقابل بين لغتين أو لهجتين في أيّ ظاهرة أو قطاع من قطاعات الدرس اللّغوي » [1] .

إذ قال" أحمد محمّد قدور" أنّ «الدرس التّقابلي يفيد من نتائج الدّرس الوصفي، لأنّ المقابلة تكون بعد التّعرف على خصائص المادة المدروسة تَعَرُّفًا علميا صحيحا، وتوظّف الدراسات التي تنشأ على هذا النحو التقابلي في مجال علم اللغة التطبيقي الّذي يضع ثمار الدراسات التقابلية النظرية في برامج تطبيقية تسهّل تعلّم اللغات » [2].

وفي الأخير توصلنا إلى أنّ الدراسات اللسانية الحديثة كانت ردّة فعل على تلك الدّراسات التقليدية القديمة، فاستندت إلى منهجية علمية واضحة ، فظهرت عدة مناهج لدراسة اللغة كالمنهج التاريخي والمقارن بعد أن اكتشفت اللغة السنسكريتية، فالتاريخ اللغوي يتناول كلّ مستويات الاستخدام اللغوي في البيئات المختلفة وتغيّر ذلك عبر الزمن، فكلّ من المنهج التّاريخي والوصفي والتّقابلي والمقارن يدرس اللّغة من الجوانب الصّوتية والصّرفية ،والنّحوية والدّلالية، والمعجمية سواءً بالمقارنة أو بالمقابلة، أو بالوصف ،أو بالتغيّر عبر الزمن.

---

1 –مبادئ اللسانيات ،أحمد محمد قدور، ص/29.

2–المرجع نفسه، ص/29.

5/علم اللّغة العام واللّغة بين العلوم الإنسانية:

5- 1علم اللّغة العام:

يُرجع "محمود فهمي حجازي" مصطلح علم اللّغة العام إلى المحاضرات الّتي ألقاها اللغوي "دي سوسير"، حيث يوضّح بأنّه تناول طبيعة اللّغة ووظيفتها، وبعد ذلك تناول علم اللّغة الوصفي ثمّ علم اللّغة التاريخي، ثمّ علم اللغة الجغرافي، وبعد ذلك تطرّق إلى بعض القضايا الّتي تربط اللغة بالعلوم الإنسانية، وتتابعت بعد ذلك مؤلّفات كثيرة درست نظرية اللّغة ومناهج التحليل اللّغوي وفي مقدمة هذه الكتب ما كتبه "بلومفيلد" (***Bloomfield***) ، و"ياكبسون" (***Jakobson***) وغيرهم وهذه الكتب تصدر عن فكرة أساسية هي أنّ اللّغة ظاهرة إنسانية عامة يشترك فيها كل البشر[1].

وهدف علم اللّغة العام حسب هذه الدراسة هو تطوير النّظرية العامة للغة والوسائل الدّقيقة لتحليل الأصوات والكلمات، والجمل والدّلالة، كما يهتمّ أيضا ببيان العلاقة بين علم اللّغة والعلوم الإنسانية الأخرى[2].

ومن خلال ما ذكرته هذه الدراسة آنفا، يمكن القول بأنّ "حجازي" لم يضع تعريفا واضحا لعلم اللّغة العام ، لهذا أردنا الولوج إلى تعريفه مع بعض اللّغويين الآخرين ،حيث عرّفه "صالح الضامن "أنّه العلم الّذي يقدم لنا النّظرية الّتي تفسّر اللّغة الإنسانية ويقدم المناهج الّتي

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/26.

2-ينظر: المرجع نفسه، ص/27.

تدرسها، ثمّ واصل حديثه وقال: وكثيرا ما يكتفي الباحثون بعبارة علم اللّغة (**Linguistics**) ويريدون بها علم اللّغة العام[1].

والّذي يلحظ في هذه الدّراسة أنّ " حجازي" يتّفق مع " حاتم صالح الضامن" في دراسة علم اللّغة العام بأنّه يهدف إلى تطوير النظرية العامة للغة، وأنّ اللّغة ظاهرة إنسانية يشترك فيها كل البشر، وهذا ما رآه "حاتم صالح الضامن" عندما أثبت «أنّ الأساس النّظري لهذا العلم هو أنّ اللّغة ظاهرة إنسانية تستخدمها كل المجتمعات لأداء وظائف محددة، وبناء هذه اللّغات يتألّف بشكل عام من أصوات تنتظم في كلمات والكلمات تتألّف منها جمل»[2].

أمّا الباحث "محمد حسن عبد العزيز" راح يطعن في محاولته الجادة على أنّ علم اللّغة العام قد فهم غالبا على أنّه يعني: «علم اللّغة الوصفي(...) باعتباره دراسة تلاحظ وتحلل الخواص الصوتية أو الصرفية، أو النحوية أو المعجمية للّغة، وإنّ كان العلماء الآن يحرصون على التّفريق بينهما»[3].

فعلم اللّغة العام في رأي "محمد حسن عبد العزيز" يضم كلّ فروع البحث اللّغوي الّتي تزوّدنا بالمفاهيم الأساسية والنّظريات والمناهج وهو –عادة– يشكلّ مبادئ الوصف والتّحليل في

1– ينظر: علم اللغة، حاتم صالح الضامن، مطبعة التعليم العالي، بغداد، (د ط)، 1989، ص/30.

2– المرجع نفسه ، ص/30.

3– مدخل إلى علم اللغة، محمد حسن عبد العزيز، ص/169.

مجال البحث في الفونولوجيا والقواعد(النحو والصرف) والمعجم والرموز الهجائية، كما يعنى أيضا بالبحوث التّاريخية والمقارنة والبحوث اللّهجية والتّطبيقية [1].

5-2 اللّغة بين العلوم الإنسانية:

لقد أقرّ "محمود فهمي حجازي" بأنّ العلوم الإنسانية في اهتمامها باللغة تشترك بوصفها أهم مظاهر السلوك الإنساني ووسيلة الاتصال المكونة للجماعة الإنسانية، وهناك عدّة أفكار عن اللّغة نجدها عند علماء الاجتماع أمثال " ابن خلدون" و "دوركايم" وغيرهم، وكذلك عند علماء النّفس وعند المفكرين اليونان والهنود، إضافة إلى المدارس الاجتماعية المعاصرة[2].

وممّا نلاحظه هنا أنّ " محمود فهمي حجازي "اقتصر حديثه على علمي النّفس والاجتماع وهذا الأخير يهتمّ بقضايا العلاقة بين اللّغة والمجتمع، ومن بين هذه القضايا الازدواج اللّغوي ومستويات الاستخدام، تعدّد اللّغات في المجتمع الواحد، أمّا علم اللّغة النّفسي فيتناول القضايا الّتي تتناول العلاقة بين اللّغة والقدرات عند الإنسان، ويدخل في هذا المجال اللّغة والفكر، اللّغة والمعرفة، اكتساب اللّغة، إضافة إلى العمليات العقلية عند المتحدّث قبل صدور اللّغة، وعند المتلّقي بعد صدور اللغة[3].

1- ينظر: مدخل إلى علم اللّغة، محمّد حسن عبد العزيز، ص/169.

2- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/27.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص/27.

وممّا أكّدته هذه الدّراسة أنّ علم اللّغة مرتبط بعلم التّشريح والفيزياء من حيث التعرّف على أعضاء النّطق وأعضاء السمع، كما يفيد علم اللّغة أيضا أنّه يشترك مع بعض العلوم الطبّية فيما يتعلّق بعلم أمراض الكلام[1].

وبالعودة إلى ماقاله "حجازي" في هذه القضية يتّضح لنا أنّ علم اللّغة له فروع أخرى من المعرفة النّظرية يرتبط بها ارتباطا وثيقا وهذا ما أثبته بعض علماء اللّغة، وقد سلّطوا الضّوء كذلك على علم اللّغة النّفسي و الاجتماعي، تعمّقوا فيه أكثر بالشرح والتوضيح، كدراسة " **محمد حسن** عبد العزيز".

لقد أثبت هذا الباحث أنّ علاقة علم اللّغة بعلم النّفس كانت مصدرا لجدل عنيف ثار مؤخّرا ويرجع هذا إلى عناية "تشو مسكي" الخاصة بهذه القضية، ونظريته في علم اللّغة تنتهي إلى أنّ أعظم عمل يمكن الإسهام به في علم اللّغة هو أن ندرس العقل الإنساني (...)،ومن الأمثلة الّتي توضح هذه العلاقة:

1/ اكتساب اللغة: هذا الموضوع من أكثر مجالات الدراسة المشتركة بين علم اللغة وعلم النّفس[2].

2/ **التّفكير**:« علماء النفس قالوا بأنّ التفكير من المفاهيم الغامضة التي نفهمها ولكن نعجز عن شرحها، فالتفكير عندهم أهم ما يحدث في خبرة الكائن العضوي سواء أكان إنسانا أم حيوانا حين يواجه مشكلة أو يتعرّف على حلّها، فالتّفكير يصوغ اللّغة، ومعناه أنّ اللّغة عند الإنسان

1– ينظر: مدخل إلى علم اللّغة ، محمود فهمي حجازي ،ص/28.

2– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمد حسن عبد العزيز، ص/ 81.

مقيّدة ومحددة بعدّة عوامل أو محدّدات منها ما هو بيولوجي، ومنها ما هو عقلي، ومنها ما هو اجتماعي واللّغة ظاهرة إنسانية؛ لأنّ الإنسان وحده هو الّذي يضع نشاطه العقلي في رموز لغوية وبين لغات البشر على اختلافها(...) »[1].

3/ المعنى عند السّلوكيين: ويرى" محمّد حسن عبد العزيز" أنّ المعنى من المباحث المشتركة في علم اللّغة وعلم النّفس، أي هناك نظرية لها شأنها في علم اللّغة وهي نظرية " بلومفيلد"، قامت أساسا على التّفسير الّذي قدّمه السلوكيون للمعنى، لهذا يقول بأنّ " بلومفيلد" عرّفه بأنّه المقام الّذي ينطق فيه الكلام والاستجابة الّتي يستدعيها السامع[2].

أمّا "حاتم صالح الضّامن" فكانت نظرته إلى اللّغة بين العلوم الإنسانية تقتصر على علم اللّغة الاجتماعي، فقد عرّفه بأنّه يدرس اللّغة في علاقتها بالمجتمع، وأنّ اللّغة لا تحيا إلا في ظل مجتمع إنساني، فاللّغة إذن نشاط اجتماعي لأنّها استجابة ضرورية لحاجة الاتصال بين النّاس جميعا ولهذا السبب يتصّل علم اللّغة اتصالا شديدا بالعلوم الاجتماعية، وأصبحت قسم من بحوثه تدرس في علم الاجتماع، فنشأ لذلك فرع منه يسمى بعلم اللّغة الاجتماعي، يحاول الكشف عن العلاقة بين اللّغة والحياة الاجتماعية، وأثر تلك الحياة الاجتماعية في الظّواهر اللّغوية المختلفة[3].

وممّا تجدر الإشارة إليه عند "حاتم صالح الضامن" أنّ اللغويون رأوا أنّ الدّراسات الّتي تقوم بها المدرسة الاجتماعية الفرنسية الّتي أنشأها "دوركايم" في أوائل القرن العشرين، انظّم إليها الكثير

1– مدخل إلى علم اللغة، محمّد حسن عبد العزيز ، ص/83– 85.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/ 87.

3– ينظر: علم اللغة، حاتم صالح الضامن، ص/36.

من علماء اللّغة في فرنسا وألمانيا وسويسرا، وكذلك أساتذة الجامعات في أوروبا وأمريكا، وهناك من العلماء لم ينظّموا إلى هذه المدرسة ولكنّهم تأثّروا بعقلية "دوركايم" وبذلك أصبحت بحوث المدرسة الاجتماعية الفرنسية أساسا للبحوث اللّغوية في كثير من الأحيان، إذ طبّقت نظريات علم الاجتماع العام على اللّغة، وبيّن الباحثون أنّ الإنسان كائن اجتماعي أولا وقبل كل شيء[1].

فتنوّع المعرفة الإنسانية وزيادة المعلومات بين اللغويين أدى إلى إنشاء تخصصات جديدة لهذا كان لعلم اللغة علاقة وطيدة بعلم الاجتماع وعلم النّفس، فالأوّل يدرس اللّغة على أنّها من أهمّ مقومات المجتمع البشري والثاني يدرس اللّغة وعلاقتها بالعقل الإنساني.

1– ينظر: علم اللّغة ، حاتم الصّالح الضّامن، ص/36.

الفصل الثاني:

النّظام الصوتي ومصطلحاته في التّراث العربي

1- بين الأصوات والكتابة .

2- التّحليل الفونولوجي والصوامت والحركات.

3- المخارج والأحياز والصفات الأساسية.

4- المقاطع والنبر والتّنغيم.

5- التّغيّرات الصّوتية.

1/ بين الأصوات والكتابة:

يورد " محمود فهمي حجازي" في هذا العنصر حقيقة مهمّة مفادها أنّ اللّغة والكتابة نظامان مختلفان، إذ تعتبر اللّغة ظاهرة صوتية قديمة تعامل بها الإنسان منذ آلاف السّنين قبل أن يكتبها، فمرحلة التّدوين جاءت بعد دروب طويلة في محاولة من العلماء لحفظ هذه الرّموز المنطوقة حتّى تكون الميزة الأساسية لكلّ أمة، وحجّته في ذلك أنّ أغلب اللّغات لم تكتب حتّى اليوم مثل اللّغة المهرية والنوبية وغيرهما[1].

ويضيف "محمود حجازي" في هذا الصّدد أنّ الكتابات المتداولة في العالم قديما وحديثا ماهي إلاّ محاولات تقريبية لتسجيل الواقع الصّوتي لهذه اللّغات، فالقارئ العادي لا يقرأ الكلمات المكتوبة حرفاً حرفاً، ولكنّه ينظر إلى الرموز المكتوبة فيتذكّر الكلمة ويبلغ الاختلاف بين اللّغة المنطوقة، ومحاولة تدوينها بالكتابة في بعض الكلمات الأوروبية المعاصرة مدى بعيدا، ويستدلّ على ذلك باللّغة الإنجليزية مثلا أين نجد ثلاثة أصوات مختلفة والحرف واحد أو العكس؛ بمعنى قد يكون الصّوت واحد يدوّن بأكثر من رمز ذلك؛ لأنّ الكتابة لا تمثّل النّطق تمثيلا مباشرا، ولكنّها تعكس جوانب من تاريخ الكلمة[2].

إنّ ما أثاره "محمود حجازي" آنفا حول أسبقية اللّغة المنطوقة على الكتابة يُعدّ أمراً متّفقاً عليه عند جلّ علماء اللّغة، إذ قال "إخوان الصفا" في هذا الشّأن:«ثمّ ذهب السّلف وبقي الخلف،

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/29.

2– ينظر: المرجع نفسه ، ص/30.

وتفرّقوا في الأقاليم، وتقطّعوا في الأرض، وذهبوا في الأطراف فأوجبت الحكمة الإلهية والعناية الرّبانية تقييد تلك الأسماء والألفاظ، والحروف بصناعة الكتابة»[1].

غير أنّ الجدل الواقع في هذا الشّأن هو مطابقة الرموز المكتوبة للأصوات المنطوقة من عدمها، وبمعنى آخر هل يمكن أن نقابل بين الصّوت اللّغوي نطقا وبين الحرف كتابة؟ وهذا الأمر ما لم يفصّل فيه " محمود حجازي" على عكس ما ذهب إليه بعض علماء اللّغة المحدثين، تتبّعوا تاريخ الكتابة واللّغة ليصلوا بأنّ هذا الخلط بين الأصوات والتّدوين ليس وليد العصور الحديثة فحسب، وإنّما ظهر عند علماء اللّغة العربية القديمة.

إذ نجد بعضهم لم يميّز بين الصّوت والحرف فمصطلح الحرف يدلّ على الصّوت المنطوق أو على الصّورة المرئية المكتوبة إذ يقول "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت 175هـ) «في العربية تسعة وعشرون حرفا منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا، لها أحياز و مدارج، وأربعة أحرف جوف، وهي الواو، الياء والألف اللينّة والهمزة»[2]،وتابع "سيبويه"(ت 180هـ) "الخليل" في ذلك «فقد ذكر أنّ صور الحروف الأصلية تسع وعشرون وأصوات هذه الرموز تبلغ اثنين وأربعين صوتا»[3].

1– رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، إخوان الصفا، مكتب الإعلام الإسلامي،1405هـ، الرياض،ج3، ص/142.

2– العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، مكتبة الهلال، مصر،ط2، 1409هـ ،ج1، ص/57.

3– الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988م، ج4، ص/ 432.

ومن علماء اللّغة المحدثين نجد "محمود عكاشة" والّذي قال بأنّ: «العلاقة بين اللّفظ والكتابة هي علاقة اصطلاحية اتّفق عليها المجتمع، فقد تواضع أهل كلّ لغة على رموز كتابية ترمز إلى أصوات لغتهم، ولا توجد علاقة نسب بين الحرف والصوت، والصوت نفسه لا يدلّ على معنى الأصوات الّتي تؤلّف لفظا ترمز إلى معنى اصطلح عليه النّاس، وهما يختلفان باختلاف اللّغات والكلام المنطوق، عبارة عن موجات صوتية تصل إلى الأذن يتعارف عليها أبناء مجتمع واحد أو عدّة مجتمعات ذات أصل واحد، ولغة مشتركة، والكتابة رموز مرئية للأصوات اللّغوية المسموعة ترتبط فيها الوحدة الخطية (*Graphème*)بوحدة صوتية(*phonème*) على اعتبار أنّها التّعبير الرّمزي لها»[1]

ممّا ذُكر سلفا نخلص إلى حقيقة تتجلّى في كون اللّغة المنطوقة أسبق وجودا من التّعابير المكتوبة بوقت طويل، غير أنّ الحاجة إلى حفظ تراث الأمم، ومقوّمات اللّغة لكلّ حضارة دعا إلى ظهور الكتابة، فالتّدوين وإن جاء في مراحل متأخرة إلاّ أنّه كان ضروريا للّغة المنطوقة حتّى تترسّخ قواعدها وتنبني ثوابتها، وتحافظ على قيّمها ووظيفتها.

2/ التّحليل الفونولوجي والصّوامت والحركات:

2-1 التّحليل الفونولوجي:

يبيّن "محمود حجازي" أنّ عملية التّحليل الفونولوجي تتناول أصوات اللّغة باعتبارها عناصر رمزية، حيث يتّضح الفرق بين البحث الصّوتي والبحث الفونولوجي، بحسب رأيه في الفرق بين ما تسجله أجهزة القياس وما يؤثّر في المعنى؛ فالكاف مثلا: ليست نفسها في كل سياق

1- علم اللغة، مدخل نظري في اللغة العربية، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، ط1، 2009، ص/227.

صوتي، غير أنّ ذلك ليس له دلالة في تغيير المعنى، فالبحث الصوتي بوسائله المعملية التجريبية يمكّن من معرفة أنّ لكلّ فرد خصوصيته في النّطق، لذا يصعب الاعتماد على الأجهزة لتحديد الأصوات المكوّنة للغة من اللّغات، ويهدف البحث الفونولوجي إلى تحديد العناصر المكونة للنظام اللّغوي في ضوء التّمييز الموضوعي بين الوحدات الصوتية والصور الصوتية المختلفة [1].

ويُرجع "محمود حجازي" هذا التّمييز إلى مدرسة "براغ" وأهمّ أعلامها "تربستكوي" (***Troubetzkoy***) و "ياكبسون"(***Jakobson***) إذ ميّزا بين الوحدات الصوتية وصوّرها في التّحليل الفونولوجي على أساس التّقابل، حيث أنّ اختلاف صوتين من ناحية الخصائص النّطقية أو الفيزيائية أو السمعية يؤثر في تغيّر الدلالة، ومصطلح الوحدة الصوتية (***Phonem***)في اللّغة العربية يمكن أن يمثّل بالسّين أو الصّاد، فلو غيّرت السّين بالصّاد في كلمة واحدة لتغيّر المعنى[2].

إنّ ما تطرّق إليه " محمود حجازي" حول الفرق بين التّحليل الصوتي والتّحليل الفونولوجي يعدّ أمرا نادرا، ذلك لأنّ الحديث عن هذه القضية لم تسترع اهتمام الباحثين اللّغويين ، ولم تنل جانبا من الأهمّية بسبب تداخل المصطلحين "فونتيك" و" فونولوجيا" وكثرة استعمالهما جنبا إلى جنب في الدّرس الصوتي، غير أنّ "كمال بشر" قد فصّل في هذا الموضوع وأورد جلّ الآراء الّتي فرّقت بينهما بأسلوب أكثر دقّة وأقرب إلى الفهم، وأكبر توضيح ممّا جاءت به هذه الدّراسة حيث قال :رأى قوم بأنّ المصطلح الأوّل "***Phonetics***" (الفوناتيك) يعني دراسة أصوات اللّغة من

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة ، محمود فهمي حجازي، ص/36.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص/ 37 .38.

جانبها المادي الصّرف، وقرّر بعضهم أنّ هذه الدّراسة الأنسب لها أن تدخل في إطار الفيزياء لا في إطار علم اللغة[1].

ويشير "كمال بشر" إلى أنّ آخرين ذهبوا إلى القول بأنّ "الفوناتيك" خاص بدراسة الكلام وأنّ "الفونولوجيا" هو المختصّ بأصوات اللّغة، وهذا هو رأي الآخذين بمبدأ "دي سوسير" الّذي يفصّل بين الكلام واللّغة، يضاف إليهم فريق آخر، جاء التّفريق عندهم تفريقا منهجيا فخصّصوا "الفوناتيك" للدّراسة الوصفية، و"الفونولوجيا "للدّرس الصّوتي التّاريخي، أمّا الرّأي الأشهر عند "كمال بشر" وبه يأخذ فيقرّر أنّ بينهما فروقا، ولكنّهما معا يعملان في مجال واحد هو دراسة أصوات اللغة، ومن ثمّ استقرّ الرّأي لديهم على أنّ الجانبين متكاملان، ولا يمكن الفصل بينهما فصلا تاما، وإن كان هناك فرق بينهما، فيتمثّل في أنّ "الفوناتيك" خطوة ممهّدة للانتقال إلى الفونولوجيا[2].

أمّا فيما يخصّ نظرية التّحليل الفونولوجي والّتي جاءت مع مدرسة براغ فنجد العديد من اللّغويين قد تحدّثوا عنها بإسهاب، قصد شرحها وتبسيطها للقارئ العربي وبيان مبادئها وأسسها فيقول" أحمد مومن" في هذا الشّأن: لقد أطلق "تربستكوي" على البحث الّذي يدرس العلاقات القائمة بين الفونولوجيا والنّحو، والصرف اسم المورفو-فونولوجيا، واعتنى بتطوير مفهوم الفونيم الّذي سبق وأن تطرّق إليه بعض الباحثين منهم "بودوان"(***Boudoin***) و"سويت"(***Swett***) و"جونز"(***Jones***)، ولكنّه أضفى عليه صبغة علمية وعملية في آن واحد، وقد عرّفه بقوله: إنّ

---

1 – ينظر: علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، (د ط)، 2000، ص/ 9.

2 – ينظر: علم الأصوات، كمال محمد بشر، ص/ 10.

الفونيم هو أولّا وقبل كلّ شيء مفهوم وظيفي، وهو كذلك الوحدة الفونولوجية الّتي لا تقبل التّجزئة إلى وحدات فونولوجية أخرى أصغر منها في لغة معيّنة[1].

وبذلك يقرّ "أحمد مومن" أنّه بالإمكان أن نطلق مصطلح الفونيم أو الوحدة الصوتية في اللّغة العربية على أصغر وحدة غير قابلة للتّجزئة، فكلّ فونيم له سماته وخصائصه النّطقية والسّمعية والفيزيائية، وأيّ تغيّر في ترتيب الفونيمات في كلمة يؤدي إلى تغيّر المعنى.

يمكن أن نخلص بناءا على ما تمّ ذكره سلفا إلى أنّ التّداخل بين ميزتي التّحليل الفونولوجي والتّحليل الصوتي يعود إلى خصائصهما المشتركة الّتي تفيد البحث الصوتي عامّة، والّتي لا يمكن الاستغناء عنها لدى الباحثين اللّغويين لمعرفة الأنظمة الصّوتية لأيّة لغة من لغات العالم.

2- 2 الصوامت والحركات:

يؤكّد" محمود فهمي حجازي" على أنّ الأصوات اللّغوية تقسّم إلى صوامت وحركات ويرجع الفرق بينهما إلى كيفية تكوّن الصّوت في أعضاء النطق، فعند النّطق بالصّوامت، يحدث نوع من الاعتراض يَعُوق خروج هواء الزّفير، وقد يكون هذا الاعتراض كاملا أو جزئيا، أمّا في حالة النّطق بالحركات فلا يحدث هذا الاعتراض، بل تتحدّد طبيعة الحركة عن طريق وضع الشّفتين ووضع اللّسان وهما يشكّلان مجرى الهواء على نحو معيّن يميّز الحركة عن الأخرى[2].

1- ينظر: اللسانيات النّشأة والتّطور، أحمد مومن، ص/142.

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/39 . 40.

لقد أغفل "محمود حجازي" مفهوم الصوامت والحركات عند القدماء الّذين أدركوا الفرق بين الاثنين وكيفية حدوثهما، في حين نجد علماء اللّغة المحدثين قد تطرّقوا إلى هذا الموضوع ولم ينكروا فضل علماء اللّغة القدامى في إبراز وتحديد المعنى الدقيق لهذين المصطلحين، فـ" إبراهيم أنيس" مثلا يقول في مفهوم الصوت الصامت: هو الصوت الّذي ينحبس الهواء في أثناء النطق به في أيّة منطقة من مناطق النّطق انحباسا كلّيا فلا يسمح بالمرور لحظة من الزّمن يتبعها ذلك الصوت الانفجاري[1] .

ولم يغب هذا المفهوم عند القدماء، إذ يقول "إبراهيم أنيس" نقلا عن "ابن جني": وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى أن تأتي به ساكنا لا متحرّكا، لأنّ الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقرّه، وتجذبه إلى جهة الحرف الّذي هي بعضه ثم تُدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله لأنّ السّاكن لا يمكن الابتداء به فنقول: (أك، أف، أج) ولا تجد للصّوت منفذا هناك؛ لأنّك لا تنوي الأخذ في حرف غيرها فيتمكّن الصويت فيظهر، أمّا إذا وَصَلْت هذه الحروف ونحوها فإنّك لا تحسّ شيئا من الصوت كما تجده معها إذا وقفت عليه[2].

ويثبت "إبراهيم أنيس" أنّ " ابن جني" بتذوّقه للحروف استطاع أن يميّز بين أنواع الصّوامت أي تلك الّتي ينحبس معها الهواء انحباسا كلّيا، ما يعرف عندنا بالأصوات الشّديدة ممثّلا

1- ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص/26.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/26.

لها بالطّاء والدّال واللّام، أو تلك الّتي ينحبس معها الهواء انحباسا جزئيا، مثل: الصّاد، الشّين الزّاي.[1]

ويضيف الدّكتور "كمال بشر" نقلا عن "ابن جني" قائلا: وبعد هذا التسجيل الواضح الخاص بهاتين الطائفتين من الحروف (الأصوات الصامتة) ينتقل إلى حروف المدّ (الحركات الطويلة) ويقول: فإن اتّسع مخرج الحرف حتّى لا ينقطع الصّوت عن امتداده واستطالته استّمر الصوت ممتدّا حتّى ينفذ فيفضي حسيرا إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضّرورة عندها إذا لم يجد مقطعا فيما فوقها والحروف الّتي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف، الياء، الواو، ومعنى هذا بعبارة حديثة أنّ الهواء حال النّطق بحروف المدّ الثلاثة يمتّد خلال مجراه ويستمرّ في الامتداد، لا يقطعه شيء ولا يمنع استمراره أي عارض، ولا ينتهي هذا الهواء إلا بانتهاء نطق الصوت نفسه[2].

ويتابع "كمال بشر" حديثه قائلا: ويؤكد "ابن جني" هذه الحقيقة بصورة أجلى وأدقّ حين يعقد مقارنة بين جهاز النّطق عند الإنسان والنّاي ووتر العود، فالصّوت يخرج من النّاي أملسا مستطيلا ما لم يضع الزامر أنامله على خروقه، وهذه حال جريان الصّوت وامتداده مع حروف المدّ عند النّطق بها[3].

1- ينظر: المرجع نفسه، ص/26.

2- ينظر: علم الأصوات، كمال محمّد بشر، ص/221.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص/ 221.

إنّ التّفريق بين الصّوامت والصّوائت (الحركات)، لم يكن وليد الأبحاث اللّغوية الحديثة، إنّما كان منذ بداية الأبحاث اللّغوية العربية مع "الخليل، ابن جني، وسيبويه".

3/ الحروف والمخارج والأحياز :

تتفق جلّ الدراسات على أنّ هناك مصطلحات أساسية في بحث الأصوات عند "الخليل وسيبويه" لذا يعدّ الفهم الدّقيق للمحتوى العلمي لهذه المصطلحات أداة ضرورية في الدّراسة الصّوتية، وهذه المصطلحات هي:

3 –1 الحروف:

يرى "محمود فهمي حجازي" في هذا المبحث، أنّ المصطلح الأساسي الّذي بدأ به "سيبويه" الأبواب الخاصة بالإدغام مصطلح الحروف، لذا يرجع استخدام كلمة الحروف بهذا المعنى الاصطلاحي إلى "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (175 هـ) في مقدمة "كتاب العين"، لهذا بيّن "حجازي" أنّ "الخليل" وجد في الكتابة العربية منطلق تحليله للأصوات اللغوية، فهي بصورتها أتيحت "للخليل" تدوّن الصوامت بصورة مطردة، وتدوّن الحركات الطويلة في أكثر الأحوال ولكنّها لا تدون الحركات القصيرة إلاّ على نحو اختياري، وقد ضلت الكتابة العربية منطلق الاهتمام الأوّل ببحث الأصوات اللغوية عند "الخليل وسيبويه" ومن جاء بعدهما من النّحاة واللّغويين العرب[1].

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/44.

ويذكر "محمود حجازي" أنّ هذا الارتباط بين الكتابة العربية والبحث الصّوتي أدى إلى أنّ مصطلح الحروف كان يدلّ تارة على الصّوت اللّغوي المنطوق، وتارة على الحرف المدون المرئي وبمعنى أخر كان مصطلح الحرف يدّلّ على الرّمز المدون على نطقه دون تمييز بين الكتابة والصّوت وكان التّركيز على تلك الأصوات الّتي لها في الخط العربي رموز تدوّنها، أمّا الحركات وهي الفتحة والضّمة والكسرة، فكان الاهتمام بها في البحث الصّوتي العربي أقلّ من الاهتمام بدراسة نطق الحروف، وتتكوّن الحروف العربية في تحديد "الخليل وسيبويه" من تسعة وعشرون حرفا[1].

والتفت "حجازي" هنا إلى أنّ "سيبويه" لم يدخل الحركات القصيرة في اعتباره لأنّه ؛كان ينظر إلى الحروف المدوّنة في سياق الكتابة والخط العربي، لا يدوّن الحركات القصيرة في السّياق العام للكتابة لهذا كان حساب الحروف عند "سيبويه" يضّم الأصوات الصامتة في المقام الأوّل وأضاف إليها الألف بعد ذلك[2].

وأثبت "محمود حجازي" أنّ "سيبويه" ذكر في باب الإدغام أنّ أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا، وتضمّ هذه الحروف رموز مدوّنة لكلّ الوحدات الصّوتية الصّامتة ورموز خاصة بالألف، وهكذا ميّز "سيبويه" بين الهمزة من جانب، و الألف من جانب أخر، وذلك لأنّ؛ الهمزة صوت سمته الأساسية وقف حنجري، أمّا الألف(ألف مدّ) فتدلّ على حركة طويلة[3].

1– ينظر: المرجع نفسه، ص/44–46.

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 46.

3 – ينظر: المرجع نفسه ، ص/47.

إنّ المسألة الّتي تستحقّ الإشارة إليها في دراسة الحروف، هي أنّ ما تناوله "محمود حجازي" لا يمكن إنكاره، فكانت دراسته لا تختلف عمّا قاله الآخرون، فالكلّ بدأ بما قاله "سيبويه و الخليل"، بيْد أنّه لم يتطرق إلى بعض النّقاط التي ذكرها بعض اللّغويين مثلا كتعريف الحرف والصّوت، وكيف تناول المحدثين الحرف وغيرها، وهذا ما سنبيّنه في دراسة"عبد العزيز الصايغ".

فقد عرّف الحرف بأنّه رمز كتابي للصّوت اللغوي، ولفظ يدلّ على الصوت اللغوي أيضا مثل حرف "الراء بمعنى صوت الراء" وهكذا، وقال: مصطلح الحرف عُرف قديما قبل "الخليل وسيبويه" فقد جاء في الرواية التي أنسبت وضع النحو لأبي "لأسود الدؤلي"(ت69هـ) قوله:" إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة(...)،وهو هنا يستعمل الحرف بمعنى الصوت ووضّح "عبد العزيز" أنّ هذا المعنى جاء بالمعنى نفسه في معجم (العين) "للخليل"، فقد ورد فيه: فإذا سألت عن كلمة وأردت أنّ تعرف موضعها فانظر إلى حروف الكلمة، لهذا ذكر "عبد العزيز" أنّ "سيبويه" استعمل المصطلح بالمعنى نفسه الّذي استعمله "الخليل"، وذكر أيضا أنّ استعمال الحرف بمعنى الصوت متلازم مع استعماله بمعنى الرّمز الكتابي، ويشير "عبد العزيز" إلى الحرف بأنّه جاء في كتاب "سيبويه" بمعنى الصّوت، فقد استعمله في قوله: هذا باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها(...)،وأمّا الحرف بمعنى الرّمز الكتابي فقد استعمله في قوله: وإنّما وضعت لك حروف المعجم[1].

1 - ينظر: المصطلح الصوتي في الدّراسات العربية، عبد العزيز الصايغ، دار الفكر، دمشق،ط1، 2007م، ص/218.

ويضيف "عبد العزيز" أيضا أنّ تفسير القدماء لمصطلح الحرف كان بقولهم: الحرف حدّ منقطع الصّوت وغايته هي الإشارة إلى المعنى اللّغوي للكلمة، وقولهم كذلك: سمّيت بذلك لأنّها جهات للكلام ونواح كحروف الشيء وجهاته، وذكر "عبد العزيز" أنّ علماء العربية أطلقوا مصطلح الحرف بمعنى الصوت على جميع الأصوات الصامتة والمصوتة الطويلة وهي الألف و واو المد وياء المدّ، دون عدّ الأصوات المصوّتة القصيرة معها، بل أطلقوا عليها مصطلح الحركات والمحدثون في الدّراسات اللّغوية يخصون مصطلح الحرف بمعنى الرمز الكتابي، وهو رمز الكلام الملفوظ الّذي هو الصوت[1].

وتطرّق "عبد العزيز" إلى الحديث عن بعض المحدثين، الذين وصفوا الحروف بأنّها حيّل ووسائل كتابية تستخدم لتمثيل النطق وتصويره، وهذا يدّلّ على التّفريق بين الرمز(الحرف) والصوت وقالوا: بأنّ الكتابة ليست من جوهر اللغة، فاللّغة أقدم من الكتابة، والكتابة عرض واللّغة مجموعة أصوات لغوية، والكتابة رموز لهذه الأصوات[2].

وما يمكن أن نقوله في هذا المجال أنّ الحروف هي من أهم المصطلحات الّتي ذكرت في التراث العربي، وأنّ الكثرة الغالبة من العلماء الذين تناولوها هم " الخليل وسيبويه"، فهناك من فرق بين الحرف والصوت، وهناك من جعل الصوت هو الحرف ،وهناك من قال بأنّ الحرف صوت وليس كل صوت حرف، أمّا المحدثين فقد ساروا على هذا النّهج لكنّهم اختلفوا في التسمية، فقد سمّوا الحرف بالصّامت.

1– ينظر: المرجع نفسه، ص/218.

2 – ينظر: المصطلح الصوتي في الدّراسات العربية، عبد العزيز الصايغ، ص/219.

3-2 المخارج و الأحياز:

ممّا لاشكّ فيه أنّ كلمة مخرج هي من أكثر الألفاظ تداولا في الدّراسات العربية القديمة لهذا أُعتُبِرت أقدم مَنبع يُعتمَدُ عليه في تصنيف الأصوات اللغوية.

والمقصود بمصطلح المخرج حسب "محمود فهمي حجازي" تلك النّقطة التي يحدث فيها اعتراض لمجرى الهواء في أثناء محاولة الخروج، وهي النقطة التي يصدر منها الصوت أو ينطق فيها وهذا التعريف يدلّ على أنّ مصطلح المخرج هو أكثر المصطلحات شيوعا في التراث اللغوي العربي وصفا لنقطة النطق[1]، وهذا ما ذهب إليه الدكتور "صالح عبد القادر الفاخري" «بأنّه الموضع الّذي ينحبس عنده الهواء أو يضيق مجراه عند النّطق بالصّوت»[2].

وكما هو معروف أنّ كلمة مخرج هي من توظيف "الخليل بن أحمد الفراهيدي"(ت 175 هـ) في مقدمته لكتاب "العين"، وهذا ما أقرّ به "محمود فهمي حجازي"، و تبيين هذا من خلال ذكره لقول الخليل: الفاء والباء والميم مخرجها بين الشفتين، وقد أصبح هذا المصطلح (المخرج) متداولا عند المؤلفين العرب بعد ذلك، وأضاف "حجازي" أنّ" الخليل" وصف هذا المصطلح بالحيّز والمبدأ والمدرجة، وأكثر المصطلحات شيوعا عنده هو مصطلح "الحيّز"، ويتّضح هذا من العبارات الواردة في مقدّمته لكتاب العين "الصاد والسين والزاي في حيّز واحد"، "الضاد والدّال والتّاء" في حيّز واحد"، ونقل "حجازي" في كتابه هذا تعريف الحيّز عن "الخليل" الّذي يعني

2- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/47.

3- الدّلالة الصّوتية في اللّغة العربية، صالح سليم عبد القادر الفاخري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، (د ط)،(د ت) ،ص/140.

النّقطة الّتي يصدر فيها الصوت[1]، في حين عرّفه "إبراهيم عبود السامرائي" بأنّه « المكان الّذي يخرج منه الصّوت، ويتميّز عن غيره»[2].

وتابع "حجازي" حديثه عن مصطلح "المبدأ" الّذي ورد عند "الخليل" في قوله: الظّاء والذّال والثّاء لثوية لأنّ مبدأها من اللّثة، وانطلاقا من هذا ذكر "حجازي" أنّ مصطلح المبدأ مرادف عند "الخليل" لمصطلح "الحيّز"، والمقصود بمصطلح المبدأ عنده، هو كون بعض الأصوات تصدر عند الشّفتين، وهي (الفاء والباء والميم)،فهذه المجموعة تكوّن الأصوات الشفهية، أمّا كلمة "المدرجة" فذكر "الخليل" مدارج الحلق ومدارج اللّسان بمعنى؛ النّقاط الّتي يتمّ فيها تكوّن الأصوات[3].

وتشير هذه الدّراسة إلى أنّ "سيبويه" (ت 180 هـ)عرف هذه المصطلحات واختار مصطلح المخرج وفضّله على كلّ المصطلحات الأخرى، وأصبحت هذه الكلمة شائعة الاستخدام عند "سيبويه" وعند غيره من بعده، ولكن مصطلح الحيّز لم يرد عند "سيبويه" إلّا على نحو نادر وكان دوره في بحث قضية المخارج معتمدا على جهود "الخليل بن أحمد الفراهيدي" ،كما تضيف هذه الدراسة أنّ "سيبويه" صنّف الأصوات العربية في ستة عشر مخرجا، ووصف مخارج الحلق وأدنى

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/48.

2- المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين، إبراهيم عبود السامرائي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط 1،2011، ص/61.

3- ينظر: المرجع السابق، ص/48.

الحلق، أمّا باقي المخارج فقد وصفها بعبارات طويلة، حاولت تحديد النّقطة الّتي يتمّ فيها النّطق من جانبين اثنين: اللّسان والحنك الأعلى[1].

وقال "حجازي" في وصف نطق (القاف) أنّ "سيبويه" ذكر مخرجها من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، وبذلك تضمّنت هذا التحديد وصفا أكثر تفصيلا من العرف الحديث عند علماء الأصوات، فهم يحدّدون المخرج بوصف أساسي واحد، وكأنّهم يجعلون الصفة الأخرى وباقي الصفات تابعة ومعنى هذا؛ أنّ الأصوات الّتي تنطق في أقصى اللسان ويمكن أن توصف باعتبار المنطقة العلوية المقابلة، فيقال هذا الصّوت لهوي نسبة إلى اللّهاة، أو حنكي نسبة إلى المنطقة الأخيرة في الحنك الأعلى، غير أنّ "سيبويه "كان يصف المخرج من الجانبين معا فيصف المخرج باعتبار اللّسان والحنك الأعلى معاً[2].

ويرى "حجازي" أنّ كيفية وصف "سيبويه" تتفق مع الوصف الحديث اتفاقا كاملا في بعض المخارج، فقد وصف سيبويه مخرج (الفاء)من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، ويوصف هذا المخرج في البحث الحديث بأنّه شفوي أسناني، والمقصود بأنّه شفوي: اشتراك الشفة السفلى في النّطق، وكان يقصد بمصطلح أسنانيا اشتراك الأسنان العليا في نطقه، وهكذا يعبرّ مصطلح شفوي أسناني في وصف هذا المخرج من كلا الجانبين[3].

1– ينظر: مدخل إلى علم اللّغة، محمود فهمي حجازي، ص/49.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/ 49.

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 50.

إنّ ما تناوله "محمود فهمي حجازي" في دراسة المخارج و الأحياز، هو نفسه عند غيره من علماء اللغة المحدثين، لأنّ كلّ من جاء بعد "الخليل و سيبويه" أخذ من دراستهما، غير أنّ ما يلحظ في هذا الطرح هو أنّ "محمود فهمي حجازي" لم يذكر بالتحديد هذه المخارج عند "سيبويه وعند الخليل"، كما جاءت في معجم "العين والكتاب"، حتّى وإنّ مرّ على بعضها في حديثه عنها لكن دون ترتيب، فإنّ ذلك لم يتّضح للقارئ معرفتها، كما أنّه غَيَّبَ في دراسته الحديث عن الفرق بين المخرج والحيّز، وكذلك لم يبيّن طريقة معرفة مخرج الصّوت بخلاف ما جاء به بعض اللّغويين كدراسة " إبراهيم عبود السامرائي".

ويمكن توضيح مخارج الأصوات عند "الخليل وسيبويه" كالتّالي:

لقد عدّ "الخليل بن أحمد الفراهيدي" في كتابه العين تسعة مخارج:

1- الحروف الحلقية: (ع- ح- خ- غ) لأنّ مبدأها من الحلق.
2- الحروف اللّهوية: (ق – ك) لأنّ مبدأها من اللّهاة.
3- الحروف الشّجرية (ج – ش- ض)لأنّ مبدأها من شجر الفم.
4- الحروف الأسلية (ص – س- ز)لأنّ مبدأها من أسلة اللسان، وهي مستدق طرف اللسان.
5- الحروف النّطعية (ط- ت- د)لأنّ مبدأها من نطع الغار الأعلى.
6- الحروف اللّثوية (ظ- ذ- ث)لأنّ مبدأها من اللّثة.
7- الحروف الذّلقية (ر- ل- ن)لأنّ مبدأها من ذلق اللّسان.
8- الحروف الشّفوية (ف- ب- م)وقال مرة شفهية لأنّ مبدأها من الشفة.

9- الحروف الهوائية (ي- و- ا- ء) جعلها في حيّز واحد لأنماط يتعلق بها شيء، فنسب كل حرف إلى مدرجته بوضعه الذي يبدأ منه[1].

أمّا مخارج الحروف عند "سيبويه" فهي ستة عشر مخرجا بعد إسقاطه مخرج الجوف [2].

وقد سار في هذا المنحى أيضا الدّكتور "إبراهيم عبود السامرائي" وافتتح حديثه عن الفرق بين المخرج والحيّز وقال: أنّ الكثير من ذكروا هذا دون أن يميّزوا بينهما، ووضّح أنّ المخرج هو النّقطة الّتي يحدث فيها الصوت داخل القناة الصّوتية، أمّا الحيّز فهو يعني: منطقة أوسع من المخرج، حيث أنّ الأوّل يضمّ مجموعة من المخارج المتقاربة وبالتّالي فالمخرج جزء من الحيّز، والحيّز مصطلح على مساحات من المخارج المتقاربة[3] كما تحدّث أيضا عن طريقة معرفة مخرج الصوت عند القدماء والمحدثين قائلا:« اتّبع العلماء قديما طريقة في تعيين مخرج الصوت، وذلك أن يُسكَّن الحرف وتدخل همزة الوصل عليه ليتوصل إلى النّطق به، فيستقرّ اللّسان بذلك في موضعه فيتبيّن مخرجه » [4].

1- ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ط1، 2003م، مج1، ص/42.41.

2 -أنظر: الكتاب، سيبويه، ص/431-433.

3- ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين، إبراهيم عبود السامرائي، ص/66.

4- المرجع نفسه، ص/68.

أمّا المحدثون فقال عنهم:« حذّروا من الإتيان بهمزة الوصل قبل الحروف لمعرفة مخرج الصوت؛ لأنّ الصّوت حينئذٍ لا يتحقّق فيه الاستقلال الّذي هو أساس التّجربة الصحيحة ولمعرفة مخرج الصوت عندهم لا بدّ من الإتيان به مشَكّلا بالسكون مجرّدا من الهمزة هكذا (بْ)» [1].

وملخّص ما سبق ذكره سلفا، يمكن أن نقول بأنّ القدماء بذلوا جهودا جبارة في دراستهم الصّوتية، وتناولوا كل جوانبها سواءً من صفاتها أو مخارجها أو غيرها، بدءًا من "الخليل وسيبويه" ومازالت آثارهما في البحث اللّغوي الحديث إلى يومنا هذا، ففي الحديث عن المخارج و الأحياز ذكرت هذه الدراسة، أنّ كلمة مخرج هي من اصطلاح "الخليل" وهي من أكثر المصطلحات شيوعا في التراث اللغوي العربي، وأنّ "الخليل" قد أفاد بعدّة مصطلحات من بينها "الحيّز والمبدأ والمدرجة"، غير أنّ "سيبويه" عرف هذه المصطلحات وفضّل مصطلح المخرج.

3-3 الصّفات الأساسية:

3-3-1 المجهور والمهموس:

لقد عالج "محمود حجازي" في هذه القضية تصنيف الأصوات العربية إلى مجهور ومهموس، وذكر أنّ هذه الأصوات كانت ألصق بالدّرس الصوتي عند "سيبويه"(ت180هـ)، ولم نقف عليها على بيّنة واضحة عند أستاذه "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت 175 هـ) في مقدّمته لكتاب العين، وبيّن أيضا أنّ تصنيف "سيبويه" للأصوات العربية إلى مجهور ومهموس أثار عند الدّارسين المحدثين قضية المحتوى العلمي لهذين المصطلحين في ضوء علم الأصوات، ووضّح "حجازي" أنّ

1- المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين، إبراهيم عبود السامرائي، ص/69.

القضية الّتي بحث فيها العالم "شادة" تتلخص في: هل يطابق تصنيف الأصوات عند "سيبويه" إلى مجهور ومهموس التصنيف الحديث؟ أم أنّ "سيبويه" كان يعني أمرا آخر؟[1].

وقد فرّق "حجازي" بين المجهور والمهموس في قوله: يحدث أثناء النّطق أن يندفع هواء الزّفير محاولا الخروج، وهنا يختلف وضع الوترين الصوتين، فإذا انفرج الوتران الصوتيان على نحو لا يتيح مجالا لأيّ توتر، فإنّ الصوت يُوصف بأنّه مهموس، أمّا إذا تضاغط الوتران واهتزا اهتزازا شديدا فإنّ الصّوت الذي ينطق على هذا النحو بأنّه مجهور، ويمكن إيضاح الفرق بينهما بعدة طرق بسيطة منها:

كأنّ يضع الإنسان يديه فوق أذنيه وينطق بصوت (د)، فيشعر بهذا الصوت الحادث نتيجة توتر الوترين الصوتين، ثم ينطق بصوت(ت) فلا يحس بوجود أيّ أثر ناجم عن الوترين الصوتين، ولكنّ مجموع الأصوات التي ذكرها "سيبويه" ضمن المهموس والمجهور، أثار بالضرورة مشكلات (الطاء والقاف والهمزة)، فقد صنّفها "سيبويه" ضمن المجهور، ولا يمكن وصف نطقها المعروف اليوم في الفصحى بأنّها من المجهور[2].

وأكّد "حجازي" أنّ هذا التّساؤل طرح أيضا مشكلة معرفة "سيبويه" أساسا بالفرق العلمي بين الهمس والجهر، على نحو ما يعرفه علماء الأصوات المعاصرون، ويستند هذا التّساؤل إلى عدم معرفة "سيبويه" بالوترين الصوتين، وبالتالي كان ثمة شك في إدراكه لأثرهما في عملية النطق، وقد أمكن مناقشة الاعتراضين على النحو التالي: يقوم تصنيف "سيبويه" للأصوات على أساس تجريبي

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/51.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/ 52.51.

بسيط كما بيّن "حجازي" أنّ هناك رأي منسوب لـ"سيبويه" سجّله "السيرافي" في شرح كتاب "سيبويه" يوضّح منهج سيبويه في التجريب [1].

ويلخّص "حجازي" الرّأي المذكور سابقا في أنّ بعض الأصوات يمكن أنّ تنطق برفع الصوت فقط مثلا "الدّال و الزّاي" لا يمكن نطقها الواضح المتميز بصوت خفيض، فإذا حاول الإنّسان نطق الدال بصوت خفيض فإنّه لا يستطيع نطقها "دالا" بل هي "تاء"، وعلى العكس من هذا فهناك أصوات تنطق بأيّة درجة في الصوت، حتى أنّها تنطق أيضا بخفض الصوت دون أن يحدث لها أيّ تغيير مثل: "التاء والسين"، ومن هنا عرف الجهر بأنهّ رفع الصوت والهمس هو خفض الصوت[2].

وتذكر هذه الدراسة تفسير قضية تصنيف "سيبويه" (للقاف والطاء والهمزة)في المجهور وتصنيفها عندنا اليوم مختلف، وهذا ما يمكن بيانه في ضوء المثل اللغوية العليا في عصر سيبويه فقد كان البدو في القرن الثاني الهجري حجة في قضايا اللغة، ولذا كان من الطبيعي أن يعتمد عليهم في قضايا الأصوات أيضا، والقاف تنطق عند البدو أحد نطقين وكلاهما مجهور فهي صوت شديد من أقصى الحنك مثل "الجيم القاهرية"، أو هي صوت من أدنى الحلق مثل "الغين" وكلا الصوتين مجهور[3].

---

1 – ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/52.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/52.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص/52.53.

أمّا عن الطاء القديمة فذكر "حجازي" أنّها كانت تخالف النطق الحديث لها (الطاء) فكانت الطاء القديمة تشترك مع الدال في خصائصها النطقية، غير أنّ الطاء صوت مطبق وكانت هي المقابل المطبق للدال، وقد بيّن هذا في قول "سيبويه": لولا الإطباق لصارت الطاء دالا، وأضاف أيضا أنّ تصنيف "سيبويه" للهمزة كان في المجهور، ولا شك أنّ هنا نوعا من اللبس، فهمزة القطع تنطق بانطباق الوترين الصوتين على نحو يخالف انفراجهما في النطق بالمهموس، ويخالف توترهما في حالة النطق بالمجهور، ولذا يمكن وصف الهمزة من هذا الجانب بأنّها صوت محايد من ناحية الهمس والجهر، ويذكر السبب في هذا اللبس إلى أنّ "سيبويه" كان يجرب بالهمزة ومعها حركة، والحركات كلّها مجهورة[1].

إنّ ما يلفت النظر في مضمون الأفكار التي طرحها "محمود فهمي حجازي" في مبحثه هذا أنّه لا يختلف فيما قاله غيره، غير أنّنا نلاحظ جل حديثه اقتصر على وصف الأصوات، والفرق بين المجهور والمهموس بعدّة طرق، لهذا فهو لم يُعطِ تعريفا دقيقا لصفة الجهر والهمس، بالرغم من أنّ كلّ كلامه أخذه من "سيبويه" (ت180 هـ) ، كما رأينا أيضا أنّه لم يذهب إلى ذكر الحروف المجهورة والمهموسة، بل كان نقاشه على ثلاثة حروف مجهورة فقط ألا وهي (القاف والطاء والهمزة)، فلو نظرنا إلى ما تناوله بعض علماء اللّغة فنجد تعريف سيبويه لا يخلو عندهم، وكذلك تبيين الحروف المجهورة والمهموسة عند القدماء والمحدثين، ونذكر على سبيل المثال دراسة "إبراهيم أنيس" و "إبراهيم عبود السامرائي".

---

1 – ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/54.53.

فقد عرّف "إبراهيم عبود السامرائي" المجهور والمهموس كما عرّفه "سيبويه" بقوله: «المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه، حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت، والمهموس حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه»[1]، وقد صرّح "إبراهيم عبود السامرائي" بأنّ تعريف "سيبويه" هذا اتّبعَهُ معظم اللغويين وعلماء التجويد الذين جاءوا بعده مثل "ابن جني" (ت392 هـ)، و"ابن يعيش" (ت643هـ) وغيرهم كثيرون، ولا نجد إلا عبارات "سيبويه" نفسها[2].

وقد عدّ "إبراهيم عبود السامرائي" الحروف المجهورة كما حدّدها "سيبويه" فأمّا المجهورة (**ء–ا–ع–غ–ق–ج–ي–ض–ل–ن–ر– ط–د– ز–ظ–ذ–ب–م–و**، فذلك تسعة عشر حرفا)وأمّا المهموسة(**هـ–ح–خ–ك–س–ش–ت–ص–ث–ف**، فذلك عشرة أحرف)[3].

أمّا "إبراهيم أنيس" فكانت نظرته إلى الصفات المجهورة والمهموسة في تعريفه لهما وفي ذكر حروفهما كما أكّدته التجارب الحديثة، فقد ذهب في تعريفه للمجهور بأنّه« هو الّذي يهتز معه الوتران الصوتيان لاختبار جهر الصوت، والمهموس هو الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان ولا يسمع لهما رنين حين النطق به »[4].

1–المصطلحات الصوتية بين القدماء و المحدثين، إبراهيم عبود السامرائي، ص/112.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/112.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص/113.112.

4– الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص/ 21. 22.

وبيّن "ابراهيم أنيس" الأصوات المجهورة والمهموسة كما تبرهن عليها التجارب الحديثة فقال المجهورة ثلاثة عشر حرفا: (**ب– ج– د– ذ–ر– ز– ض– ظ– ع–غ– ل–م– ن** يضاف إليها كل أصوات اللين)، في حين أنّ الأصوات المهموسة هي (اثنا عشر حرفا: **ت– ث– ح– خ–س– ش– ص– ط– ف– ق– ك– هـ.**)[1].

وما يمكن أن نقوله عن مصطلح الجهر و الهمس أنّهما حظي بعناية العلماء قديما، كما حظي بعناية دارسي الأصوات من المحدثين، وأوّل من نلمس عنده هاتين الصفتين هو "سيبويه"، وأنّ من جاء بعده استخدم مصطلحات "سيبويه" نفسها، ورددوا عباراته نفسها دون زيادة تستحق الذّكر.

3-3-2 الشدّة والرخاوة:

ناقش "محمود فهمي حجازي" في هذا المبحث قضية تصنيف "سيبويه"(ت180هـ) للأصوات اللغوية من حيث درجة الاعتراض التي تحدث عند النطق بها إلى ثلاثة مجموعات:

1- الشديد مثل: (**ء– ق– ك–ج–ط–ب–ت–د**).

2-الرّخو مثل: (**ح –خ –غ –هـ –ف– ظ –ث– ذ –ش –ص –ز– س**).

3-بيّن الرخو والشديد مثل:(**ع– ر– ل –و –ي ن – م**)،وذكر "حجازي" أنّ "سيبويه" فرّق بين هذه المجموعات على النحو التالي: الحرف الشديد هو الذي يمنع النفس أن يجري فيه، ومن هنا فالصوت الشديد هو الذي يحدث في أثناء النطق به اعتراض قوي بحبس الهواء، ثم يتم الانفراج

1– ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص/22.

بعد ذلك، قد يكون هذا الاعتراض القوي في الشفتين عندما تلتقيان التقاءً كاملا في نطق الباء وقد يكون بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا في النطق بالطاء، وقد يكون بين أقصى اللسان وأقصى الحنك الأعلى بما في ذلك اللهاة في النطق بالقاف[1].

ويشير "حجازي" إلى أنّ مصطلح الشديد عند "سيبويه" يطابق مصطلح الانفجاري في علم الأصوات الحديث، و"سيبويه" عدّ أيضا صوت الجيم من الأصوات الشديدة، وتعدّ الجيم الفصيحة في علم الأصوات الحديث مركبا احتكاكيا يبدأ نطقها كما لو كنا ننطق دالا، ثم ينتهي نطقها كما لو كناّ ننطق شينا مع الجهر[2].

أمّا عن الصوت الرخو فقد وضّح" حجازي" أنّ "سيبويه" حدده بأنّه لا يمنع مرور الهواء كما هي الحال في نطق الأصوات الشديدة، ويقابل مصطلح الرخو، عند "حجازي" في علم الأصوات الحديث مصطلح "الاحتكاكي" الذي يعني أنّه الصوت الذي ينطق بأن يضيق مجرى الهواء في النقطة التي يصدر منها الصوت أي؛ عند المخرج ويسبب ضيق المجرى في أثناء خروج الهواء احتكاكا مسموعا، كما قال "حجازي": أنّ الضاد تغير نطقها كانت قديما صوتا رخوا، أمّا اليوم في الفصحى تعدّ صوتا شديدا أي انفجاريا[3].

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/54. 55.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/55.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص/55. 56.

وممّا يجدر الانتباه إليه هنا أنّ دراسة الصّفات أوّل من تناولها هو "سيبويه"، لهذا نرى "محمود فهمي حجازي" يكاد يتّفق مع كلّ الباحثين في دراسة الشّدة والرخاوة، وذلك من خلال ما قدّمه "سيبويه" كدراسة "الدكتور حسن هنداوي" [1].

3-3-3 الإطباق والانفتاح:

لقد تطرّق " محمود حجازي" إلى تصنيف الأصوات اللغوية من حيث الإطباق والانفتاح الذي يعدّ من السمات المميزة للغات السامية، وذكر أنّ "سيبويه"(ت180 **ه**) أوّل من تعرّف على هذه السمة، والأصوات المطبقة في اللغة العربية هي(**ص- ض- ط - ظ**) أمّا باقي الأصوات العربية فتعدّ منفتحة في مصطلح "سيبويه"(ت180ه)، وقال "حجازي": أنّ "سيبويه" لكي يُوضّح مجموعة الأصوات المطبقة في مقابل الأصوات المنفتحة قال: لولا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنّه ليس شيء من موضعها غيرها[2].

ولاحظ "محمود حجازي" بأنّ الباحثين المحدثين كانوا يقصدون بالإطباق« ارتفاع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك وتقعر وسط اللسان» [3] وهذا ما ذهب إليه الدكتور "عبد القادر شاكر" « بأنّه تلاصق ما يحاذي اللسان من الحنك الأعلى اللّسان عند النّطق بالحرف، أمّا

1- أنظر: سرّ صناعة الإعراب، ابو الفتح عثمان بن جني ، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، مج1، ص/ 61 .

2-ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/57 .58.

3- المرجع نفسه، ص/58.

الانفتاح فهو تجافي كل من طرف اللّسان والحنك الأعلى عن الآخر، حتّى يخرج الرّيح من بينهما عند النّطق بالحرف»[1].

ويظهر من خلال عرض "محمود فهمي حجازي" لهذه القضية أنّ كلّ ما قاله أخذه من كلام "سيبويه" لأنّ هذا الأخير هو أب هذه الدّراسة وكلّ من جاء بعده لا يخالفه، لأنّه أخذ من منبع دقيق وواقعي وموضوعي، وقد تصفّحنا عدّة كتب فوجدناها لا تخلو من كلام "سيبويه" [2].

4/ المقاطع والنّبر والتنغيم:

4-1المقاطع:

لقد أضاف البحث الصوتي الحديث المعرفة بحقائق صوتية تتجاوز الأصوات المفردة إلى علاقاتها في بنية اللغة، ومن أهم هذه الحقائق وجود المقاطع لذا تعتبر هذه المقاطع إحدى اللبنات الأساسية التي تبنى عليها الكلمة، فهي بمثابة النواة التي تستقطب من حولها مختلف الأصوات حسب ما تمليه القواعد الصوتية.

وتؤكّد هذه الدّراسة أنّ الوحدات الصوتية في اللغة الواحدة يكون لها تتابع تحدّده البنية المقطعية، وهي بنية تختلف باختلاف اللغات، فاللغة الفرنسية مثلا يمكن فيها أن تبدأ الكلمة بصامتين وهذا ما نجده في كلمة (***France***)، و البدء بصامتين غير ممكن في العربية، وتعرف اللغة العربية عدة أنواع من المقاطع وهذه الأنواع هي :

1–معالم الصوتيات العربية، عبد القادر شاكر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، (دط) ، 2010، ص/88.87.

2– انظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين، إبراهيم عبود السامرائي، ص/ 120–126.

1-مقطع قصير مفتوح (صامت + حركة قصيرة مثل :و- ف).

2- مقطع طويل مفتوح(صامت + حركة طويلة مثل: يا- في).

3- مقطع طويل مغلق(صامت +حركة قصيرة +صامت مثل: بل، هل).

4- مقطع مغرق في الطول مغلق(صامت+ حركة طويلة+ صامت مثل: حَالْ).

5- مقطع مغرق في الطول مغلق بصامتين (صامت +حركة قصيرة +صامت + صامت مثل مَشْقْ (بسكون)[1].

ويذكر "محمود حجازي" أنّ تصنيف المقاطع السابقة يكون وفق معيارين يتمثّل المعيار الأوّل في طبيعة الصوت الأخير في مقطع النوع الأوّل والثاني، كلاهما مقطع مفتوح على العكس من بقية المقاطع الّتي هي مغلقة، ومن هنا فالمقطع المفتوح هو المقطع المنتهي بحركة، أمّا المغلق فهو المقطع المنتهي بصامت أو أكثر، والمعيار الثاني هو طول المقطع لذلك يكون المقطع الأوّل مقطعا قصيرا والثاني والثالث طويلا، والمقطع الرابع والخامس مغرقا في الطول[2].

اقتصر "محمود حجازي" في حديثه سلفا، على ذكر أنواع المقطع دون التّعريف بالمقطع فالمتلقي يعرف الأنواع ولا يعرف ماذا يعني المقطع الصوتي، بيد أنّ بعض اللّغويين بدأوا بتعريفه قبل أن يتطرّقوا إلى أنواعه، وفي هذا الشّأن أثبت الدكتور "محمد اسحاق العناني" أنّ «فئة من الباحثين يعتقدون أن المقطع لا وجود له، فهو مصطلح ابتكره المحلّلون كغيره من المصطلحات لتُعين الباحث على تحليل الكلمة إلى أجزاء أصغر منها، غير أنّ هناك من نادى بأنّ المقطع هو ذلك

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 81.80.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/81.

الجزء من الكلمة الّذي تقع عليه النبرة، وهو يتميّز عن غيره من أجزاء الكلمة بحركة تشكّل نواته وتكون لهذه الحركة طولا زمنيا يختلف عن الطول الزمني للحركات الأخرى»[1].

في حين تُعرّفه الدكتورة " نور الهدى لوشن" بأنّه «كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها من وجهة نظر اللغة موضوع الدراسة» [2].

أمّا نظرة "عاطف فضل محمّد" فكانت تتمثّل في أهمية المقطع في الدراسات الصوتية لهذا اهتمّ الأصواتيون بدراسته اهتماما كبيراً لما له، فمعرفة المقاطع في اللغة يساعد على النّطق السليم للكلمات، ويضع حلولا ناجحة أمام معلمي اللغة لغير النّاطقين بها ، ومعرفته أيضا تعطي استعدادا لغويا لتحديد موضع النبر (نبر الكلمة أو الجملة) ،كما يعدّ أيضا أكبر وحدة نحتاج إليها لشرح كيفية تجميع الفونيمات في اللّغة فيما يعرف بقيود التتابع ، وكذلك يساعد في اتّخاذ قرار فيما يتعلّق بأفضل تحليل للصّوت الغامض[3].

وختاما لما سبق ذكره آنفا أنّ لكلّ لغة من اللغات قواعد وقوانين خاصة تحكم النّظام المقطعي، فنجد بعض اللغات الكلمة فيها تبدأ بصامتين، لكن في اللغة العربية غير ممكن، والعربية تتألّف من خمسة مقاطع وتبدأ بصوت صامت وليس بصامتين، وكما نعلم أنّ المقطع يتألّف في

1–مدخل إلى الصوتيات، محمد اسحاق العناني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص/83.

2– مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، (د ط)، 2008 ص/131.

3–ينظر: الأصوات اللغوية ، عاطف فضل محمّد، ص/91–95.

العادة من صوت صامت (صحيح) وآخر صائت، وقد يتألف من أكثر من ذلك، ونرمز للصامت بـ (ص) والصائت بـ (ح).

4-2 النّبر(*stress*):

ممّا لاشكّ فيه أنّ درجة ارتفاع الصوت تختلف عند النطق بين مقطع وآخر في الكلمة الواحدة أو ما يشبه الكلمة، وهذا ما أطلق عليه "محمود حجازي" مصطلح النبر، الذي يعني ارتفاع الصوت[1]في حين تذهب "نور الهدى لوشن" بأنّه «قوة النفس التي ينطق بها صوت أو مقطع، وليس كل صوت أو كل مقطع بنفس الدرجة في النطق» [2]،وتوجد في نطق العربية الفصحى عدّة قواعد للنبر منها:

1- إذا توالت عدّة مقاطع مفتوحة يكون الأوّل منها منبورا، ففي كلمة(كتب) نجد ثلاثة مقاطع من المقطع الأول أوّلها منبور.

2- إذا تضمنت الكلمة مقطعا طويلا واحدا يكون النبر على هذا المقطع الطويل مثل (كتاب) يقع النبر على المقطع الثاني.

3- إذا تكوّنت الكلمة من مقطعين طويلين يكون النّبر على أوّلهما، ففي كلمة(كاتب) يقع النبر على المقطع الأوّل[3].

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/81.

2- مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، ص/134.

3- ينظر: المرجع السابق، ص/81. 82.

وما يمكن أن نبيّنه في دراسة النّبر أن "محمود حجازي" تناوله بطريقة الإيجاز والتقليص فاكتفى فقط بالتّعريف وحدد القواعد المذكورة، في حين نجد "عبد العزيز أحمد علام" يذهب إلى أبعد منه، فتطرّق إلى أنواع النبر ووحداته، ومن بين هذه الأنواع ما يلي :

1ـ« **نبر الشدّة:** ويسمى الدّيناميكي، إذا كان عنصر الشدّة هو الغالب في إثارة الإحساس بالنّبر عند السامع.

2 ـ **نبر النغمة أو النبر الموسيقي:** إذا كانت الغلبة لعنصر النغمة .

3 ـ **نبر الزمن أو الطول:** إذا كان النّبر عن طريق الزمن.

4ـ **نبر اللون أو النبر اللّوني** : إذا جاء النبر عن طريق تغيير لون الصوت » [1].

أمّا وحدات النبر فهي :

1–النبر المقطعي: يرتبط النبر غالبا بالمقطع باعتباره أقلّ الوحدات الصوتية التي يمكن للنبر أن يتحقق فيها، ولهذا الارتباط مبرراته الفيزيولوجية و الفيزيائية، فالمقطع وحدة مركبة والنبر هو توزيع الطاقة العضلية على هذه الوحدة.

2–نبر الكلمة: وتعني مجموعة من الأصوات ذات معنى تنطق معا وليس بينهما فاصل صوتي أكبر من الفاصل الذي يكون بين المقاطع، ولكل كلمة من هذا النوع قالب نبري يشتمل عادة على جزء مبرز عن بقية الأجزاء، ويسمى هذا الجزء بالمقطع الحامل للنبر.

3– نبر المجموعة الكلامية: وهي الوحدة الكلامية المكونة من أكثر من الكلمات، والّتي يستطيع المتكلم أن يقف بين كل اثنين منها دون أن يضيّع تمايز عباراته الكلامية المنطوقة[2].

1– علم الصوتيات، عبد العزيز أحمد علام، مكتبة الرشد، الرياض، (د ط)، 2009م، ص/330. 331.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/ 332 .333.

وحسب رأينا أن النّبر موجود في العربية منذ القدم يجري وفق قواعد وقوانين، غير أنّ القدماء لم ينتبهوا له بالمفهوم الذي عالجه المحدثون.

4-3 التنغيم (*intonation*):

ناقشت هذه الدّراسة بعض المحاولات في التّنغيم، فهي تقرّ بأنّ «التّنغيم مرتبط بالارتفاع والانخفاض في نطق الكلام، نتيجة لدرجة توتر الوترين الصوتيين، مما يؤدي إلى اختلاف الوقع السمعي»[1]، في حين تُعرّفه الدكتورة "نور الهدى لوشن" بأنّه «رفع الصوت وخفضه في الكلام للدلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة»[2]ونجد كلمات كثيرة تتعدّد طرق تنغيمها لتؤدّي وظائف دلالية مختلفة، والتّنغيم لا يقتصر على الكلمة الواحدة بل يتجاوز إلى التركيب[3].

إنّ ما قاله "محمود حجازي" في حديثه عن التّنغيم يسمح لنا أن نقرّ بأنه لم يتوغّل في دراسته كثيرا ،حيث غيّب أشياء كثيرة عنه ولم يذكرها، ومن هنا يمكن الولوج إلى ما تناوله غيره كدراسة "صالح سليم عبد القادر الفاخري".

فذهب "الدكتور صالح سليم عبد القادر" إلى أقسام التنغيم إذ ذكر بأنّ القسم الأوّل ينتهي بنغمة هابطة على آخر مقطع وقع عليه النبر، والثّاني ينتهي بنغمة صاعدة على المقطع المذكور وقال: يكثر استعمال النغمة الهابطة في التقرير لإفادة انتهاء الجملة وتمام المعنى، أمّا النغمة

1- مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/82.

2- مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، ص/136.

3- ينظر: المرجع السابق، ص/ 82.

الصاعدة فتدلّ على أنّ الكلام بحاجة إلى إجابة وغالبا ما يكون استفهاما، ثمّ تحدّث عن النّوع الثالث وقال: يعرف بالنغمة المسطّحة وتتحقّق إذا وفق المتكلم قبل تمام المعنى، وهي نغمة ليست بالصاعدة ولا بالهابطة[1] ومن أمثلتها الوقف عند الفواصل المكتوبة في الآيات، قال الله تعالى:

﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلۡبَصَرُ ۝٧ وَخَسَفَ ٱلۡقَمَرُ ۝٨ وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ ۝٩ يَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ يَوۡمَئِذٍ أَيۡنَ ٱلۡمَفَرُّ ۝١٠ ﴾[2].

فشرح "صالح سليم عبد القادر" ذلك؛ « بأنّ الوقف على "البصر" والقمر أوّلا، والقمر ثانيا على معنى لم يتم، فهذه النغمة مسطحة دون صعود أو هبوط، أمّا الوقف عند "المفرُ" فالنّغمة هابطة لأنّه تمّ عند تمام معنى الاستفهام، دون أي أداة أي أنّ الاستفهام تّم بالظرف » [3].

أمّا الدكتور "إبراهيم عبود السامرائي" ذكر أنّ مصطلح التّنغيم مصطلح جديد استخدمه بعض المحدثين من دارسي الأصوات العربية للدّلالة على ظاهرة ارتفاع الصوت وانخفاضه، نقلا عن علماء الدراسة الصوتية في العالم الغربي، وأكّد أنّ علماء العربية القدماء لم يستخدموا مصطلح التنغيم، لكنّ بعض علماء التّجويد أدرك ظاهرة التنغيم وعرف أمثلتها، واستخدم بعضهم كلمة

1- ينظر: الدلالة الصوتية في اللغة العربية، صالح سليم عبد القادر الفاخري، ص/198.

2- سورة القيامة: [7- 10].

3- المرجع السابق، ص/ 198.

النغمة، بينما اكتفى آخرون باستخدام رفع الصوت وخفضه، وقال: أنّ أوّل من أشار إلى ظاهرة التنغيم من علماء التجويد أبو "العلاء الهمذاني" (ت 569هـ) أثناء حديثه عن اللّحن الخفي[1].

ما يمكن أن نقوله في مقام التنغيم أنّه دراسة جديدة على دارسي الأصوات العربية من المحدثين نقلوها عن الغربيين، وكما نعلم من خلال تطلعاتنا إلى الكتب لا يزال بحاجة إلى البحث التّطبيقي أكثر على اللغة العربية، فهو يختص بالجملة بخلاف النّبر الذي يختص بمقطع معين من مقاطع الكلمة وميزته الرئيسية رفع الصوت وانخفاضه.

5/ التّغيرات الصّوتية السّياقية:

يقول" محمود حجازي" أنّها تغيرات صوتية مشروطة تحدّدها طبيعة الأصوات المحيطة بالصوت موضع التغيير منها:

5-1 المماثلة:

ويرجعها "حجازي" إلى "سيبويه"(ت 180هـ) لمّا لاحظ أنّ بناء وزن "افتعل" من الفعل "ضرب" ليس "اضطرب" وإنّما (اضترب) وكذلك (اصطبر)، وقد فسّر هذه الظاهرة تفسيرا يلائم البحث اللغوي الحديث من خلال النّظر إلى الخصائص النّطقية لكلّ من "التّاء والطّاء"، و يرى أنّه بالإمكان بيان عدد من التّغيرات الصّوتية في بنية الكلمة بصفة مماثلة، فكلمة "ازدهر" أصلها "ازتهر" غير أنّ الزّاي باعتباره صوت مجهور، والتاء صوت مهموس، أخذت الدّال مكان التاء [2].

1- ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين، إبراهيم عبود السامرائي، ص/229.

2- ينظر :مدخل إلى علم اللّغة ، محمود فهمي حجازي، ص/ 85 . 86.

ويفسّر "محمود حجازي" ما حدث في أنّ توتر الوترين الصّوتين في نطق الزّاي استمرّ لمدّة وجيزة جدّا، فأعضاء النّطق عند الإنسان دقيقة ولكنّ دقّتها محدودة، واستمرار هذا التّوتّر نطقت من خلاله الدّال بدل التّاء، أي أُضيف إلى التّاء بكلّ خصائصها الصّوتية توتّر في الوترين الصّوتين فَنُطقت دالا، ذلك لتقاربهما في الصفات، إذ توصف المماثلة بين الحركات بأنّها التوافق الحركي(***vocal Harmony***)وهي سمة أساسية لبنية عدد كبير من اللغات كاللّغة التركية[1].

5–2 المغايرة:

ويُعرّفها حجازي بأنّها نقيض المماثلة وتؤدّي إلى أن تصبح الأصوات المكوّنة مختلفة بعد أن كانت متّفقة أو متقاربة ويُوضّح ذلك من خلال: "عنوان، علوان"(ن، ن إلى ل، ن)، "لعلّ" "لعن"،(ل ل إلى ل، ن) .

5– 3 القلب المكاني:

ومفهومه عند "محمود حجازي" أنّه يعني تبادل صوتين لمكانيهما، فيحلّ أحدهما محلّ الآخر مثل (أرانب ، أنارب)، (ملاعق، معالق)، (مسرح ،مرسح)[2].

إنّ ما قدّمه "محمود حجازي" حول التّغيرات الصوتية لا يمكن أن يُعتمد كمرجع لفهم هذه الظّواهر ذلك لأنّه اكتسى طابع الشّمول والاختصار، فأغفل الكثير من الجوانب والمعايير

---

1 – ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/86.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص/87.

المعتمدة في البحث الصّوتي وتغيّراته الصّرفية السّياقية، على عكس بعض الباحثين الآخرين الّذين عرضوا ما سبق التّطرق إليه بكثير من الشّرح والتّحليل.

ف"عبد القادر عبد الجليل" يقول مثلا متحدّثا عن المماثلة: تسجّل المماثلة الصّوتية ظاهرة بيّنة الطّالع في الميدان الصّرفي الصّوتي، متّخذة أشكالا عدّة، وهي تدور على ألسنة المتحدّثين، ويبدو أنّ الهدف الصّوتي وراء هذه الظّاهرة هو تحقيق نوع من التّماثل الصّوتي بغية التّقارب في الصفة والمخرج اقتصادا في الجهد العضلي المبذول، وقد نقل "عبد القادر عبد الجليل" تعريف المماثلة عن "بروسنهان" (***Brosnahan***) قائلا: بأنّها التّعديلات التّكييفية للصّوت حين يجاور أصواتا أخرى[1].

ويذكر عبد "القادر عبد الجليل" أنواع المماثلة قائلا: والمماثلة تكون على ثلاثة أنواع :

1-التّماثل التّقدمي: ويتحدّد في كونه يُبثُّ من الصّوت الأوّل إلى الصّوت الثّاني، ففي صيغة "افتَعَلَ" في الفعل (زَجَرَ) تصبح (ازْتَجَرَ– اِزْدَجَرَ) بفعل الزاي المجهودة، وغيرها من الأمثلة.

2- التّماثل الرجعي: ويُبَثُّ من الصّوت الثّاني إلى الصوت الأوّل، وقد بيّن" عبد القادر عبد الجليل" أنّ "ابن جني" قد سمّاه بالإدغام الصّغير وهو تحويل تاء الافتعال إذا كانت واوا إلى صوت التّاء مثل (اتَّعدَ من وعد)،و رأى أيضا "عبد القادر عبد الجليل" "أنّ المماثلة الرّجعية قد تحدث في الأصوات الصائتة ويُسمّيها الأصواتيون بالتّجاورية حينما تكون الأصوات المتأثّرة والمؤثّرة متجاورة .

1- ينظر: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، دار أزمنة، العراق،(د ط)،1998، ص/146.

3- التّماثل المزدوج: ويحدث هذا حين يُحاصر أحد الأصوات بأصوات مماثلة فيمارسان عليه سطوة الضغط، ليحوّلاه كبعض الألوفونات إلى طبيعتها البنائية في مثل: "طقْطَق، زلزلَ"[1].

أمّا عن المخالفة(***Dissimilation***) فيقول "عبد القادر عبد الجليل": يرى علماء الدّرس الصّوتي الحديث أنّ المخالفة هي المسلك الصّوتي اللّازم لإعادة الخلافات بين الأصوات، من أجل إعادة التّوازن وتقليل المد التّأثيري للمماثلة، وهذه الظاهرة بمثابة القوة السّالبة في الميدان اللّغوي وعن طريقها تُفسّر الكثير من ظواهر الإعلال والإبدال الصّوتية، ويُعلّل "عبد القدر عبد الجليلّ ظاهرتي المخالفة والمماثلة نقلا عمّا قاله "أحمد مختار عمر" عن هذا الأمر بعبارته: تهدف المماثلة إل تيسير جانب اللّفظ عن طريق تيسير النّطق وهي لا تلقي بالا بالجانب الدّلالي، الّذي قد يتأثّر نتيجة التقارب أو تطابق الصّوتين، أمّا المخالفة فتهدف إلى تيسير جانب الدّلالة عن طريق المخالفة بين الأصوات حيث لا تلقي بالا إلى العامل النّطقي الّذي قد يتأثّر نتيجة تباعد أو تخالف صوتين[2].

ويؤكّد الدكتور "عبد القادر عبد الجليل" على أنّ المخالفة قد تكون بين الأصوات الشّديدة مثل (إجاص إنجاص، لعلّ، لعَن)، وقد نجدها في الأصوات الّتي يفصل بينهما فاصل من صوت آخر، غير مناظر مثل(اخضوضر، اعشوشب) والّتي أصلها (اخضرضر، واعشبشب)[3].

1- ينظر: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص/147.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/148.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص/149.

أمّا عن ظاهرة القلب المكاني فيشير الدكتور "حازم علي كمال الدين" إلى أنّه حسب تعريف "رونالد وردوي"(***ronald wardringh***) تغيير في مواقع الأصوات، كما ذكر تعريفا آخر ل" ماريو باي" الّذي قال بأنّ القلب المكاني هو تغيير مواقع الحروف داخل الكلمة، ويعلّل" حازم علي" حدوث هذه الظّاهرة نقلا عن بروكلمان بصعوبة التّتابع الأصلي على الذّوق اللغوي، ويمكن تعليل حدوثه بالسّهولة والتّيسير في نطق أصوات الكلمة، ومن أمثلته "أيس" وأصلها "يئس"، جَبَذَ وأصلها "جذب" ، ويعدّ الجانب الدّلالي معياراً أساسيا في تحديد كلمات القلب المكاني، فكلماته تتّفق في المعنى، وهنالك كلمات تتّفق في الأصوات وتختلف فقط في التّرتيب، فهذه الكلمات لا تندرج في دائرة القلب المكاني مثل: (عَلِمَ، عمِلَ، العُرس، السعر...اخ)[1].

إنّ التّغيرات الصّوتية في اللغة العربية لها قوانينها الّتي تفسّر جوانبها وتراكيبها اللّغوية وتُسهم في خلق الاختلاف بينها وبين لغات أخرى، وتثري معاجمها وقواميسها بآلاف الكلمات الّتي لا يمكن إحصاؤها أو إغلاقها، لذلك انشغل أغلب الباحثين اللّغويين بهذه الظّواهر عن طريق المتابعة والشّرح والتّفصيل حتّى يتسنّى للقارئ العربي فهم جزء يسير من فحوى لغتنا العربية.

1 – ينظر: دراسة في علم الأصوات، حازم علي كمال الدين، ص/118 .119.

الفصل الثالث:

النّظام الصّرفي والنّحوي للّغة

1- الوحدات الصّرفية وأصولها اللّغوية.
2- الأبنية الصّرفية وتنمية المفردات.
3- مفهوم النّحو.
4- المادة اللّغوية.
5- النّحو التّوليدي التّحويلي.

1/ الوحدات الصرفية وأصولها اللّغوية:

1-1 الوحدات الصرفية:

يؤكّد" محمود فهمي حجازي" في هذا المبحث أنّ المورفيم هو الأساس في التّحليل الصّرفي الحديث، ويُعرّف على أنّه أصغر وحدة في بنية الكلمة الّتي تحمل معنى، أو لها وظيفة نحوية في **بناء** الكلمة، كما يلّخص "حجازي" مجمل التّعاريف للمورفيم في تعريف "بلومفيلد"(*Bloomfield*)(ت 1949م) الّذي يَجزم على أنّه صيغة لغوية لا تحمل أيّ شبه جزئي في التّتابع الصّوتي والمحتوى الدّلالي مع أيّة صيغة أخرى ومعنى هذا؛ تقسيم الكلمة إلى أجزائها الحاملة للمعنى أو الوظيفة النّحوية، بحيث لا يمكن تقسيمها إلى أجزاء أصغر من ذلك ذات معنى[1].

ويضيف "حجازي" أنّه بالإمكان وجود الوحدات الصّرفية على نحو غير مباشر في حين تظهر لنا صوّرها الصّرفية على نحو مباشر، تعدّ من الحقائق الّتي تنطلق منها نظريات حديثة في التّحليل الصّرفي، ويوضّح هذه الفكرة بمثال عربي قائلا: فالفرق بين (ضَرَبَ) و(اِضْطَرَبَ) من ناحية البنية الصّرفية هو الفرق بين (قَرُبَ) **و**(اِقْتَرَبَ)، فالتّغير ليس واحد من النّاحية الصّوتية على الرغم من اتحاد الوظيفة في بنية اللّغة ومعنى هذا؛ أنّ " التّاء" تأتي هنا في جوار صوتي بعينه و"الطاء" في جوار صوتي آخر، وشبيه بهذا الأمر(زَهَرَ) و (ازْدَهَرَ) فالتّاء في جوار بعينه، والدّال في جوار صوتي آخر ومعنى هذا؛ أنّ "التّاء" و "الدّال" و "الطّاء" في هذه البنية تؤدّي إلى القول بوجود ثلاث صوّر صرفية لوحدة صوتية واحدة[2].

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/90.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/ 91 .92.

ويقول "محمود فهمي حجازي": بأنّ الوحدات الصّرفية يمكن تصنيفها من ناحية الشّكل إلى وحدات صرفية حرّة، ووحدات صرفية مقيّدة، والفرق بينهما أنّ الوحدات الحرّة يمكن أن توجد مستقلّة أي؛ منفصلة على عكس الوحدات الصرفية المقيّدة الّتي لا توجد إلّا متّصلة، كما تصنّف الوحدات الصرفية إلى تتابعية وغير تتابعية، فالأولى مكوّناتها الصّوتية من الصّوامت والحركات متتابعة دون فصل يفصل بينهما (الضمائر المتّصلة)، أمّا الثّانية فهي الوحدات الصّرفية الّتي تأتي مكوّناتها الصّوتية من الصّوامت والحركات متتابعة على نحو غير متّصل مثال ذلك كلمة "كَاتِبٌ" تتكون من وحدتين صرفيتين غير تتابعيتين (ك+ت+ ب) وفتحة طويلة + كسرة [1].

إنّ التّحليل الصّرفي يقوم على كشف كيفية بناء الكلمة وتحديد وحداتها الصّرفية، لذلك نجد أنّ علماء اللّغة تناولوا الجانب الصّرفي للّغة بالكثير من التّحليل والدّراسة، إذ لا يكاد يخلو أيّ مؤلّف لغوي من التّطرق إلى تعريف الكلمة وبيان مفهومها بالنّسبة لعلم اللّغة الحديث، وماهيتها عند علماء العربية قصد تأصيل الدّراسات اللّغوية العربية، اعتمادا على الأسس الّتي يقوم عليها علم اللّغة، وهذا ما لم يتطرّق إليه "محمود فهمي حجازي" من خلال العنصر الّذي تمّ ذكره آنفا، حيث اكتفى بالحديث عن مفهوم المورفيم وأنواعه.

أمّا غيره من علماء اللّغة المحدثين فقاموا بتحديد أغلب مفاهيم الكلمة لدى الدّارس اللّغوي فالدّكتور "حلمي خليل" مثلا يستعرض جلّ المواضيع الّتي استرعت اهتمام الباحث اللّساني فيما يخصّ الكلمة قائلا: وقد حاول بعض علماء اللّغة المحدثين وضع تعريف للكلمة بحيث ينطبق هذا التّعريف على كل اللّغات آخذين في الحسبان وجهات النّظر المختلفة، سواء من النّاحية الصّوتية أم الصّرفية، أم النّحوية أم الدّلالية، و يعتقد هذا الباحث أنّ أشهر من عرّف الكلمة من المحدثين العالم

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 92. 93.

الأمريكي "بلومفيلد" الّذي قال: بأنّها أصغر صيغة حرّة ومعنى هذا؛ أنّ الكلمة عنده هي أصغر وحدة لغوية يمكن النّطق بها معزولة، كما يمكن استعمالها لتركيب جملة أو كلام[1].

ويضيف "حلمي خليل" قائلا: أمّا العالم الانجليزي "فيرث" (*Firth*)(**ت** 1960) فقد اعتمد في تحديده للكلمة على التّقابل الاستبدالي أي؛ أنّ استبدال الأصوات ذات الصّفات المميّزة في الكلمة بغيرها أو إضافة هذه الأصوات أو حذفها يؤدّي إلى وجود كلمات جديدة، وعلى هذا النّحو يؤدّي تغيير أي عنصر من عناصر الكلمة إلى خلق كلمات جديدة، ويمكن أن نستدلّ على ذلك في اللّغة العربية بذكر مثال على التّقابل الاستبدالي على نحو "قَالَ، صَالَ، جَال"، إلى غير ذلك[2].

ويبيّن "حلمي خليل" ماهية الكلمة عند القدماء بقوله: فإذا انتقلنا إلى علماء العربية القدماء لكي نحاول التعرّف على تصوّرهم لماهية الكلمة، وجدنا أنّ "سيبويه" (ت 180 **ه**) لم يحاول وضع تعريف للكلمة، وإنّما بدأ كتابه بتقسيم أجزاء الكلام مباشرة، فالكلم عنده اسم، وفعل، وحرف، وهو هنا ينظر للكلمة من الجانب النّحوي أو الوظيفي، على أساس أنّ كتابه في النّحو وليس في علوم اللّغة كما كانت معروفة في عصره، ويثبت "حلمي خليل" أنّ "سيبويه" قد أثّر في من بعده من النّحاة فيما يتعلق بتحديد الكلمة قائلا: فـ "المبرد"(ت285هـ) يقتفي أثر "سيبويه" في حديثه عن الكلام دون الكلمة، أمّا "الزمخشري"(ت 338هـ) فيعرّف الكلمة بقوله هي: اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع[3].

1– ينظر: الكلمة دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1997م، ص/16.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/25.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص/ 25.

ويرى "حلمي خليل" أنّ تعريف "الزّمخشري" للكلمة هنا يشير إلى أنّها تدلّ على المهمل والمستعمل الّتي أشار إليها "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت175هـ) ويكاد مفهوم المستعمل عنده يطابق مفهوم "المورفيم" الحرّ عند المحدثين باعتبار أنّ المورفيم هو أصغر وحدة لغوية ذات معنى لأنّ "الخليل" استند في ذلك التّمييز على ثقافته اللّغوية الواسعة وخبرته الصّوتية في معرفة التّجمعات الصّوتية المسموح بها وغير المسموح بها في اللّغة[1].

أمّا عن علماء اللّغة المحدثين فيُقرّ "حلمي خليل" بأنّه لم يحاول أحد منهم وضع تعريف للكلمة فيما كتبوه أو نشروه من أبحاث في فقه اللّغة أو علم اللّغة على حدّ سواء، والتّعريف الوحيد للكلمة عندهم هو ما قدّمه الدكتور "تمّام حسان" في كتابه مناهج البحث في اللّغة، وهو تعريف خاص بالكلمة العربية وليس تعريفا عاما لها، حيث يقول في ذلك: إنّ الكلمة صيغة ذات وظيفة لغوية معيّنة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى، أو يتغيّر موضعها، أو تستبدل بغيرها في السّياق، وترجع مادتها إلى أصول ثلاثة وقد تلحقها زوائد[2].

غير أنّ ما يُؤخذ في تعريف "تمام حسان" للكلمة المذكور سلفا بحسب رأي "حلمي خليل" هو ربطه للكلمة بالسيّاق أوّلا وإهماله للمعيار الصّوتي والدّلالي، وكأنّه تمثّل الكلمة المكتوبة أكثر من المسموعة، أمّا عن تقسيم المورفيم إلى حرّ ومقيّد، وتتابعي وغير تتابعي، فيوافق "حلمي خليل" ما جاء به الدّكتور "محمود فهمي حجازي" في هذا الصّدد[3].

1– ينظر: الكلمة دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، ص/ 25.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/ 29 .30.

3–أنظر: المرجع نفسه، ص53. 54.

ويضيف الدكتور "كمال محمّد بشر" تعريفا آخر لمصطلح المورفيم فيقول: بأنّه أصغر وحدة لغوية مجرّدة لها معنى، ويفصّل أكثر فيما جاءت به الدّراسة حول المورفيمات وصورها الصرفية قائلا: ومعروف أنّ المورفيم كالفونيم قد يظهر بصور عدّة طبقا للسياق الصوتي، أو تحت ظروف تسمى ظروف فونولوجية (***phonologically conditionel***)، وتسمى الصورة المعيّنة للمورفيم عضو يطلق عليها حينئذ مصطلح (***allomorph***)، وليس في هذا الّذي نقوله غرابة فهو أولى بالإتّباع من تفسير الصّرفيين إذ يتضمّن أشياء افتراضية، فالألومورف هي الأشكال المختلفة للمورفيم في الكلام المنطوق مثلا "حرف اللام" يختلف ترقيقا وتفخيما بحسب الحرف الّذي يسبقه نحو "بالله" و"تاللهِ"[1].

ويقول الدكتور "غازي مختار طليمات" بأنّ: «المورفيمات تدلّ على المعاني الرّابطة بين الماهيات والمورفيم الواحد يسمى وحدة صرفية، ومثال ذلك "سين الاستقبال" في العربية "ونون نَكتبُ" وألف اسم الفاعل في "كَاتِبٌ"»[2].

وخلاصة القول بأنّ الوحدات الصّرفية أو ما يصطلح على تسميته بالمورفيم هو أصغر وحدة لغوية لها معنى، ولكل وحدة صرفية صورها الصّرفية المختلفة التي تتغيّر وفق كل سياق ترد فيه، إذ تنقسم المورفيمات إلى مورفيمات حرّة، وأخرى مقيّدة، وإلى تتابعية وغير تتابعية.

1 –2 الأصول اللّغوية بين الثّنائية والثّلاثية:

تثير هذه الدّراسة قضيّة جدلية اختلف العلماء في تحديد صحيحها، ألا وهي نظرية ثنائية الأصول اللّغوية، إذ تفاوتت الآراء حول الأصول اللّغوية أثنائية هي أم ثلاثية؟ حيث يؤكّد "حجازي"

1– ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال محمد بشر، ص/243.

2– في علم اللغة، غازي مختار طليمات، دار طلاس، دمشق، ط2، 2000، ص/164.

أنّ نحاة القرن الثاني الهجري كانوا أقدم من حاول تصنيف أبنية المفردات في اللّغة العربية والبحث في أصولها وتحديد أوزانها، وخير دليل على ذلك كتاب "سيبويه" في النّحو العربي الّذي يحمل بين طيّاته جهدا كبيرا في بحث الأنماط الصرفية من خلال فكرة الميزان الصرفي الّذي كان مفتاح لفهم طبيعة بنية الكلمة، حيث يقول بوجود حروف ثلاثة أصول ويرمز لها بـ (فَعَلَ)، وحروف زوائد بحسب طبيعة الكلمة من خلال المقابلة بين الكلمة ووزنها وعلى أساسها يُعرف وزن كل كلمة نحو كلمة "كَاتِبٌ" وزنها "فَاعِلٌ"[1].

وتضيف الدّراسة بأنّ البحث المقارن في اللغات السامية زاد مجال المقابلة، فاتّضحت أشياء خالفت بعض الحالات الرأي الشائع عند جمهرة النحاة العرب "فالخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت175هـ) مثلا وهو صاحب فكرة الميزان الصرفي تجاوز الثنائية الّتي تبدوا في كلمة "فَم" يَدٌ، دَمٌ"، من خلال قوله: إذا أردنا معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير فكلمة "يَدٌ" وردت إلينا في كلمات مثل "أيديهم، ويديه"، فيؤكد أنّ أصولها ثلاثية (ي، د، ي)، وكلمة" فَمٌ" (فَمَوَانِ،أفْواهٌ) فاستقرّ لديه أنّ الأصل هنا ثلاثي مكوّن من (ف، م، و)، وأضاف "حجازي" أيضا البحث اللّغوي المقارن في القرن التّاسع عشر انطلق من مادة فأدى بنا إلى نتائج مغايرة، إذ قارن اللّغويون اللغات السامية والمختلفة بحثا عن الشّكل الأقدم الذي خرجت منه هذه اللّغات، فانتهى بهم البحث إلى أنّ اللّغات السامية تعرف الأصل الثلاثي أساسا لأكثر المفردات، ولكن عددا منها قد تَكَوّن من أصل ثنائي[2].

أمّا تلك الصّيغ الّتي تبدو من هذه المواد (فمٌ، يَدٌ، دَمٌ) ثلاثية فيقول عنها "محمود حجازي" بأنّها تظهر باعتبارها تُمثّل اتجاها في التغيّر نحو الثلاثية، بل ظهر باحثون يقولون بالأصل الأحادي

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 97.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص/98.

لكلمة "فمٌ" وهو "الفاء" الّتي تظهر في كلمات هذه المادة في اللّغات السامية، وهي في العربية مثلا ما يسمى بالأسماء الستّة (فُو، فاَ، فِي) رفعا ونصبا وجرا، وهناك ألفاظ أخرى يتّضح منها الأصل الثّنائي في العربية مثل: "نَذْلٌ، ذُلٌ" و"قَصٌ، نُقْصٌ" وغيرها [1] .

يجمع أغلب علماء الصرف على إعطاء تعريف واضح وموحّد للميزان الصّرفي الّذي تجاهل ذكره الدكتور "محمود فهمي حجازي" في هذا المبحث، إذ يقول عنه الدكتور "عبده الراجحي" بأنّه «مقياس وضعه علماء العرب لمعرفة أحوال بنية الكلمة، وهو من أسس ما عرف من مقاييس في ضبط اللّغات، ويسمى الوزن في الكتب القديمة أحيانا بالمثل، ولمّا كانت أكثر الكلمات العربية تتكوّن من ثلاثة حروف فإنّهم جعلوا الميزان الصّرفي مكوّنا من ثلاثة أصول هي: (ف،ع، ل) وجعلوا (الفاء) تقابل الحرف الأوّل على أن يكون شكلها على شكل الكلمة الموزونة فنقول: (كتبَ= فَعَلَ، كَرُمَ= فَعُلَ)» [2] .

ويتّفق كثير من باحثي اللّغة مع الدكتور "محمود فهمي حجازي" حول الأصول اللّغوية حيث يقول "فؤاد حنا ترزي" في هذا الشّأن : وتتراوح الكلمة العربية بين حرف واحد كواو العطف، وكاف الجر، وخمسة حروف كـ"سفرجل"، وما زاد على ذلك فهو مزيد فيه في اعتبارهم، ولقلّة الكلمات الّتي تتألّف من حرف واحد من جهة، ولعدم دخولها في إعداد الكلام المركب من جهة أخرى، لم يُقيّد بها قدامى اللّغويين والنّحاة حين وضعوا نظرياتهم الخاصة ببنية الكلمة العربية، أمّا الكلمات الّتي تتألّف من حرفين مثل: "لم، من وعن" من الحروف و "أب، ودم" من الأسماء، و "مدّ، وعدّ" من الأفعال،

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/97– 99.

2– التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، (د ط)، 1973، ص/10.

فقد أهملوا القسم الأوّل منها لقلته وعدم تصرفه، واعتبروا القسم الثاني ثلاثي الأصل بحذف أحد أحرفه[1].

و نقل "فؤاد حنّا ترزي" عن "الخليل بن "أحمد الفراهيدي" قوله : وقد تجد أسماء لفظها على حرفين وتمامها ومعناها على ثلاثة أحرف نحو: "دم،فمٌ"، وتابع "فؤاد حنّا" حديثه عن هذا الأمر ناقلا عن "ابن دريد": الثّنائي الصحيح لا يكون حرفين، فالثّاني لا يقبل حتىّ يصير ثلاثة أحرف لأنّ اللّفظ ثنائي والمعنى ثلاثي، وسمي ثنائيا للفظه وصورته، فإذا صرت إلى المعنى والحقيقة كان الحرف الأوّل أحد الحروف المعجمة، والثّاني حرفين مثلين أحدهما مدغم في الآخر، ويدل علم الساميات المقارن عند "فؤاد حنا" على أنّ القسم الثاني ليس إلا ثنائيا في الواقع، وأنّ القسم الثالث لابدّ أن يكون ثنائي الأصل مع ما يبدو عليه من ثلاثية نجحت من تضعيف حرفه الأخير لأسباب صوتية، أمّا الكلمات الّتي تتألف من ثلاثة أحرف فهي الغالبة في اللّغة ويخرج هذا الباحث بنتيجة تتلخّص في قول "ابن جني": الأصول ثلاثي، رباعي، خماسي فأكثرها استعمالا وأعدلها تركيب الثلاثي[2].

ويضيف الدكتور "صبحي الصالح" إلى ما ذكره "فؤاد ترزي" رأي علماء اللغة المحدثين في الأصول اللغوية قائلا: وللباحثين المحدثين نظرات في اللّغة يحسبونها أصيلة، حتى إذا درسوا آثار القدماء و تصانيفهم تبيّن لهم أنّ الأوّلين لم يتركوا للآخرين كثيرا سوى ما لاحظوه في أخذ الثلاثيات من الثّنائيات من آثار النّحت، وكثير من الصيغ الثلاثية منحوت من أصلين ثنائيين نحو (قَطَفَ)

1– ينظر: في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب، بيروت، (د ط)، 1969، ص/163.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص/164.

ويفيد القطع والجمع، والأصل فيه (قَط+ لَفَ) فالأوّل قطع، والثاني جمعَ، وبالاستعمال أحملت اللاّم ونقلت حركتها إلى ما قبلها فصارت "قَطَفَ"[1].

ويرى "صبحي الصالح "أنّ هذا المذهب ضيّق دائرة البحث، وردّ الثلاثي الّذي لم تعن العربية بشيء سواه إلى كلمتين ثنائيتين مبالغة في تفسير الكلمات، وإثبات ضآلتها وقلّة أصواتها في نشأتها الأولى، ولا ينادي بهذا الرأي على ذلك النّحو إلّا من هو مولع بضروب الاشتقاق، ومؤمن بأنّ الثنائية تاريخية أو معجمية تسوق عشرات أو مئات من الألفاظ، تتّضح هذه الظّاهرة في كلمات لغتنا على حدى أو كلمات اللغات السامية عند المقارنة، نميل إلى الاعتقاد بأن اللّغات تتفاوت في أنماط نشأتها وتطوّرها، وأنّ ما يصدق على اللغات الإنسانية المختلفة ربّما لا يصدق تماما على لغتنا أو اللغات السامية الأخرى من ناحية الظاهرة الثنائية[2].

2/ الأبنية الصرفية وتنمية المفردات:

تناولت الدّراسة في هذا المبحث قرارات أصدرها مجمع اللّغة العربية بالقاهرة خاصة قضية الاشتقاق، وذلك أنّ الحياة تتطلب ذلك الكم الهائل من الكلمات الّتي لم ترد في المعاجم العربية ويمكن صياغتها بعدّة وسائل لغوية، إذ يرجع الفضل في ضبط وتسجيل قواعد الاشتقاق حسب "حجازي" إلى اللّغويين العرب في عصر الحضارة الإسلامية وإلى مجامع اللّغة العربية الّتي فتحت المجال أمام تكوين ألفاظ جديدة، مثل جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان على الرغم من عدم ذكر النحاة الأقدمين لها، وتتلّخص أهمّ قضايا المجمع في:

1– ينظر: دراسات في فقه اللغة، صبحي صالح، ص/ 165. 166.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/166.167.

1- المصادر: المصدر الصناعي صيغة عرفتها العربية في عصر الحضارة الإسلامية ويتكون من كلمات بإضافة ياء النسب والتاء، وقد أصبحت صيغة شائعة في العربية الفصيحة للدّلالة على المذاهب والتيارات والآراء[1].

2- المشتقات والأبنية الأخرى للأسماء: وتتمثّل ابرز المشتقات برأي "حجازي" في:

- آثر المجمع قياسية اشتقاق وزن "فعّال" للدلالة على الاحتراف، ف "زجّاج" لصانع الزّجاج و"زجاجي" لبائعه.

- درس المجمع الصيغ الواردة في الاستخدام اللغوي القديم للدلالة على الآلة، وأقرّ بوجود الأوزان الآتية: (فِعال، فَاعول، فاعلة).

- قال مجمع اللّغة العربية بجواز دخول "ال" على حرف النّفي المتصل بالاسم، واستعماله في لغة العلم وهذا اقرار بصحة الصيغة القديمة نحو : لا هوائي، اللاشعور[2].

3-قياسية أبنية الأفعال:

أثبت "محمود فهمي حجازي" أنّ المجمع أقرّ صياغة وزن (فَعْلَلَ) في أسماء الأعلام الأجنبية والكلمات الدخيلة عموما مثل كلمة "باستير، بستر، الفابريكة، فبرك"، وفي كلّ هذه القرارات التي

1- ينظر: مدخل إلى علم اللّغة ، محمود فهمي حجازي ص/100.

2- ينظر: المرجع نفسه ، ص/100.

أصدرها المجمع تخص الاشتقاق، كان يعتمد على بحث الاستخدام اللغوي القديم، ويضع القاعدة تسجيلا للعرف القديم، وانطلاقا منه تيسيرا للاستخدام الحديث[1].

يتّفق كثير من علماء اللّغة مع ما جاءت به الدّراسة، حول حاجة اللغة إلى تنمية مفرداتها بغية تلبية حاجات أبناء الأمّة الواحدة ومواكبة التطوّر الحادث في المجتمع، وتتمّ هذه العملية بواسطة طرق كثيرة أهمّها ظاهرة الاشتقاق، وفي هذا الموضوع يقول "أحمد مختار عمر" نقلا عن "ماريو باي"": هناك ميل طبيعي لمفردات اللّغة نحو النّمو والتّكاثر نتيجة لنّمو النّشاط الإنساني بمرور الزمن وتكاثره، فهناك أشياء كثيرة تَجِدُّ وأحوال تنشأ، وأفعال تُستحدث، ومعان تتولّد، وكلّها تتطلب لأنفسها ألفاظا وأسماء لكي تظهر، ويتمّ الحصول على هذه الكلمات من عدة طرق مختلفة[2].

كما بيّن "أحمد مختار عمر" ظاهرة هجر الكلمات الّتي تحدّث عنها "ماريو باي" لما يحدث حينما يختفي من الوجود شيء ما أو معنى معين، أو فعل على وجه التّحديد، إذ يرى أنّه من المحتمل أن يحدث هجر(***Obsblescence***) للكلمة إلى أن تختفي من الوجود نهائيا وتبقى فقط في المعاجم تحت اسم المهمل (***Archoism***)، وهناك كلمات كثيرة أنجلوسكسونية قد اختفت حتى من المعجم[3].

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 100– 105.

2– ينظر: أسس علم اللّغة، ماريو باي، ص/154.

3-ينظر: المرجع نفسه، ص/154.

ويتابع في نفس السّياق متحدّثا عن طرق خلق كلمات جديدة مثل:

الاشتقاق(***derivation***) ومعناه أخذ كلمة جديدة من أصل موجود (مورفيم حر) بعد إضافة سوابق ولواحق (مورفيمات متّصلة) عليه، والكلمات الجديدة المأخوذة بهذه الكيفية تسمى مشتقات(***derivatives***) من الكلمات الأصلية، ويقوم الاشتقاق بدور كبير في إحداث ما يسمى بصيغ الزيادة والتصغير[1] ويمكن التّمثيل لذلك من العربية بالفعل "اِسْتَخْرَجَ" في صيغة الزيادة، وكلمة "شُجَيْرَةٌ" في صيغة التّصغير.

ويفصّل "عبد القادر بن مصطفى المغربي" في قضية الاشتقاق معرفا إياه بأنّه نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا، وتغايرها في الصيغة، أو يقال هو تحويل الأصل الواحد إلى صيغ مختلفة لتفيد ما لم يستفد بذلك الأصل: فمصدر "ضَرْبٌ" يتحول إلى "ضَرَبَ" فيفيد حصول الحدث في الزمن الماضي وإلى "يضربُ" فيفيد حصوله في المستقبل وهكذا، وهذا التحول والاشتقاق إنّما يلحق الأصول الدالة على الأفعال والأحداث، لأنّ هذه التي تتغير وتستحيل من طور إلى طور لما ينتابها من العوارض، فالضرب مثلا يختلف باختلاف زمن حدوثه وباختلاف الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك من الاعتبارات[2].

أمّا الأصول الدالة على المواد والأعيان أو ما يسمّيه" مصطفى المغربي" بالجواهر والأسماء الجامدة فيرى بأنّها ليس بهذه المثابة ولا تلابسها هذه العوارض، فكلمة "أرض" تدّل على هذا الجسم الكروي الذي نعيش عليه، ولا يطرأ عليه من العوارض ما يطرأ على الأفعال والأحداث، ويكون

1– ينظر: أسس علم اللغة، ماريو باي، ص/ 154.

2– ينظر: الاشتقاق والتّعريب، عبد القادر المغربي، مطبعة الهلال، مصر،(دط)، 1967، ص/9.

الاشتقاق في اعتقاده سماعيا بالجملة أي؛ يرجع فيه إلى ما ورد عن العرب أنفسهم إذ يقول: فالاسم الجامد الذي سُمِع أنهم حوّلوه واشتقوا منه تتابعهم فيه، والمصدر الذي سمع أنّهم اشتقوا منه صيغا معدودة لنا أن نستعملها وننطق بها، وما لا فلا، فليس لك أن تشتق من كلمة الحَصاَ الجامدة وطريقة الاشتقاق هذه وتشعب أفانينه على هذه الصورة، ربما كان من مزايا لغة العرب التي انفردت بها[1].

وما قلناه آنفا أنّ الاشتقاق من وسائل نمو اللغة وتوالد موادها، وتكاثر كلماتها، إنما يقصد به "مصطفي المغربيّ" ما يسمونه بالاشتقاق الصغير، وهو أن يكون بين لفظين تناسب في الحروف والترتيب مثل: اشتقاق "ضَرْب، يَضربُ "اضربْ، ضارِبٌ، مضروبٌ" من مادة الضرب، وهذا النوع من الاشتقاق برأيه هو الذي يتبادر إلى الذهن عند الإطلاق، لأنّه الأوسع دائرة والأكثر نتاجا، إلّا أنّ في العربية أنواعا أخرى تمكن من توليد كلمات جديدة كـ القلْبِ ويقال له الاشتقاق الكبير، وهو أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب مثل: جَبَذَ، الجَذْبُ[2].

أمّا الإبدال وهو الاشتقاق الأكبر، فيعرّفه "مصطفى المغربي" هو أن يكون بين اللفظين تناسب في المعنى والمخرج نحو (لعَقَ نَهَقَ) فالمعنى متقارب، إذ هو في كل منهما الصوت المكروه الممقوت وليس بينهما تناسب في اللفظ لأنّ في كل الكلمتين حرفا لا يوجد نظيره في الكلمة الأخرى ، غير أنّ العين والهاء متناسبان في المخرج، وهناك كذلك ما يسمى بالنحت ومعناه أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة

1– ينظر: الاشتقاق والتّعريب، مصطفى عبد القادر المغربي ص/14.9.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص/15.

نفسها مثال ذلك (سبْحَل ، وحَوْقَلَ من سبحان الله ولا حول ولا قوة إلا بالله) و(دمْعزَ، وسمْعَلَ من أدام الله عزك والسلام عليكم)[1].

فالاشتقاق إذا ظاهرة لغوية لها صيغها وأبنيتها في كل لغة هدفها خلق كلمات جديدة للتداول بين أفراد المجتمع والمحافظة على نمو اللغة وبلوغ وظيفتها في أي عصر من العصور.

3/ مفهوم النحو:

لقد أثبت "محمود فهمي حجازي" أنّ بناء الجملة أو النحو أو تركيب الجملة مصطلحات مألوفة تدلّ على مصطلح واحد، يعني هو الذي يتصل بالقواعد التي تحدد نظام الجملة في اللغة وتجعلها قادرة على أداء المعنى الذي يريده المتحدث أو الكاتب فيصل إلى المستمع أو القارئ، ومفهوم النحو عنده طبقا لهذا المعنى عند جمهور النحاة اقتصر على ضبط النهايات الإعرابية، وقد بيّن في دراسته هذه أنّ قضايا النحو عند "أبي سعيد السيرافي" (ت 368 هـ) منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وتأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك[2].

كما أقرّ أيضا "محمود فهمي حجازي" أنّ النحاة جعلوا مصطلح معاني النحو من مجالات العمل النحوي وطوّره البلاغيون إلى علم المعاني، ومن هنا نقل "محمود حجازي" في كتابه هذا تعريف "السكاكي" للنحو بأنّه طريقة التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا ،بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها، والنّحو من هذا المنطلق هو الّذي يبحث في تأليف

---

2 – ينظر: الاشتقاق والتّعريب، مصطفى عبد القادر المغربي، ص/18– 20.

2– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/106.

الكلام فالبحث النّحوي يعني التّوصل إلى القواعد المفسّرة لنظام تأليف الكلمات في الجملة، حتّى نؤدي المعنى المراد طبقا لنظام اللّغة [1].

وتوضّح هذه الدّراسة أنّ لتحليل تركيب الجملة لا بدّ من ممارسة المتكلّم للغة ما تعني وضع الكلمات في تتابع مناسب للتّعبير ،وهذا التّتابع يكون طبقا للقواعد المنتجة لأنماط بناء الجملة، وليس كل تتابع في كلمات الجملة يؤدّي إلى جمل صحيحة، فكلّ كلمة من كلمات الجملة قد تكون صحيحة في نفسها، ولكنّ تركيب هذه الكلمات قد يُكَوِّن جملة صحيحة طبقا للمتعارف عليه في الجماعة اللغوية، وقد لا يُكَوِّنُ أية جملة مقبولة، وقد لا يحمل أي معنى على الإطلاق[2].

وأكّد "محمود حجازي" أنّ فكرة الاهتمام بالمعنى الذي يحمله التركيب أصيلة في التراث النحوي لهذا بيّن في دراسته هذه، أنّ "**سيبويه**" خصّص بابا في بداية كتابه عن الاستقامة والإحالة وتناول فيها قضية مدى العلاقة بين صحة التركيب نحويا وبين استقامته لأداء المعنى، فالكلام المستقيم الحسن عنده يكون مستقيما من الناحية النحوية وحسنا من الناحية الدلالية، أمّا الكلام المحال هو الكلام الذي يبدوا تركيبه النحوي سليما، كالتركيب الذي يكون مُكوّنا من فعل وفاعل ومفعول به وظرف زمان، وهذا التتابع الصحيح نحويا قد لا يحمل أي معنى على الإطلاق لأنّ؛ كلماته متناقضة دلاليا مثل: "أتيتُكَ غدا، أو سآتيك أمس"[3].

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 106.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/ 106.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص/ 108.

ويرى "محمود فهمي حجازي" من كلام "سيبويه" في المثال المذكور سلفا، أنّ التناقض يوجد بين فعل دال على الماضي وظرف زمان للمستقبل في المثال الأوّل، وبين فعل دال على المستقبل وظرف زمان دال على الماضي في المثال الثاني، وهناك نوع آخر عنده تذكره هذه الدراسة في تصنيفه للجمل من حيث الاستقامة والإحالة وهو المستقيم القبيح مثل:" قد زيدا رأيت، كي زيدا يأتيك" وهذا المثال يوضّح عنده أنّ تتابع الكلمات لا يتفق مع قواعد بناء الجملة العربية، ويؤكّد "حجازي" أنّ فكر "سيبويه" النّحوي يربط بين قواعد التركيب، وينظر إلى مدى الاتفاق المكوّن الدلالي ونسق قواعد التركيب[1].

والّذي يلفت نظرنا في هذا الطرح أنّ "محمود فهمي حجازي" لم يتعمق في دراسته كثيرا لمفهوم النّحو فهو لم يعط تعريفا دقيقا وواضحا لمفهوم النحو، بل كانت دراسته مقصورة على تحديد المصطلحات المرادفة للنحو، وعلى باب الاستقامة والإحالة عند "سيبويه" ، وكذلك على تعريف البلاغيون للنحو، أمّا الحديث عن غيره نجد علماء اللّغة يذهبون إلى أبعد منه بكثير، كدراسة "مهدي المخزومي" والدكتورة "ظبية سعيد السليطي"، فقد أعطوا تعريفا دقيقا للنحو، وتناولوا نظرة القدماء والمحدثين للنحو، وسبب اختلاف النحاة في توسيع وتضييق مفهوم النحو ووظيفته.

ويعدّ " مهدي المخزومي" من علماء اللّسان العرب الّذي يرى أنّ مصطلح النّحو "يعبّر عن مفهوم شامل يعالج طرح اللّسان العربي، وينبني على دراسة متكاملة لمستويات اللّغة كالصرف والتّركيب والأسلوب، والدلالة وغيرها، وكذلك دراسة مختلف الأساليب النّحوية التقليدية من توكيد

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 108.

وشرط ونفي واستفهام واستثناء، واستخدام هذه الأساليب على النّحو الّذي يتفق معه ما تتطلبه مناسبات القول أو حال المخاطب»[1].

أمّا الدكتورة "ظبية سعيد السليطي" فكانت نظرتها إلى مفهوم النحو تتمثل في وجهة النظر التقليدية للنحو من جهة، ومن جهة أخرى نظرة المحدثين إليه، كما ذكرت وظائف النحو والأسباب التي أدت إلى اختلاف النّحاة في توسيع وتضييق مفهوم النحو، وإعطاء تعريف دقيق للنحو عند القدماء، وكل هذا لم يذكره "محمود فهمي حجازي".

فقد تحدّثت "ظبية سعيد" عن النحو بأنّه أصبح علما مستقلا بذاته، فالعرب كانوا يَعدّون النّحو عنوان ثقافتهم وفصاحتهم، ولذلك أطلقوا لفظ علم الإعراب على علم النّحو في بداية الأمر وكان تعريفهم للنّحو أنّه التّغير الّذي يطرأ على أواخر الكلمة من حيث الإعراب أو البناء(...)[2].

وهذا المفهوم للنحو حسب "ظبية سعيد" يمثل وجهة النظر التقليدية للنحو من حيث الاقتصار على أواخر الكلمات فقط، وإهمال تراكيب اللغة ومستوياتها، وما بينها من علاقات(...) أمّا حديثا أصبح ينظر للنحو نظرة أوسع وأشمل من حيث الاهتمام بالنظرة التركيبية اللغوية للكلمة من جميع مستويات اللغة وأنظمتها المختلفة، وما بينها من علاقات، وأصبح النحو وسيلة لحفظ اللسان والقلم من الزلل واللحن وليس غاية في حد ذاته[3]، و تذكر"ظبية سعيد" أنّه كان يقصد بلفظ النحو قديما مباحث النحو دون مباحث الصرف إلّا أّن ذلك المفهوم تغير وأصبح مفهوم

1– في النّحو العربي النّقد والتّوجيه، مهدي المخزومي، المكتبة العربية، بيروت،(د ط) ، 1964، ص/17. 18.

2– ينظر: تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، ظبية سعيد السليطي، تح : حسن شحاتة، الدار المصرية اللبنانية، مصر،(د ط)، 2002، ص/23.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ص/23.

النحو يشمل النحو والصرف معا، بداءً من "عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي"(ت 175 هـ) إلى أوّل عصر "المازني"، وذلك لأنّ النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أيّ نوع إلّا ما يقدمه له الصرف من المباني وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يقرّون(...) أنّه من الصعب الفصل بين الصرف والنحو[1].

وترجع "ظبية سعيد" سبب اختلاف النحاة في توسيع وتضييق مفهوم النحو إلى تحديد دائرة القواعد النحوية ،وإلى صلة هذا العلم بالفروع الثقافية الأخرى، كما تذكر أنّ أفضل تعريف لمفهوم النّحو هو تعريف "ابن جني" (ت 392 هـ) وهو: انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتّحقير والتّكسير، والإضافة والنّسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها(...)[2].

أمّا عن وظائف النحو التي ذكرتها "ظبية سعيد السليطي" أنّه «يكفل سلامة التعبير وصحة أدائه، وفهم معناه وإدراكه في غير لبس أو غموض، كما أنّه يساعد على جمال الأسلوب وجودته ودقته، وتنمية مهارات التفكير العلمي مثل دقة التّفكير، وكذلك يعين على استعمال الألفاظ والجمل والعبارات استعمالا صحيحا، فتتكوّن عند الدارسين عادات لغوية سليمة، وكما يقدّم لنا العلاقات والإشارات لنصل إلى التّفسيرات المحتملة للرسائل الّتي نتلقاها، وهو يقدّم هذا من خلال تصنيفه للكلمات أو لمجموعة من الكلمات »[3].

1– ينظر: تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، ظبية سعيد السليطي، ص/25.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/25.

3– المرجع نفسه، ص/27. 28.

وممّا سبق ذكره سلفا، يمكن أنّ نقول بأنّ النحو كان عند العرب قديما عنوان ثقافتهم، وأدبهم الرفيع، وكما نعلم بأنّ العرب اشتهروا بأنّهم يخطئون في المعاني وليس في الألفاظ، فالنّحو هو قانون أو قاعدة تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل من أجل تناسق العبارات لتأدية معناها.

4/ المادة اللّغوية:

لقد عالج "محمود فهمي حجازي" في هذا المبحث قضية تتجلّى في أنّ التّحليل في التّراث النّحوي العربي اقتصر على مادة لغوية مأخوذة من مراحل محددة في تاريخ العربية، فمصطلح السماع يدلّ على النحاة وفي علم أصول النحو على المادة اللغوية الموثوق بصحتها وبسلامتها، وبكونها تمثل العربية الفصيحة، وبيّن أنّه يتّضح من كتب النحو من كتاب "سيبويه" (ت180هـ) إلى كتب "السيوطي" أنّ المستويات اللغوية للشواهد النحوية ارتبطت بنظرية الفصاحة، فثمة مستويات يوثق بها وأخرى لا يوثق بفصاحتها وتستبعد عند البحث، وعند استرجاع القاعدة النّحوية[1].

وأوّل هذه المستويات اللغوية الّتي تحدث عنها "حجازي" و التي يوثق بفصاحتها وسلامتها النص القرآني، وفي هذا الصدد نقل قول" السيوطي" وهو: أمّا القرآن فكلّما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم أحادا أم شاذا، وقد أطلق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشّاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروف، بل ولو خالفته يَحتجّ بها في مثل ذلك الضرب بعينه، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده، ومخالفته القياس في ذلك الوارد

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/111.110.

بعينه ولا يقاس عليه، فهذا النص يوضّح موقفا عاما ويذكر القراءات القرآنية كلّها ويبيّن أهميّتها في الدّراسة النحوية، ففيها مادة لغوية مفيدة(...)[1].

ويرى "حجازي" أنّ كتب النحو تضمّ عدّة آلاف من الشواهد الشعرية وترجع هذه الشّواهد إلى العصر الجاهلي والقرنين الأوّل والثاني للهجرة ،و أثبت أيضا أنّ الشّواهد في كتاب "سيبويه" في صياغته الأولى غير منسوبة إلى أصحابها، وبعد ذلك بدأ "أبو عمر الجرمي" في تحديد قائلها، وظلّت الشّواهد النّحوية المتداولة تتكرر في كلّ كتب النحو، فقد قصّروا الاستشهاد على عصور الاحتجاج ورفضوا ما بعد ذلك، وكان موقف النّحاة هنا أنّهم أجمعوا على أنّه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين وهذا المبدأ طُبِّق في كلّ كتب النّحو، وشذت في هذا الصدد استثناءات مشهورة ومعدودة[2].

وقال "محمود فهمي حجازي": أنّ أوّل الشعراء المحدثين "بشار بن برد"، وقد احتجّ "سيبويه" في كتابه ببعض شعره تقرّبا إليه لأنّه؛ كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره، وهناك أبيات أخرى لشعراء عباسيين منهم: "المتنبي" ولكنّ قلة هذه الأبيات جعل بعض النّحاة يبرّر وجودها بأنّه للتّمثيل وليس للاستشهاد، فالقاعدة النّحوية قامت على شواهد أخرى، ولكنّ هذه الأبيات أمثلة توضّح القاعدة، كما بيّن أنّ في كتب النّحو ترد عبارات من كلام العرب، وهذه المادة تأتي في أغلب المواضيع غير منسوبة إلى قبيلة محددة، وتنسب أحيانا إلى لغة معيّنة أي إلى لهجة قبلية[3].

1- ينظر: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص/111.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/112.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص/112.

ومن القبائل التي تحدث عنها "حجازي" والتي تعتبر المصدر الأوّل عند النحاة لتعرف كلام العرب هي القبائل العربية الشمالية في نجد وما حولها، وفي مقدمة هذه القبائل "قيس وتميم وأسد" هؤلاء هم الذين أكثر ما أخذ عنهم، وبعد ذلك " هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين" ويلاحظ في الكلمات والعبارات المأخوذة من كلام العرب في كتب النّحو عدم الاحتجاج في العربية الفصحى بلهجات أطراف الجزيرة العربية، لأنّهم خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم، وفي هذا الصدد كانت اللّهجات العربية الشمالية أو لغات العرب الفصحاء تعدّ حجة [1].

وقد نقل "حجازي" قول "ابن جني" الذي يقول: أنّ اللغات على اختلافها كلّها حجة وهذا يدلّ عنده على موقف النحاة من اللهجات العربية البدوية حتى القرن الثاني هجري، أمّا في أواخر القرن الرابع هجري كانت لهجات البدو قد حدث فيها تغيرات، وقد اقتصر النّحاة على تلك المستويات اللّغوية، ومن ثمّ كان رفضهم للعربية المولدة بعد القرن الثاني الهجري[2].

وبناءً على ما سبق يمكن أنّ نقر بأنّ ما ذهب إليه "محمود فهمي حجازي" لا يمكن إنكاره غير أنّ دراسته للمادة اللغوية كانت مقصورة على صفة الاختصار، بخلاف ما ذهب إليه علماء اللغة، فوسعوا دائرة هذا المجال وتناولوا كل المصادر اللغوية من قرآن وحديث نبوي، وكلام العرب وبيّنوا أيضا أوّل من ابتدأ بجمع اللّغة من العلماء بالشرح والحجج والبراهين، من بينهم دراسة "خديجة الحديثي".

1- ينظر: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص/112. 113.

2- ينظر: مدخل إلى علم اللّغة ، محمود فهمي حجازي، ص/112.113.

أشارت "خديجة الحديثي" أنّ علماء العربية الأوائل اعتمدوا على السماع في جمع وتدوين اللّغة الّتي كان يتكلم بها العرب الخلص، وكانت غايتهم من ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثر باللّغات الأعجمية والاضمحلال (...) الّذي يؤدي إلى الجهل بلغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، و إلى عدم فهمه والعجز عن استنباط الأحكام الدّينية والدنيوية(...) الّتي أحوجتهم الحياة الجديدة، وخاصة بعد اختلاط العرب بالأعاجم[1].

و أخذت "خديجة الحديثي" تعريف "السيوطي" للسماع، بأنّه ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبّيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر(...)، كما صرّحت أنّ القرن الأوّل للهجرة كان بداية الانطلاق إلى جمع مواد اللغة عن طريق الرواة واللغويين، وكان "عبد الله بن عباس" يحثهم على ذلك في قوله الّذي ذكرته: إذا قرأتم شيئا من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب فإنّ الشّعر ديوان العرب ،وكان إذا سئل عن شيء من القرآن أنشد فيه شعرا[2].

وأكّدت "خديجة الحديثي" أنّ عملية جمع اللغة بلغت تدوينها أوجّ نشاطها في القرنين الأوّل والثاني الهجريين، وكان أوّل من ابتدأ في ذلك القرنين علماء البصرة ثم علماء الكوفة، ثم علماء بغداد، وقد جعلوا من البادية مجالا لاستقرائهم ولسماعهم اللغة الفصحى من سكانها الذين لم تشب

1– ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، دار المساهم، الكويت، (د ط)، 1974، ص/129.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/129.

ألسنتهم شائبة لحن ولم تفسدها عجمة، يرون ما يسمعون ويكتبون في صحفهم الّتي ترافقهم في ترحالهم[1].

كما تطرقت "خديجة الحديثي "إلى ذكر روّاة الشعر الّذين اشتهروا في القرنين الأوّل والثّاني الهجريين وهم "حماد بن سلمة بن دينار" و"النضر بن شميل" الّذي كانوا يعتبرونه ثقة ثبتا وصاحب غريب، وشعر وحديث ،وفقه ومعرفة بأيام النّاس، وأشارت أيضا إلى أنّ "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت 175 هـ) من عظمته وبراعته وذكائه اعتمد في كل ما جمعه من اللّغة في مؤلفه "العين"، وفي كل ما بنى عليه قواعد النحو واللغة (...) على المسموع عن الأعراب وقد سأله "الكسائي" مرة: من أين علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة[2].

وأثبتت أيضا أنّ مدرسة البصرة وعلماؤها ،كانت أبعد من المدرسة الكوفية والمدرسة البغدادية في رواية اللغة وتدوينها، أمّا الكوفيون فقد كان أكثر همهم الشعر رواية وتدوينا، وكانت الجزيرة العربية هي المنبع الأصيل للغة الفصحى الصحيحة أيّام كانت العروبة ثابتة فيها ،واللّغة صافية سليمة بعيدة عن (...) انحراف الألسن، وكان العرب في جزيرتهم يتوارثون تقاليدهم، ويتلّقى بعضهم عن بعض لغة الآباء والأجداد التي يتكلمون بها على تعاقب الأجيال[3].

أمّا عن القرآن الكريم فقد وضّحت الباحثة «أنّ ليس هناك مخالف في الاحتجاج بألفاظه جميعها، وفي جواز الاحتجاج بقراءته المتواترة جميعها، حتى أنّ بعض متأخري النحاة أجازوا الاحتجاج

1- ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص/130.

2- ينظر: المرجع نفسه ، ص/131.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص/133.

بالقراءات الشاذة منه على الرغم من أنّ بعض المتقدمين منعوا الاحتجاج بها، وبيّنت أيضاأنّ "سيبويه"(ت180هـ) استشهد بآيات القرآن الكريم واعتمد عليها، واعتبرها الأساس الأوّل في المسموع ،والغالب في كتابه أن يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه، ثم يمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن الكريم، ثم يأتي بعدها بالآيات الواردة في الموضوع، ثم بما ورد عن العرب من عبارات سمعها أو رآها عمن سمعها من شيوخه أو ممّن يثق به، ثم بالشّواهد الشعرية»[1].

أمّا بالنّسبة للحديث النّبوي الشّريف والّذي يعدّ النوع الثاني من المسموع، فكانت دراسته عند "خديجة الحديثي" بأنّه يجب أن يوضع في المنزلة الثّانية من النصوص، التي احتج بها علماء العربية في إثبات قواعد لغتهم ونحوها وصرفها، فيأتي بعد الآيات القرآنية الكريمة، غير أنّ علماء اللغة اختلفوا في جواز الاحتجاج به (...) و وقف النّحويون من الاحتجاج به مواقف مختلفة، وانقسموا إلى ثلاثة طوائف: طائفة منعت الاحتجاج بالحديث مطلقا (...)، وحجتهم تنقسم إلى اثنين: أنّ الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، والحجة الثانية: أنّه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع[2].

والطائفة الثانية عندها «قد أجازت الاستشهاد بالحديث مطلقا، وعلى رأسها ابن "مالك وابن هشام الأنصاري"، أمّا الأخيرة توسطت الاستشهاد بالأحاديث بين "ابن مالك وأبي حيان" فقد كان "الشاطبي" المتكلم بلسانهم وقد أجاز الاستشهاد بالأحاديث الّتي اعتنى بنقل ألفاظها؛ لأنّ الحديث عنده قسمان: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللّسان

1– الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص/ 137.136.

2–ينظر: المرجع نفسه ، ص/141. 142.

وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث الّتي قصد بها بيان فصاحته ككتاب الهمذان وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية»[1].

وخلاصة القول يمكن أنّ نقول أنّ طريقة اللغويين في جمع اللغة ،كانت مقصورة على السماع من أفواه العرب الأقحاح، يذهبون إليهم في البوادي الموغلة في الصحراء، كي يلتقطوا من أفواههم كلمة، أو يسمعوا منهم بيانا أو بيتا من الشعر، أو يتعلموا منهم شفها طرائق النطق وإلقاء الكلام ويشمل السماع ثلاثة مصادر وهي: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرا ونثرا.

5/ ا لنّحو التوليدي التحويلي:

يرى "محمود فهمي حجازي" أنّ «الفكرة الأساسية في النحو التحويلي التوليدي هي أنّ الوصف الدقيق للغة من اللّغات، إنما يعني تحديد الإمكانيات التعبيرية الكامنة في هذه اللغة والّتي ينتقي منها ويتوسل بها مستخدم اللغة إيجابا وسلبا، فوصف الاستخدام اللغوي عند فرد بعينه ليس وصفا لطاقات اللغة، بل تعرفا على القدرة اللغوية لهذا الفرد، ومن هنا تتجاوز فكرة النحو التحويلي التوليدي مجرد وصف الأداء الفردي، إلى محاولة تحديد مجموع الإمكانيات التعبيرية في اللغة قيد الدراسة»[2].

وبيّن أيضا أنّ هذه الإمكانيات المذكورة سلفا، بأنّها كامنة عند مستخدم اللغة ،حتى أنّه يستطيع بما خزّنه(...) أنّ يفهم جملا وتعبيرات لم يسبق له أن سمعها أو قرأها، والمقصود من هذا عند "حجازي" هو معنى التّوليد؛ أي: أنّه يبحث في إمكانات توليد الجمل الجديدة اعتمادا على

1– الشّاهد و أصول النّحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي ، ص/ 142.143.

2– مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/123.

إمكانات اللغة، أمّا مصطلح التحويل حسب رأيه، هو وسيلة من وسائل التعرف على طبيعة العلاقات بين الوحدات التي نعرفها باسم الكلمات، لذلك نظر إلى التركيب المكوّن من (الاسم + الضمير) فوجد العلاقات بين هذا الاسم وذلك الضمير متنوّعة، وكذلك قارن بين أشياء تبدوا من ناحية الشكل متضمنة لعلاقة واحدة مثل: (كتابي، أبي)[1].

فهاتين الكلمتين المذكورتين آنفا، تعبّران عن علاقات مختلفة عند "حجازي" لذلك قال: أنّه ليس من الصّحيح أن نقول: إنّها علاقة الملكية ولكي نوضّح تنوع هذه العلاقات نحاول نقل كل تعبير منها مبدلين إياه بتركيب بديل مفسر للعلاقة، وتفسير هذه العلاقة نجده متفاوتا متنوّعا، فكلمة (كتابي) تعني الكتاب الّذي ألفته أو الكتاب الّذي أملكه، ثمّ قال: نجد علاقتين تختلفان عن العلاقة الكامنة في الاسم في: (أبي) "فالأب" هو الإنسان الكبير الذي أنتمي إليه انتماءً بيولوجيا مباشرا[2].

كما قال أيضا أنّه: «نستطيع كذلك بالتحويل إدراك الفرق بين المفعول به الأوّل والمفعول به الثاني في الجملة العربية، ففي جملة "أَعْطيتُ التلميذَ كتابا" يتّضّح الفرق الوظيفي بنقل هذه الجملة إلى المبني للمجهول "أُعطِيَ التّلميذُ كتابا، أُعطِيَ كتاب إلى التلّميذ"، والمفعول الأوّل قابل لحرف الجر عند التحويل، ولكن المفعول الثاني غير قابل لحرف الجر»[3].

ويقوم التحليل التوليدي التحويلي في هذه الدراسة على ثلاثة مكونات:

1- قواعد تركيب العبارة، ويمكن التوصل إليها عن طريق تحليل الجملة إلى مكونات صغيرة.

1-ينظر: مدخل إلى علم اللّغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 123 .

2 -ينظر: المرجع نفسه، ص/123.

3 – المرجع نفسه، ص/124.

2- القواعد التحويلية، أي القواعد التي يمكن بواسطتها تحويل الجملة إلى جملة أخرى تتشابه معها في المعنى، وذلك مع ملاحظة علاقات الجمل المتماثلة، والإجراءات التي تحدث لتجعل جملة على مستوى السطح تختلف عن الجمل الأخرى عن طريق: الحذف والزيادة والتعويض والتوسع والاختصار والتقديم وإعادة الترتيب[1].

3- «القوانين الصرفية الصوتية، وهي القوانين التي تشكل الجملة على مستوى البنية السطحية ومن ذلك القواعد الصرفية والصوتية»[2].

أمّا عن التحليل النحوي في المدرسة التوليدية التحويلية حسب نظرة "محمود فهمي حجازي" أنّه يهدف إلى:

- الجمل الصحيحة نحويا هي الجمل الّتي يدرك ابن اللّغة بالحدس اللّغوي السليم أنّها مفهومة ومقبولة.

- تركيب الكلمات والوحدات الصرفية طبقا لنظام اللغة.

- معرفة الغموض البنيوي، وكشف جوانب التركيب ذات الغموض يردها إلى ما يقابلها في البنية العميقة.

-معرفة العلاقات بين الجمل المتماثلة في المعنى، وكذلك معرفة الوظيفة النحوية لكل جزء في الجملة.

1-ينظر: مدخل إلى علم اللّغة ، محمود فهمي حجازي، ص/ 125.

2- المرجع نفسه، ص/ 125.

-القدرة على إنتاج عدد لانهائي من الجمل الممكنة طبقا لقواعد اللغة وفهمها(...) [1]

وممّا يلحظ في هذا الطرح أنّ "محمود فهمي حجازي" لا يتوافق مع علماء اللّغة في مسألة النحو التوليدي التحويلي، فهم يذهبون إلى أبعد منه، إذ لم يتطرّق إلى الحديث عن صاحب النظرية التوليدية التحويلية وقواعدها، كما لم يعط تعريف دقيق لمصطلح التوليد والتّحويل، والنحو عند "تشومسكي" وكذلك غيّب الحديث عن الكفاءة والأداء، وعن البنية السطحية والعميقة، وهذا ما نجده في دراسة "أحمد مومن".

لقد ذهب "أحمد مومن" في هذه القضية إلى الحديث عن صاحب النظرية التوليدية التّحويلية "فنعوم تشومسكي"(***Noamchomsky***) هو لساني أمريكي من عائلة روسية إسرائيلية متطرفة في أفكارها السياسية ولد في مدينة "فيلادلفيا" بالولايات المتحدة الأمريكية في (1928)، درس بجامعة "بنسلفانيا" الفلسفة واللّسانيات والرياضيات، وحصل على الماجيستر في علم الفونيمات الصّرفي للعبرية الحديثة في عام(1955)، وأعلن عن منهج جديد لدراسة اللّغة وأطلق عليه اسم القواعد التوليدية التحويلية وقد أحدث ثورة في عالم اللّسانيات[2].

ويذكر "أحمد مومن" أنّ القواعد التّوليدية التّحويلية «قد استفادت من النتائج التي توصل إليها النّحو التّقليدي والنّحو الوصفي، فأخذت نقاط القوة منهما وانتقدت نقاط ضعفها، وهذه القواعد لم تأت دفعة واحدة بل مرّت بثلاث مراحل رئيسية المرحلة الأولى: جسدها "تشومسكي" في كتابه الثوري البنى التركيبية (1957)، وأطلق عليه فيما بعد اسم "النظرية الكلاسيكية"، والمرحلة الثّانية

1- ينظر : مدخل إلى علم اللّغة ، محمود فهمي حجازي، ص/ 126.

2- ينظر: اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ص/ 202.

ظهرت إلى حيز الوجود مع ظهور كتابه "مظاهر النظرية التركيبية" (1965)، وآخر مرحلة تبلورت بعدما نشر "تشومسكي" ثلاثة مقالات مختلفة حول مكانة الدلالة والبنية العميقة في نظريته»[1].

وبعد العرض الخاص بالقواعد التوليدية التحويلية اتّجه "أحمد مومن" إلى جوانب هذه النظرية:

فالتوليد عنده مصطلح يدلّ على الجانب الإبداعي للغة؛ أي القدرة الّتي يمتلكها كلّ إنسان لتكوين وفهم عدد لا متناه من الجمل في لغة الأمّ، وكلّ هذا يصدر عن الإنسان بطريقة طبيعية دون شعور منه بتطبيق قواعد نحوية معينة ،أمّا عن التّحويل فهو تحويل البنى العميقة إلى متوسطة وسطحية وبعبارة أخرى فإنّها تربط البنى العميقة بالبنى السّطحية، فالقواعد التحويلية لا تخرج من عمليات الحذف والتّوسع والاختصار والزّيادة (...) [2].

وقد أخذ "أحمد مومن" تعريف "تشومسكي" للنحو فقال: إنّه جهاز لتوليد الجمل النّحوية في اللّغة، أمّا فيما يخّص الكفاءة والأداء فذكر "أحمد مومن" أنّها أوّل ما ظهرت عند "تشومسكي" في مؤلفه مظاهر النّظرية التّركيبية، فالكفاءة والأداء يرتبطان بمفهومي اللّغة والكلام(...) عند "دي سوسير" فالكفاءة تتمثّل في المعرفة اللغوية الباطنية للفرد؛ أي مجموعة القواعد التي تعلمها والأداء هو الاستعمال الفعلي للغة في المواقف الحقيقية[3].

أمّا عن البنية السطحية والبنية العميقة، فقد عرّفهما "أحمد مومن" بقوله: فالبنية العميقة هي شكل تجريدي داخلي يعكس العمليات الفكرية، ويمثّل التّفكير الدّلالي الذي تشتق منه البنية

1- اللّسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ص/203-205.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/207.208.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص/ 210.

السطحية من خلال سلسلة من الإجراءات التّحويلية، وتمثّل البنية السطحية الجملة كما هي مستعملة في عملية التّواصل؛ أي في شكلها الفيزيائي بوصفها مجموعة من الأصوات أو الرموز [1].

وفي الأخير توصّلنا إلى أنّ "نعوم تشومسكي" يعدّ الرجل الأوّل في قائمة الرجال الذين خدموا اللغة والفكر، وصنعوا تاريخ اللسانيات، وقد أعلن عن منهج جديد لدراسة اللغة في مؤلفه الشهير "البنى التركيبية" الذي أحدث به ثورة في عالم اللسانيات، فالتّحليل التوليدي التحويلي يهدف إلى القدرة على إنتاج عدد لامتناهي من الجمل، كما يهدف أيضا إلى معرفة العلاقات بين الجمل المتماثلة في المعنى.

1 – ينظر: اللّسانيات النشأة والتطوّر ، أحمد مومن، ص/212.

الفصل الرابع:

علم الدلالة المعجمية والبنيوية

1-علم الدلالة ومناهجه.

2-تطور الاهتمام بالدلالة.

3-البحث الدلالي الحديث بين النظرية والتطبيق المعجمي.

4-العلاقات الدلالية.

5-أنواع المعنى والسياق.

1/ علم الدلالة ومناهجه:

1 –1 علم الدّلالة:

لا تقوم البنية اللغوية على مجرّد تتابع الأصوات المكوّنة للأبنية الصرفية في نسق الجملة، بل لابدّ أن تكون هذه الرموز عاملة للمعنى، لذلك تثير الدراسة قضية الدلالة التّي تعدّ من أقدم قضايا الفكر في حضارات مختلفة، إذ يعالج "محمود فهمي حجازي" تقدّم البحث الدلالي في إطار علم اللغة الحديث من الناحية المنهجية أين تطوّرت نظريات الدلالة، ومن النّاحية العملية حيث تمّ إعداد المعاجم، وعلى الرغم من ندرة البحوث العربية في المجال الدلالي في هذا العصر، فإنّ كتبا أوروبية وأمريكية كثيرة تناولت الدّلالة، والكثير من قضاياها فظهرت مصطلحات فرنسية "***Sémantique***" من خلال عنوان كتاب للعالم "بريال" (***Bréal***) الذي اشتقّته من اليونانية ***Sèmantikos*** بمعنى العلامة[1].

و بيّن" حجازي" أنّ "بريال"أراد بهذا المصطلح أن يسمي البحث عن الدّلالة في مقابل البحث الصوتي ، ويعتبر"حجازي" هذا الكتاب من أوائل الكتب التّي بحثت طبيعة الدّلالة بوجهة نظر جديدة تضع بنية اللغة موضع البحوث، إضافة إلى مصطلحات أخرى أشهرها (***Semiosiologie***) من الألمانية وهو سابق لمصطلح "بريال" بأربع وأربعين سنة، وقد استخدمه اللغوي الألماني "رايسيج" (***Raisig***) سنة 1839م[2].

---

1 – ينظر: مدخل إلى علم اللّغة ، محمود فهمي حجازي، ص/130.

2 – ينظر: المرجع نفسه ،ص/130.

و فرّق "حجازي "بين المنهج الألماني والبحث الفرنسي، فالأوّل يبحث الدّلالة في إطار المدرسة التاريخية، والثاني يبحث البنية الدلالية، إذ حدد "حجازي" موضوع البحث حسب" رايسيج" بأنّه دراسة القواعد العامة التّي تفسرّ تطوّر المعنى، فهو لا يهتم بالدلالة ووسائل تحديدها، لكنّه يهتم بتغيرّ الدّلالة ويحاول تفسير هذا التغيّر، أمّا في العربية فقد استقرّ مصطلح "علم الدلالة" الّذي فضّله جمهور الباحثين بعيدا عن تعددّ المصطلحات في اللّغات الأوروبية[1].

يشير الكثير من علماء اللّغة في حديثهم عن الدّلالة إلى ما أشار إليه "محمود حجازي" تقريبا ويضيفون على ذلك تعريفهم لمصطلح الدّلالة في التراث العربي وعند الغربيين، كدراسة "محمّد محمّد يونس علي" الّذي يقول عن الدّلالة: وعرّفت الدّلالة في تراث العربية بأنّها كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأوّل هو الدّال، والثاني هو المدلول، فإذا كان ذلك الدّال لفظا فالدّلالة لفظية، وإن لم يكن لفظا فالدّلالة غير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنّصب والإشارات، والعَقْد هو تشكيل الأعداد بالأنامل وهو صورة الحساب، كما أنّ الخط صورة اللّفظ، والنّصبة هي الحال الدّال بغير عبارة الناطقة وبغير لفظ المشيرة، وبغير يد وهي ظاهرة في خلق السموات والأرض وكلّ صامت وناطق[2].

ويقابل" محمّد محمّد يونس" مصطلح الدّلالة عند الغربيين بمصطلحين المصطلح الأوّل هو "***Signification***" أو "***Significance***"، والثاني هو "***Sèmantics***" إذ يستعمل الثّاني بمعنى علم الدلالة كما يستعمل (بحذف S) وصفا في كثير من الأحوال، في حين أنّ الأوّل يستخدم للإشارة إلى العملية الّتي يقترن فيها الدّال بالمدلول، ويُرجع "محمّد محمّد يونس" الاستخدام الأوّل لكلمة

1- ينظر: مدخل إلى علم اللّغة ، محمود فهمي حجازي ، ص/131.

2- ينظر: المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، لبنان، ط2، 2007م، ص/85.

(Sémantique) إلى"برييل سنة 1897م،ويشير إلى أنّ"فيرث" قال بأنّ "بلومفيلد" قد استخدم صيغة الوصف (**Semantic**)سنة 1895م، كما احتوى كتابه (**Language**) الّذي نشر سنة 1933م على مصطلح التطوّر الدّلالي (**Sèmanticchange**)، والنّاظر في كتابه يلاحظ استخدامه مصطلح (**Sémantic**) في مواضع كثيرة من الكتاب[1].

ويضيف الدكتور "هادي نهر" إلى ما سبق ذكره عن الدّلالة تعريفا آخر قائلا: الدّلالة بفتح الدّال وكسرها وضمّها، أو الفتح أفصح من "دَلَل يدّل" إذا هدى، ومن "دليل ودليلي" و"الدّليلي" هو العالم بالدّلالة، ويقال دّله على الطّريق يدّله دلالة؛ أي سدّده إليه، والمراد بالتّسديد بإرادة الطّريق ودَلَّهُ على الصّراط المستقيم أرشده إليه، أمّا في الاصطلاح فتعني: ما يتوصل به إلى معرفة الشّيء كدلالة الألفاظ على المعنى الذّي توحي به الكلمة المعّينة أو تحمله أو تدّل عليه، سواء أكان المعنى قائما بنفسه أو عرضا[2].

ولما كانت الدّلالة مقصودة بمعنى اللفظ دون غيره ،حدّد "هادي نهر" علم الدّلالة الاصطلاحي بكونه خاصا بدراسة المعنى في المقام الأوّل، وما يحيط بهذه الدّراسة أو ما يتداخل معها من قضايا وفروع كثيرة صارت اليوم من صلب علم الدّلالة، كدراسة الرّموز اللّغوية من مفردات وعبارات وتراكيب، وغير لغوية كالعلامات والإشارات[3].

1- ينظر: المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، ص/89.88.

2- ينظر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، دارا لأمل، الأردن، ط1، 2007، ص/27.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص/27.

ويعرض "هادي نهر" قضية التّداخل بين علم المعنى وعلم الدّلالة خاصّة لمّا نجد الكثير من اللّغويين من يضعهما بمنزلة واحدة، إذ يؤكّد أنّ علم الدّلالة هو علم المعنى في الإفراد وليس علم المعاني لأنّ هذا الأخير يختصّ بالبلاغة، فالدّلالة باعتقاده شيء والمعنى شيء آخر فيقول: ولأنّ علم الدّلالة مختص بدراسة المعنى الذّي تدلّ عليه الكلمة أو العبارة، أو الجملة الّتي تحمله فهناك منذ القديم ترادف بين مصطلحي الدّلالة والمعنى، هذا الأخير عند القدامى ما يراد به اللّفظ عند إطلاقه وهو خفيّ يدرك بالقلب أو العقل[1].

أمّا عن رأي المحدثين في هذا الأمر فيقول "هادي نهر": منهم من ذهب إلى القول بترادف المصطلحين، ومنهم من رأى أنّ المعنى أوسع من الدّلالة لاقتصار الآخر على اللفظة المضادة، وعدّ آخرون الأمر معكوسا، فالدّلالة عندهم أوسع من المعنى، وأنّ كلّ دلالة تتضمن معنى وليس كل معنى يتضّمن دلالة، ويخرج هذا الباحث بنتيجة تكمن في أنّ مصطلح الدّلالة عندنا أوسع وأشمل من مصطلح المعنى، إذ يدخل ضمن الدّلالة الرّموز اللّغوية(الألفاظ) وغيرها من أدوات الاتصال كالإشارات والرموز ،والعلامات[2]، فالدلالة في مفهومها العام هي كون الشّيء بحالة يلزم به العلم بشيء فالشّيء الأوّل هو الدّال، والثّاني هو المدلول.

1– ينظر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، ص/ 28.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/ 28.

2-1 مناهج علم الدّلالة والمعجمات الحديثة:

يتحدّث "محمود حجازي" عن مناهج علم الدلالة قائلا: يتمّ البحث الدّلالي بمناهج أربعة:

1- منهج علم الدّلالة الوصفي: ويعرّفه بأنّه جزء من الدّراسة اللّغوية الوصفية وهي الدّراسة الّتي تبحث عن لغة واحدة أو لهجة واحدة في زمن بعينه أو مكان بعينه، وعلى هذا فإعداد دراسة دلالية لعربية الشعر الجاهلي أو دراسة دلالية للقرآن الكريم تعدّ من الدراسة الوصفية.

2- منهج علم الدّلالة التّاريخي: ويقول حجازي بأنّه جزء من الدّراسة اللّغوية التّاريخية يبحث عن لغة واحدة، أو لهجة واحدة دراسة تاريخية عبر القرون، ويرتبط بالمعاجم التاريخية أي معاجم اللّغة الواحدة عبر القرون.

3- منهج علم الدّلالة المقارن: هو جزء من الدّراسة اللّغوية المقارنة، ويمثّل له"حجازي" بالدّراسة الدّلالية في مفرد اللّغات السامية بالمنهج المقارن ؛إذ يعني دراسة هذه المفردات في كلّ اللّغات السامية لتعرف المعنى الأقدم ولتحديد مسار التغيّر الدلالي لهذه المفردات في كلّ لغة من هذه اللّغات، ويرتبط بالمعاجم التأصيلية التّي توضّح أصول المفردات [1].

4- علم الدّلالة التّقابلي: ويرى "حجازي" أنّه جزء من الدّراسة اللّغوية التّقابلية، فالبحث الدّلالي التّقابلي ينظر في المستوى بين لغة ولغة، أو لهجة، محددا الفروق الدّلالية بين المفردات في كلتا اللّغتين ويحدّد الجانب الدّلالي من الصعوبات في اكتساب اللّغة الثّانية، ويساهم في إعداد المعاجم المزدوجة[2].

---

1 – ينظر: مدخل إلى علم اللّغة، محمود فهمي حجازي، ص/131 .132.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/ 132.

إنّ ما ذكره "محمود حجازي" سابقا يتمحور في علاقة الدّلالة بمفهومها العلمي مع علم اللّغة حيث نجد أغلب مؤلفات علماء اللّغة تتحدث عن ارتباط المعنى أو الدلالة باللّسانيات دون تحديد المناهج التّي ذكرتها الدراسة، إنّما يكتفي كلّ لغوي بالتطرّق إلى تكامل المستوى الدّلالي مع مستويات التّحليل اللّغوي الأخرى(الصرفي، النحوي، المعجمي) أحيانا، أو الاقتصار على منهج واحد أو اثنين بالشّرح والتحليل.

ف"تمام حسان" مثلا يتحدّث عن علم الدّلالة التّاريخي والوصفي قائلا: «والواقع أنّ علم الدّلالة التّاريخي يدرس تغيرّ المعنى من عصر إلى عصر، وأنّ علم الدّلالة الوصفي يدرس المعنى في مرحلة معيّنة من مراحل تاريخ اللّغة، فالأوّل دياكروني على حد تعبير "دي سوسير" (ت1913م) والثاني سيكروني؛ أي أنّ الأوّل يدور حول التغيّرات المعنوية، والثاني حول العلاقات المعنوية، أو بعبارة أخرى يدور الأوّل حول المعنى والثّاني حول المعنى الثابت»[1].

وبما أنّ علم اللّغة يعني الدراسة العلمية للغة وتحليلها صرفيا، ونحويا ،ودلاليا، فإنّ علم الدّلالة هو جزء من اللسانيات وفرع منبثق عنه يهتم بتتبع دلالات الألفاظ، فيحتاج في ذلك إلى مناهج البحث اللغوي التاريخي والمقارن، والوصفي والتقابلي، ويظهر الاتصال بين الدّلالة ومناهج البحث اللّغوي من خلال المفاهيم المقدمة لكل منهج عند الباحثين في اللّغة، فالدكتور" علي زوين" مثلا يعرّف المنهج الوصفي قائلا: بأنّه يعنى بوصف اللّغة من حيث هي تنظيم قائم بذاته، وبيّن في هذا أنّ "دي سوسير" (ت1913م) قال: أنّ موضوع الدراسة اللّغوية الوحيد والحقيقي هو اللّغة الذّي ينظر إليها كواقع قائم لذاته ويبحث فيها لذاتها [2]، وهو بذلك يحدد مستويات التحليل اللّغوي الصرفية

1– مناهج البحث اللغوي، تمام حسان، مكتبة أنجلو مصرية، مصر، ط1، 1990، ص/240.

2–ينظر: مناهج البحث اللغوي، علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1، 1986، ص/10.

والنحوية، والدّلالية بعيدا عن النّظرة المقارنة والتّاريخية مع لغات أخرى، أمّا عن المنهج الدّلالي التّاريخي فيقول: "علي زوين" : «بأنّه المنهج الذّي يعنى بالتغير الدّلالي للغة، ومراحل تطور لغة واحدة أو مجموعة من اللّغات عبر مسيرتها»[1] .

ويضيف إلى هذا الطرح بأنّ علم الدّلالة أو علم المعنى من الفروع الأساسية في البحث اللّغوي التاريخي وبخاصة ما تعلّق منه بالمفردات وأصولها التّاريخية الاشتقاقية، وتغيّرها الدّلالي في المراحل المختلفة من عمر اللّغة المعنية بالدّرس والبحث، ولا يستغرب "علي زوين" من أن تبدأ أصول حضارية في التغيّرات الدّلالية والاشتقاقية ممّا يهيأ لفرع خاص بالبحث الحضاري اللّغوي، ويُثبت ذلك من خلال شواهد كثيرة في مختلف اللّغات المتطورة، والّتي صلح للبحث في هذا الجانب الهام من علم اللغة التاريخي، لذا على الباحث أن يجد أسبابا تاريخية وحضارية مقنعة وصحيحة قدر الإمكان لكلّ كلمة يخضعها للبحث الدّلالي، فكلمة (***Money***)مثلا تعود إلى الكلمة اللاتينية (***Moneo***)، ذلك لأنّ النقود كانت تضرب في روما في معبد للآلهة[2].

وعن المنهج التقابلي يقول "عبد القادر عبد الجليلّ: «يعتبر ميدانه تطبيقيا بحتا يهدف إلى المقابلة، ويعتمد على المنهج الوصفي موظفا نتائج بحوثه في مجال علم اللّسان التطبيقي»[3].

كما أشار "عبد القادر عبد الجليل" إلى أنّ المنهج المقارن الّذي اتّضح مع ظهور اللّغة السنسكريتية التّي كانت حافزا للدراسات المقارنة، يقوم على الدّراسة النّحوية والصّرفية، والدّلالية

1– مناهج البحث اللغوي، علي زوين، ص/ 36.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/38.

3– علم اللسانيات الحديثة، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمان، ط1، 2002، ص/132.

مقارنة تجري بين لغتين أو أكثر من فصيلة لغوية واحدة كالفصيلة السامية مثلا، فتهتم بدراستها من حيث الأصوات وتشكيلاتها، وبنائها ومخارجها، وصفاتها ووظائفها، ومن نتائج هذا المنهج إعادة بناء وتقوية النصوص اللّغوية غير الموثوق بصحتها، والتّي عالجت الكثير من الظواهر اللغوية وقدمت الأعمال الأدبية واللغوية، وتسهيل البحث في ميدان الفصائل اللّغوية وروابطها التركيبية، وصولا إلى اللّغة الأم[1].

ومنه يمكن القول بأنّ لعلم الدّلالة ارتباط وثيق بعلم اللّغة باعتباره فرعا خاصا منه، وبالنظر إلى مناهج البحث اللغوي التّي تعنى بالجانب الدّلالي بالدرجة الأولى.

2/ تطوّر الاهتمام بالدّلالة:

يُلخّص "محمود حجازي" المسار التّاريخي لعلم الدّلالة من خلال طرح بعض الأفكار الّتي تعنى بتتبّع الاهتمام بالدّلالة عند الغربيين والعرب القدامى قائلا: يعدّ الاهتمام بالدلالة من أقدم الاهتمامات الفكرية عند الانسان، إذ بدأ عند اليونان بطرح عدد من التساؤلات الفلسفية حملت عدة قضايا لها صلة بالدلالة في مقدمتها: هل علاقة اللفظ بمعناه طبيعية أم مجرد تواضع وعرف إنساني؟ وبدأ الحديث عن التسمية والمسمى والعلاقة بينهما في اتجاهين، فثمة قائل بأن العلاقة طبيعية ولا تنفصم فلكلّ كلمة دلالتها ولكل مسمّى تسميته، فإن صحّ هذا وكان لكلّ مسمّى تسميته طرحت بالضرورة قضية التّرادف[2].

1– ينظر: علم اللسانيات الحديثة، عبد القادر عبد الجليل، ص/134.

2– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/134.

ويضيف "محمود حجازي" إلى ما سبق قوله بأنّ الرأي المضاد يقول أنّه لا توجد علاقة طبيعية بين التّسمية والمسمى، أي بين اللّفظ وتلك الدّلالة ولذلك فليس ثمة ما ينفي وجود التّرادف وتوسع دائرة هذا النّقاش إلى "أفلاطون" الّذي طرح سؤالا حول اللّغة والمعرفة: فهل المعرفة الحقيقية للأشياء الممكنة عن طريق اللّغة أم لا؟ وهنا يرى "حجازي" بأنّ "أفلاطون" أقرّ بعلاقة التسمية بالمسمى ولكنّه يؤكّد على أهميّة العرف ودوره في تثبيت هذه العلاقة وإكسابها بعدا اجتماعيا، ومن هذا الجدل طرحت قضايا دلالية كثيرة في عهد مبكر[1].

وفي نفس الموضوع يؤكّد "حجازي" أنّ "أرسطو" أثبت بأنّ الكلمة ليست مجرد أصوات منطوقة المعنى جزء منكسر منها، فقسّم أنواع الكلام على أساس دلالي، فالاسم والفعل لهما في تقسيمهما معنى على عكس الحرف فليس له معنى في ذاته، فالفرق بين الاسم والفعل يرجع بدوره إلى أمور دلالية من حيث استقلالهما أو ارتباطهما بالزمن، وظل هذا التقسيم مؤثّرا في الحضارة الأوروبية لسنوات عديدة وبتقدم الزمن تغيّرت اللّغة اليونانية، فكانت قضية التّغير الدّلالي موضع اهتمام "برقلس" (***Broklos***)في القرن الخامس ميلادي، وفُسّر بالتّغير الحضاري أين اتخذ عدة أشكال منها المجاز، وتوسيع المعنى، وتخصيص المعنى[2].

وينتقل "حجازي" للحديث عن الدلّالة عند العرب قائلا: أمّا عند العرب فكان الاهتمام بالقضايا الدلالية في إطار الحضارة العربية الإسلامية كبيرا لعدة أسباب، جلّها ينصب في إطار تحديد الدلالة للألفاظ لإعداد المعاجم عند اللغويين، أمّا البلاغيون فقد شغلوا بقضية الحقيقة والمجاز وذهب

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/134.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/134.

الأصوليون إلى بحث قضية الدلالة في مقدمات كتب علم أصول الفقه، باعتبار الدلالة وسيلة لفهم النصوص، واستخراج الأحكام، فتفرعت الاتجاهات الدلالية والمعجمية ،إذ أنّ العمل المعجمي كان سابقا عندهم من إعمال الفكر في القضايا النظرية[1].

وعن قضية الحقيقة والمجاز عند العرب يقول" حجازي" بأنّ المجاز هو المعنى الجديد المخالف لمعناه الحقيقي لكنّ المشكلة هنا حسب رأيه أنّهم لم يعترفوا بالتّغير اللغوي ولم ينظروا في إمكان جواز المجاز ليكون سبيلا واضحا لإحداث التغير الدلالي، وظهر ذلك من خلال بعض الكتب في لحن العامة مثل "رسالة ما لحن فيه العامة" للكسائي (ت189 هـ) الذي اعتبره لحنا وخطأ، وينبغي أن تستخدم المفردات لمعناها القديم، وبمعناها القديم[2].

و يتوافق ما جاء به "محمود حجازي" حول تطور الاهتمام بالدّلالة عند الغربيين والعرب مع كثير من علماء اللّغة كدراسة "أحمد مختار عمر"[3].

أمّا عن مسألة الحقيقة والمجاز فتعتبر أهمّ قضيّة استقطبت البحوث الدّلالية، وجعلت الكثير من علماء اللّغة يتحدثون عنها، ويسترسلون في تبيان أصلها وواقعها في اللغّات عامة، وفي اللّغة العربية خاصة.

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/135.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/ 136.

3- أنظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص/ 17-23.

ويشرحها "منقور عبد الجليل" قائلا: يوصف الرّصيد اللّغوي باللامتناهي بناءً على تداخل البنى التّعبيرية بين حقولها الدّلالية، وتتراوح هذه البنى عند الاستعمال في مدّ وجزر بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي، ذلك أنّ مرونة النّظام اللّغوي تسمح بوجود هذا التّداخل المستمر، لتغدو الدّلالة المجازية بالاستعمال المتداول دلالة حقيقية تعايش الدّلالة الأصلية القديمة، فتخرج عن مجالها الاستثنائي إلى مجال الاستعمال الحقيقي، وهذا ما تقتضيه بنية اللّغة الّتي تنزع إلى التّجدد والتّطور، فالعبارات كلمّا كثر دورانها على الألسن بدأت مفهوماتها المحدّدة تتّسع، وقد تنحرف إلى مدلولات مغايرة من بعض الوجوه لمدلولها القديم[1].

ويؤكّد "منقور عبد الجليل" أنّ صورة الدلالة الجديدة تحمل سمات الدّلالة القديمة، بحكم أنّها كانت دلالة أصلية حلّت مكانها الدّلالة المجازية الّتي قد تنزاح أمام حكم الاستعمال اللّغوي لتنتقل إلى مجال دلالي آخر، فالعلاقة الّتي تربط الدّلالة الحقيقية بالدّلالة المجازية لا تخرج عن تلك الأنساق الدلالية العامة التي تربط الدال بمدلوله[2] .

ويبيّن" منقور عبد الجليل" أنّ البحث في دلالة المجاز هو بحث في معنى المعنى، إذ أنّ مدلولا أولا وهو الدّلالة الحقيقية يقود إلى مدلول ثان وهو الدّلالة المجازية، والأنساق الدّلالية الّتي حدّدها علماء الدلالة ثلاثة: دلالة المطابقة و دلالة التضمن، ودلالة الالتزام، ويوضّح أصناف هذه الدلالات

1– ينظر: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، اتحاد كتاب العرب، دمشق، ط1، ص/73.

2 – ينظر : المرجع نفسه، ص/74.

في المجاز بأنواعه، وهو يشمل كل لفظ أو تركيب حوّل من معناه الأصلي وبقيت تربطه معه علاقات تُحدّد عن طريق قرائن ذكرها علماء البيان والبلاغة، كالكناية ومختلف الصور البيانية الأخرى[1].

ويمكن التّمثيل لدلالة المطابقة على حدّ تعبير "منقور عبد الجليل" بالكناية، فالمدلول الأوّل لها أصلي مقصود مع المدلول الثّاني المجازي، أمّا دلالة المجاز ذي العلاقة الجزئية حيث يذكر المعنى الجزئي ويراد به المعنى الكلّي فهي دلالة التّضمن، وعلاقة الصفة ذاتها أو الصّفات بالمدلول الثاني هي علاقة التزام نحو قولنا: "رأيت أسدا" في المعركة، فعلاقة الأسد هنا هي الشجاعة، وهي الدّلالة المرادة باعتبارها علاقة تضمّن من جهة، وعلاقة التزام من جهة أخرى إذا اعتبرت الشّجاعة أحد المقومات الأساسية للأسد[2].

ويمكن أن نخلص إلى أنّ الدّلالة من أقدم القضايا الّتي شغلت بال اللّغويين والمفكّرين منذ عصور طويلة، لتمّر بمراحل طويلة حتّى وصلت إلى ماهي عليه الآن.

3/ البحث الدلالي الحديث بين النظرية والتطبيق المعجمي:

يؤكد "محمود حجازي" بأنّ البحث الدّلالي قد حقّق نتائج كثيرة منذ القرن التّاسع عشر بمناهج متعددة، إذ يعدّ بحث الدّلالة في إطار المدرسة التّاريخية بداية البحث الدّلالي الحديث مع الباحث الألماني "رايسيج" (***Reisig***) الّذي قال بفكرة التّغير الدّلالي الّتي تقوم على عدة اتجاهات وأكدّ على ذلك من خلال:

1- ينظر: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، ص/73.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/ 75.74.

_تخصيص الدّلالة أي إطلاق الكلمة ذات المعنى العام على معنى خاص مثل كلمة "مدرسة" سابقا أطلقت على جميع مؤسسات التّعليم، والآن تخص التّعليم العام المهني.

–تعميم الدلالة: بمعنى إطلاق الكلمة ذات المعنى الخاص على معنى عام.

–التّعبير بالكلمة الدالة على العضو لتدّل على أثر مثل كلمة (اللّسان) دلّت على عضو في الفم ثم على ما يحدثه هذا العضو من أصوات تكوّن كلمات، فتؤلف جملا تحمل معنى علم اللّغة.

– التّعبير بالكلمة الدّالة على الشّيء المادي لتدلّ على تصوّر معنوي مثلا: هذه الفكرة ثمرة جهد فكلمة ثمرة تدّل على النتيجة[1].

وتؤكّد الدّراسة أنّ اللّغويين اهتمّوا في الخمسين عاما الماضية بمحاولة التعرّف على طبيعة الدّلالة من داخل البنية اللغوية مع ربطها بالعوامل الخارجية، وتتلخص أهم هذه الجهود في:

1– الثّالوث الدّلالي: وقد جاءت هذه الفكرة حسب رأي "حجازي" في كتاب الباحثين *Richards* و *Ogden)* حيث يقولان بأنّ الصيغة اللغوية (الكلمة) تثير في العقل صورة ذهنية تشير إلى ماهية خارجية، وهذا الطرح قديم في التّراث العربي، فقد ذكر "فخر الرازي" بأنّ اللفظ يتغير حسب تغير الصورة في الذهن، فإن من رأى شخصا من بعيد وظنه شجرة أطلق عليه لفظ شجرة أي أنّ العلاقة غير مباشرة بين اللفظ والماهية الخارجية، ولكن العلاقة مباشرة بين اللفظ والصورة الذهنية[2].

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/137.

2– ينظر : المرجع نفسه، ص/ 140.

2 – الوظيفة الدّلالية وسياق الموقف: يرى "حجازي" أنّ "فيرث" أكّد على أهمّية التّحليل الدّلالي في البحث اللّغوي بكل مستوياته، والمعنى عنده مجموعة من الوظائف الّتي تقوم بها الصيغة اللغوية وهي:

أ– الوظيفة الصّوتية: مثال ذلك التمييز بين الوحدات الصوتية والصور الصوتية على أساس صوتي.

ب–الوظيفة الصرفية: ومعناه وجود ارتباط بين الصيغة اللغوية والدلالة مثال ذلك أوزان الأفعال وارتباطاتها الدلالية[1].

ج– الوظيفة النحوية: ويُعنى بها بحسب "حجازي" ارتباط تراكيب بأعيانها بدلالات محدّدة، فالجملة الشّرطية لها تراكيبها وكذلك الاستفهامية.

د– الوظيفة المعجمية: وهي الدّلالة الّتي يحدّدها سياق الموقف الّذي تستخدم فيه الكلمة، وهكذا جعل "فيرث" المعنى قسيما للشكل اللغوي وجعله محورا أساسيا في التحليل في كل المجالات[2].

إنّ ما تحدّث عنه "حجازي" سابقا يوافق ما ذكره غيره من اللّغويين في مؤلّفاتهم عن ظاهرة التّطوّر الدّلالي، غير أنّ هناك من يضيف بعض الظواهر الأخرى، كـ" إبراهيم أنيس" الّذي يقول: وإذا صّح أنّ نشبه ظاهرة التّطور في الألفاظ بالعلّة الّتي قد تعتري الكائن الحي، فعلينا أن نبيّن أعراضها ومظاهرها، وتكاد تتلخص تلك الأعراض والمظاهر في الأمور الآتية: تخصيص الدلالة إذ يتحدث المناطقة والفلاسفة عن دلالة اللفظ، ويسمونها بالدّلالة العامة لأنّها تنطبق على كل فرد من طائفة كبيرة، ويضعونه حينئذ بأنّه كليّ مثل كلمة "شجيرة" الّتي تطلق على كل ما في الكون من

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/141.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/ 142.

الأشجار وإذا خصصنا الدلالة كقولنا "شجرة البرتقال" فإنّنا نستدعي آلاف أو ملايين من أنواع الأشجار الأخرى[1].

أمّا عن تعميم الدّلالة فيقول "إبراهيم أنيس": وهو أقل شيوعا في اللغات من تخصيصها ويشبه ما نلحظه لدى الأطفال حين يطلقون اسم الشيء، على كل ما يشبهه الأدنى ملابسة أو مماثلة وذلك لقصور محصولهم اللّغوي، وقلة تجاربهم مع الألفاظ، فقد يطلق الطفل لفظ "الأب" على كل رجل يشبه أباه في زيه أو قامته، وكذلك في العربية اسم "حاتم" للشخص الكريم المضياف، وعن انحطاط الدلالة يقول: وكثيرا ما يصيب الدلالة بعض الانهيار أو الضعف، فنراها تفقد شيئا من أثرها في الأذهان، أو تفقد مكانتها بين الألفاظ الّتي تقال من المجتمع، وتمثل كذلك كلمة "كرسي" الّتي استعملت في القرآن الكريم بمعنى "العرش"، غير أنّ هذه الكلمة أصبحت الآن تطلق على "كرسي المطبخ أو المقعد"[2].

ويتابع "إبراهيم أنيس" حديثه عن رقي الدّلالة قائلا: فكما تنحطّ الدلّالة في الألفاظ قد تقوى في ألفاظ أخرى، لهذا يذكر حديث "فندريس" أنّ لفظ "مارشال" قد انحدر إلينا من خادم الاسطبل إضافة إلى ما يسمى بتغيّر مجال الاستعمال أو المجاز، وتتلخص دوافعه ومبرراته حسب رأي "إبراهيم أنيس" في الأحوال تتمثّل في توضيح الدلالة وجعل الصورة الذهنية من الجلاء، والصقل بحيث لا تترك مجالا للوهم أو الشك، ويكون هذا عادة حين تنتقل الدلالة المجردة إلى مجالات الدلالات المحسوسة الملموسة رقي الحياة العقلية، ويجمع الباحثون في نشأة الدلالة أنّها بدأت بالمحسوسات، ثم

1– ينظر: دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ط5، 1984، ص/152.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص/160.

تطورت إلى الدلالات المجردة بتطور العقل الإنساني ورقيّه، فكلّما ارتقى التفكير العقلي جنح إلى استخراج الدلالات المجردة وتوليدها والاعتماد عليها في الاستعمال[1].

وعن إشارة "محمود حجازي" إلى الوظائف الدّلالية وسياق الموقف، فإنّه أعطى مفهوما للوظائف الدلالية وفق مستويات التّحليل اللغوي(الصوتي، النحوي، الدلالي، المعجمي)دون التطرق إلى سياق الموقف الّذي يعتبر من المصطلحات الأساسية المكونة للمعنى، والّذي يعرّفه" محمد محمد يونس" بقوله :ويمثل سياق الموقف كل ما يقوله المشاركون في عملية الكلام وما يسلكونه، كما يشكل الخلفية الثقافية بما تتضمنه من سياقات خبرات المشاركات، وبيّن أنّ "فيرث" (***Firth***)أشار إلى أنّ كل إنسان يحمل معه ثقافته وكثيرا من واقعه الاجتماعي حيثما حلّ[2].

وبالتالي فهناك تكامل بين مستويات التّحليل الدّلالي، ومستويات التّحليل اللّغوي الّتي تمكّن من تحديد الوظائف الدلالية وفق المستوى الصرفي والنحوي والمعجمي، وربط كل ذلك بسياق الموقف الذي تتم فيه عملية الكلام.

4 / العلاقات الدلالية (*Semantic Relations*):

إنّ العلاقات الدلالية بين المفردات في اللغة الواحدة متنوعة منها علاقة الترادف وعلاقة الاشتراك اللفظي وعلاقة التضاد...الخ.

1- ينظر: دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس، ص/ 161.

2- ينظر: المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، ص/121.

4-1 الترادف (*Synonymy*): لقد أقرّ "حجازي" في هذا المبحث" أنّ الفلاسفة اليونان هم أوّل من أثار قضية الترادف، فالعلاقة بين التسمية والمسمى كانت موضع البحث والجدل، والأشياء المادية الموجودة في الواقع الخارجي محددة والشيء الواحد له أكثر من تسمية، وعلى ذلك فهناك ترادف والّذي يعني وجود كلمتين أو أكثر بدلالة واحدة؛ أي يشيران إلى شيء واحد وانتقلت هذه القضية إلى المفكرين العرب من لغويين وغير لغويين، وقال بعضهم بوجوده في العربية، غير أنّ الرّأي السائد لديهم ،هو أنّ التّرادف الكامل غير موجود[1].

كما بيّنت هذه الدراسة أنّ المطابقة الكاملة بين دلالة كلمة ودلالة أخرى ضرب من المبالغة وسادت فكرة أنّ الترادف تقارب في الدّلالة وليس تطابقا، ورأت أيضا أنّ أهمّية التّرادف في العمل المعجمي، تتمثّل في شرح معنى الكلمة في المعجم بكلمة أخرى؛ وهذا يعني أنّ الكلمتين بمعنى واحد وقد نظر الباحثون في المترادفات محاولين تصنيف ألفاظهما في مجموعات، وهذا ما أقرّت به الدراسة:

-التّرادف بين مجموعة ألفاظ دخيلة ومجموعة ألفاظ موروثة، ففي اللّغة العربية توجد ثنائيات ترادف بين لفظ دخيل ومقابلة العربي، فجهاز التّلفون (***Telephone***) عُرف بهذه الكلمة الأوروبية الأصل،وعُرِّبت بكلمة "الهاتف"، وهاتين الكلمتين مستخدمتين (...) في البيئة اللّغوية العربية[2].

-الترادف بين لفظين من مستويين مختلفين، أو ألفاظ من بيئات لغوية مختلفة، ويمثّل "حجازي" لذلك بـ "فصل الخريف" والّذي يسمى في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض المناطق في غرب بريطانيا

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/144.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/ 146.

(Fall)، ولكنّه يسمى في مناطق اللغة الانجليزية (***Autumn***)،والكلمتان مترادفتان لأنهما تدلان على المعنى نفسه[1].

4-2 الاشتراك اللفظي وتعدد المعنى(*Homonymy et polysemy*):لقد أشار "محمود حجازي"في هذه القضية إلى المشترك اللّفظي و تعدد المعنى على أنّهما مصطلحان مختلفان يجعلهما بعض الباحثين موضوعين مستقلين، وهناك من يجمع بينهما، ويتفق المصطلحان في دلالة كلمة واحدة على مدلولين اثنين، وهذه الظاهرة عكس التّرادف؛ فكلمة "عين" تعني في العربية (عين الإنسان وعين الماء، وعين الإبرة، وعين الجاسوس) وكل هذا يسمى بالمشترك اللفظي [2].

أمّا تعدد المعنى فهو عند "محمود حجازي" يعني أنّ الكلمة واحدة ولكنها ذات معنيين أحدهما هو المعنى الحقيقي والآخر هو المعنى المجازي، وبعض اللّغويين يجعل الحد الفاصل بين الاشتراك اللّفظي وتعدد المعنى موضوعا في تاريخ اللّغة، والمشترك اللفظي من هنا؛ يعني أنّ كلمتين مختلفتين تغير نطقهما عبر الزمن وأصبحتا تنطقان نطقا واحدا، مثل: ***(See)*** *يرى* ، ***و(Sea)*** *بحر*، فالنّطق واحد والمعنى مختلف وهذا من المشترك اللفظي لتعدد الأصول[3].

والفرق بين الاشتراك اللفظي وتعدد المعنى عند" محمود حجازي" متعلق بتاريخ الكلمة وله أثره في العمل المعجمي، فالدّلالتان المختلفتان لصيغة صوتية واحدة تُعدّان كلمتين مختلفتين في إطار المشترك اللّفظي، فيكون لهما في المعجم مدخل واحد ويقوم التّمييز بين هذا وذلك بوسائل تأصيلية

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/147.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/ 148.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص/ 148. 149.

اشتقاقية، فكثيرا ما تكون الصّيغة اللّغوية الواحدة ذات الدّلالتين من أصلين مختلفين يحمل كل أصل منهما إحدى الدّلالتين ومثال ذلك في العربية: كلمة الكلية في "عبارة كلية الآداب" تختلف دلالتها عن عبارة قضية كلية، المعنى الأوّل دال على مؤسسة أكاديمية تخصصية أو(...) على جزء من الجامعة، والمعنى الثاني دال على العموم والشّمول[1].

و نبّه "حجازي" في المعنيين المذكورين سلفا، أنّه لا توجد علاقة بينهما، و قال: يمكن أن نقول: « بأنّهما كلمتان مختلفتان اتفقتا –فقط–في الصيغة اللغوية، وهذا يقوم على أساس أنّ الأولى مأخوذة من كلمة (*Collage*)الانجليزية، والكلمات الأوروبية المماثلة لهما في الأصل، للدلالة على المدرسة الثانوية أو المدرسة العليا، والثانية مأخوذة من المادة السامية القديمة الممتدة عبر القرون في العربية واللّغات السّامية الحديثة، وهي مادة (ك،ل، ل) الدالة على العموم والشمول »[2].

4–3 التخالف (***Antonymy***): لقد أشارت هذه الدراسة أنّ التّخالف يعدّ من أهم العلاقات المحددة لدلالة الكلمة، والتعّرف على الكلمات الواقعة مع كلمة أخرى في علاقة تخالف يحدّد لنا دلالات هذه الكلمة عن طريق ثنائيات التّخالف، فكلّ ثنائي يمكن أن يرشدنا إلى معنى من معاني الكلمة، ومثال ذلك "كلمة ساعة"، فيمكن أنّ تكون في الثنائيتين التاليتين: "ساعة/ دقيقة وساعة/ منبه"، فالّتخالف الأوّل يدخل في معنى الساعة باعتبارها وحدة زمنية تخالف– أيضا– اليوم والشهر

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي ص/ 149.

2– المرجع نفسه، ص/ 149.

والسنة، أمّا التّخالف الثاني يدخل في معنى الآلة المحددة للزمن، وهنا تأتي ساعة (الحائط أو اليد أو الجامعة)في مقابل المنبه[1].

و التّخالف حسب "حجازي" ليس دائما ثنائي العناصر، فهناك حالات كثيرة ليس من الممكن وجود هذه الثنائيات، بل تكون الكلمة في مجموعة دلالية ذات علاقة تخالف، فالألوان تكون مجموعة دلالية في كل لغة من اللّغات، والّذي يحدد كون العناصر المكونة للمجموعة الدلالية في علاقة تخالف هو أنّ يكون وجود عنصر منها نافيا لوجود باقي العناصر، فإذا وصف شيء ما بأنّه أزرق فمعنى ذلك أنّه ليس "أبيضا وليس أسودا وليس أحمرا" [2].

ومما يحسن القول هنا أنّ ما ذهب إليه "محمود حجازي" يكاد يتّفق مع كثير من علماء اللّغة في قضية العلاقات الدلالية، فالكلّ يتحدث بأنّ هذه العلاقات متنوعة، فيذكرون منها التّرادف وتعدد المعنى والاشتراك اللفظي، والتّخالف، غير أنّ بعضهم يضيف علاقة الدال ذو المدلول الواحد، وهذا لم يذهب إليه "حجازي"، ونذكر من بينهم دراسة "أحمد محمد قدور" والدكتور "حسام البهنساوي".

لقد ذهب "أحمد محمد قدور" إلى دراسة العلاقات الدلالية كما ذهب إليها "حجازي"، غير أنّه أضاف علاقة الدال ذو المدلول الواحد وعلاقة التضاد، ويمكن تفصيل ذلك كالآتي:

1- الترادف: لقد عرّفه "أحمد محمد قدور" بقوله هو تعدد الدوال التي تشير إلى مدلول واحد وهذا ما يعرف عنده بالترادف الكامل، غير أنّ الرأي السائد لدى اللغويين قديما وحديثا ينكر وجود

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/ 150.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/ 151.

الترادف الكامل، على حين أنّه يميل إلى أنّ الترادف ليس إلا ضربا من تقارب الدلالة ،بسبب وجود تشابه بين المدلولات، وقد بيّن أيضا، أنّ "أولمان" ذكر في هذا الصدد، أنّ الترادف التام نادر الوقوع، لأنّ ذلك يفترض التماثل التام في جميع السياقات، وهو أمر غير وارد فعلا، وإذا ما حدث هذا فإنّه تظهر بالتدريج فروق معنوية دقيقة تجعل كل لفظ يستقل بجانب من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد[1].

وهناك أسباب كثيرة تعمل على إبراز هذه العلاقة الدلالية، وهذا ما وضّحه "أحمد محمد قدور" وأهمها: السبب المعجمي الّذي يشرح معنى الكلمة في المعجم عادة بكلمة أخرى والمعنى هنا واحد وهناك سبب آخر يتعلق بطبيعة النّظر إلى المدلول، فقد يبدوا للشّيء المسمى وجوها وصفات كثيرة ويمكن أن يسمّى بأكثر من صفة من صفاته، وأن يُشتقّ له من الألفاظ كلمات متعدّدة تبعا لتلك الوجوه والصّفات، ومن ذلك تسمية (الدار منزلا وبيتا ومسكنا)، فالدار سُمّيَت بذلك لأنّها مستديرة في الأصل وسُمّيت منزلا لأنّها مكان النّزول للمسافر البدوي، وسُمّيت مسكنا لأنّها موضع السّكينة والاستقرار، وسُمّيت بيتا لأنّها مكان البيتوتة، فكلّ لفظ من هذه الألفاظ يدلّ على المقصود نفسه (...)[2].

2-تعدّد المعنى: إنّ " محمود حجازي" جعل تعدد المعنى والمشترك اللّفظي في عنصر واحد، في حين تحدث "أحمد محمد قدور" على كل منهما على حدى، فتعدد المعنى عنده هو الّذي يطلق على الدّال الّذي يكون له أكثر من مدلول، ومن الشّائع أنّ هذا النّوع دُرس تحت مصطلح المشترك غير أنّ المحدثين مالوا إلى التّفريق بين شكلين من أشكال المشترك هما: تعدد المعنى والمشترك اللّفظي، ويلاحظ

1- ينظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ص/371.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/371.

الدّارس أنّ هناك اتّفاقا عاما على الإقرار بوجود تعدّد المعنى؛ لأنّ المعاني غير متناهية، على حين أنّ الألفاظ متناهية ولأنّ وجود كلمة مستقلّة لكلّ شيء من الأشياء الّتي تناولها في الحياة أمر صعب[1].

فتعدد المعنى عند "أحمد محمد قدور" هو الّذي يلبي الحاجة المتجددة للدلالة على معانٍ وأشياء، تتوالد باستمرار عبر تطوّر الزمان وتعدد المكان واختلاف شروط الحضارة، واستعمال الكلمات تدّلّ على عدّة معانٍ، تعّبر عن اقتصاد لغوي يسعى إليه أبناء اللغة[2].

3 -المشترك اللفظي: لقد فرّق "أحمد محمد قدور" بين المشترك اللفظي وتعدد المعنى، وذكر أنّ تعدد المعنى يشير إلى كلمة واحدة لها أكثر من مدلول مثل كلمة (عين)، أمّا المشترك اللفظي يدلّ على اتفاق في اللفظ مشافهة أو في الكتابة(...) ، وقد نشأ المشترك اللفظي عن طريق تلاقي أصول عدد من الكلمات بعضها أصيل وبعضها دخيل، وفي العربية مثلا كلمة (السور) الّتي تدل على الحائط والكلمة هنا عربية الأصل وتدلّ على الضيافة بتقديم الطعام، والكلمة هنا فارسية دخيلة اتّفقت لفظا وخطّا[3].

الفرق إذا بين تعدّد المعنى والمشترك اللّفظي حسب "أحمد محمد قدور" هو بين وجود كلمة واحدة في تعدّد المعنى تَطوّر معناها عن طريق الاستعمال أو المجاز، حتى صار لها معنيين أو أكثر من

1-ينظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ص/374 .

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص/374.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص/377. 378.

جهة، ومن جهة أخرى وجود كلمتين أو أكثر من أصول مختلفة تلاقت في النّطق أو في الكتابة، أو في كليهما معاً، فظهر من ذلك اتّفاق ظاهري في الصيغة[1].

4 –التضاد: (***Antonymie***): وهو أن يكون للدال الواحد معنيان متضادان، لذلك عدّه اللغويون نوعا من المشترك بوجه عام(...) ، فالتضاد يكون ناشئا من تطور في المعنى، وإمّا من تطور في اللفظ وأشار "احمد محمد قدور" إلى أنّ هناك عدّة أسباب تبرز الأضداد في اللغات جميعا، منها ما يتصل باللهجات، وقد نبّه اللغويون العرب على هذا السبب، فكلمة (السّدفة) عند بني تميم، تدلّ على الظلمة، أمّا عند قيس تشير إلى الضوء[2].

وفرق "أحمد محمد قدور" بين التضاد والتخالف، فقال: التضاد «يدل على لفظ أو دال واحد له مدلولان متضادان (...)،والتخالف (التعاكس) هو وجود كلمتين مختلفتين لفظا، متضادتين معنى نحو: واسع/ ضيق، وشاب/ مسن، وكبير/ صغير(...)»[3].

5 –الدال ذو المدلول الواحد: (***Monosémie***): ويُعرف عند "احمد محمد قدور" بأنّه الدال الذي لا يقابله سوى مدلول واحد، وتكون العلاقة بينهما ثابتة، ويمثل هذا النوع معظم اللغة، وأنّ

---

1 – ينظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ص/379.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/379.

3– المرجع نفسه، ص/381.

اللغويين العرب دعوا هذه العلاقة بالتباين وسمّوما تنطبق عليه بالمتباين[1]، أمّا "حسام البهنساوي" فقد تطرق إلى نفس الطرح الذي ذهب إليه "محمود فهمي حجازي" [2].

وبناء على ما ذكرناه آنفا يتضّح أنّ العلاقات الدلالية مصطلح حديث، يدّلّ على العلاقات بين الكلمات من نواح متعددة كالترادف والاشتراك اللفظي، وتعدد المعنى والتضاد وغير ذلك، وتبيّن أنّ معنى الكلمة لا يتضّح إلّا من خلال علاقاتها مع الكلمات الأخرى ضمن الحقل الذي تنتمي إليه.

5 / أنواع المعنى والسياق:

5–1 أنواع المعنى: لقد استقرّت لأنواع المعنى مجموعة من المصطلحات أهمّها:

5–1–1 المعنى الإشاري (*Ostensive meaning*): عرّفه "حجازي" بقوله: هو «المعنى الّذي يمكن إيضاحه بالإشارة إلى الشّيء المدلول عليه، فإذا سئل أحد وهو راكب قطارا عن الحصان فأشار من النّافذة قائلا: هو ذلك الحيوان تحت الشّجرة كان المتحدث قد أفاد من الإشارة لتحديد المعنى وهناك مجموعة من الملاحظات حول المعنى الإشاري تَرد عند المتخصصين في الدّلالة:

– المعنى الإشاري مرتبط بدرجة عالية من التوقع بشان شكل الشيء موضع الاستفسار، فالإشارة تتم

1– ينظر: مبادئ اللسانيات، احمد محمد قدور، ص/370.

2– أُنظر: علم الدلالة والنظريات الحديثة، حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2009، ط1، ص/152–176.

–عادة– إلى منظر به أشياء كثيرة، والتوقع هو ما يساعد على استخراج الشيء المعني من بين كل عناصر الصورة»[1].

–«المعنى الإشاري يُطبّق فقط على مجموعة محدودة من الأشياء وهي تلك الأشياء المادّية ذات الشّكل الواضح والمتميّز(...)»[2].

5–1–2 المعنى المعجمي والمعنى النحوي: فالمعنى المعجمي حسب "محمود حجازي" هو المعنى الّذي يقدّمه المعجم للأسماء والأفعال ويشرح دلالتها مستفيدا من كل ما يتاح من وسائل لتحديد المعنى ،والمعنى النّحوي البنيوي هو الإكمال الطّبيعي للمعنى المعجمي[3].

وذكر "حجازي" من خلال ما قاله اللّغوي الأمريكي "فريز"(***Fries***) أنّ المعنى البنيوي يتناول دلالة الأدوات مثل (حروف العطف وحرف الجر...الخ) ودلالة الوظائف النّحوية نحو (الفاعلية والمفعولية) ،وكذلك دلالة نمط الجملة مثل (الدّلالة في الجملة الشرطية)، وتطبيق هذا في العمل المعجمي يتضمّن أمرين الأوّل: لا يجوز أن يقتصر المعجم على الأسماء والأفعال بل عليه أن يسجل دلالة الأدوات، لذا اهتمّ النّحاة العرب بهذه الأدوات ودلالاتها اهتماما كبيرا، فألّفوا في ذلك كتبا مثل مغني اللّبيب "لابن هشام الأنصاري" (ت 762 هـ) والثّاني: ينبغي بيان الوظائف النّحوية بالقدر

1–مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/154.

2– المرجع نفسه، ص/ 155.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص/155.

الّذي تسمح به طبيعة المادة في العمل المعجمي، فالأفعال مثلا فيها: اللاّزم والمتّعدي لمفعول واحد والمتّعدي لمفعولين والمتعدي لثلاثة مفاعيل[1].

وقد التفتت هذه الدّراسة إلى التّفريق بين الوحدات الّتي تبحث من ناحية المعنى النّحوي والوحدات الّتي يشرح معناها المعجمي، وذلك من خلال ما قدّمه الباحثان "مارتينيه" ***(Martinet)*** و"هاليداي" ***(Halliday)***، فالوحدات النّحوية تكون مغلقة محدودة ثابتة،لا تزيد بزيادة النّصوص الّتي يقوم الباحث بتحليلها مثل: الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة...الخ، أمّا الوحدات المعجمية فهي مفتوحة قابلة للنّمو والزّيادة، وأعدادها تقبل الزّيادة[2].

5-1-3 المعنى في العلاقات التركيبية: والمقصود بهذا المعنى حسب رأي "حجازي" هو: «ارتباط أكثر من كلمة على نحو يجعل استخدامها متلازما لأداء المعنى المراد»[3]، وأهم هذه العلاقات التركيبية التي ذكرها:

5-1-3-1: التّضام (*collocation*): وهو ارتباط أكثر من كلمة في علاقة تركيبية يكون معناها مفهوما من الجزئيات المكونة لها، فكلمة "كرسي" مثلا تستخدم في عدة تراكيب على سبيل التضام وهذه التراكيب تدور حول معنيين اثنين، أوّلهما يظهر في التّراكيب: "جلس على الكرسي" "صنع كرسيا"، "كرسي منخفض"، "كرسي خشبي"، "كرسي حديدي" ،أمّا المعنى الثّاني: فهو في

---

1 – ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/156.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/ 157.156.

3– المرجع نفسه، ص/157.

تراكيب مثل: "كرسي الفلسفة"، "كرسي علم اللّغة"، "كرسي الأستاذية"، وصرّح "حجازي" أنّ المعنى الأوّل يدخل في المجال الدّلالي للأثاث، والثّاني يدخل في المجال الدّلالي للوظائف[1].

5-1-3-2 التّراكيب الثّابتة (*Idioms*): لقد أثبت "حجازي" أنّ هناك عدّة أنواع من التّراكيب الثّابتة، حيث تتكوّن كل منها من أكثر من كلمة في علاقة تركيبية، لها دلالتها الّتي لا تتكوّن من مجرد مجموع دلالات العناصر المكونة لها، وفي كثير من الحالات نجد التّركيب الثّابت في لغة من اللّغات تقابله كلمة واحدة في لغة أخرى، فمثلا كلمة "ثمرة" من نوع الحمضيات تسمى في مصر (يوسف أفندي) وهذا تركيب ثابت ومعناه لا يؤخذ من دلالة الكلمتين المكونتين له، ونجد اسمه في دول عربية أخرى (ماندرين)، وهنا نجد كلمة واحدة دخيلة في مقابل تركيب ثابت، وهناك تراكيب ثابتة ذات عنصرين تربطهما الواو، كتركيب (الأخضر واليابس)،(العربي والعجمي) وهذه التراكيب يتجاوز معناها معنى العنصرين المكونين لها إلى دلالة العموم والشّمول[2].

إنّ ما تناوله "محمود فهمي حجازي" في دراسة أنواع المعنى يختلف تماما مع ما ذهب إليه علماء اللغة، فهو أهمل بقية الأنواع الأخرى واقتصر حديثه فقط على ثلاثة أنواع، بينما تطرق غيره إلى ذكر خمسة أنواع من المعنى، كدراسة "أحمد مختار عمر" وهذه الأنواع هي:

– **المعنى الأساسي أو الأولي** (ويسمى أيضا التصوري أو المفهومي أو الإدراكي): وهذا المعنى هو العامل الرئيسي للاتصال اللّغوي والممثّل الحقيقي للوظيفة الأساسية للّغة، وهي التّفاهم ونقل الأفكار (...)، ويملك هذا النوع من المعنى تنظيما مركبا راقيا، من نوع يمكن مقارنته بالتنظيمات المشابهة على

1– ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/157.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص/158.157.

المستويات الفونولوجية والنحوية، وقد نقل "احمد مختار عمر"عن الباحث (***Nido***)تعريف هذا النّوع من المعنى، بأنّه: المعنى المتّصل بالوحدة المعجمية حينما ترد في أقلّ سياق منفردة [1].

–المعنى الإضافي أو العرضي(ويسمى أيضا بالمعنى الثانوي أو التّضمني): وهو المعنى الذي يملكه اللفظ عن طريق ما يشير إليه إلى جانب معناه التصوري الخالص، لهذا أكّد "أحمد مختار عمر" أنّ هذا المعنى ليس له صفة الثبوت والشمول، وإنما يتغير بتغير الثقافة أو الزمن أو الخبرة، فإذا كانت كلمة "امرأة" يتحدد معناها الأساسي بثلاثة ملامح هي (+ إنّسان– ذكر+ بالغ)، فهذه الملامح الثلاثة تقدم المعيار للاستعمال الصحيح للكلمة[2].

ويضيف أيضا "أحمد مختار عمر" أنّ هناك معاني إضافية كثيرة، وهي صفات غير معيارية وقابلة للتغير من زمن إلى زمن، و من مجتمع إلى مجتمع، لكنّ هذه المعاني الإضافية تعكس بعض الخصائص العضوية والنفسية والاجتماعية، كما تعكس بعض الصفات التي ترتبط في أذهان النّاس بالمرأة (كالثرثرة وإجادة الطبخ، ولبس نوع معين من الملابس)، أو التي ترتبط في أذهان جماعة معينة، تبعا لوجهة نظرهم الفردية أو لوجهة نظر المجتمع ككلّ، مثل: (عاطفية – غير منطقية– استخدام البكاء–غير مستقرة)[3].

–المعنى الأسلوبي: هذا النوع من المعنى عند "احمد مختار عمر" هو الذي تحمله قطعة من اللغة بالنسبة للظروف الاجتماعية والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها، وكذلك يكشف عن مستويات أخرى

---

1 – ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص/37.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/37.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص/37.

مثل التخصص، ودرجة العلاقة بين المتكلم والسامع، ورتبة اللغة المستخدمة (أدبية، رسمية، عامية...) ونوع اللغة (لغة الشعر، لغة النثر(...) حديث، كتابة، خطبة..إلخ)،فكلمة (***poke ،Bag ،Sack***) تملك نفس المعنى الأساسي ولكنّها تعكس اختلافا في بيئة المتكلم، ومثل هذا يمكن أن يقال عن الكلمات التي تطلق على الزوجة في العربية الحديثة(عقيلته، حرمه، زوجته، امرأته...)،لهذا قال "أحمد مختار عمر": نادرا ما نجد كلمتين تتطابقان في معناهما الأساسي، وكذلك تتطابقان في المعنى الأسلوبي[1].

– **المعنى النفسي**: وهو يشير إلى ما يتضمنه اللفظ من دلالات عند الفرد، فهو بذلك معنى فردي ذاتي، ومن هنا يعتبر معنى مقيدا بالنسبة لمتحدث واحد فقط، ولا يتميز بالعمومية ولا يمكن أن يتداول بين الأفراد جميعا، ويظهر هذا المعنى بوضوح في الأحاديث العادية للأفراد، وفي كتابات الأدباء وأشعار الشعراء، حيث تنعكس المعاني الذاتية النفسية بصورة واضحة قوية اتجاه الألفاظ والمفاهيم المتباينة[2].

–**المعنى الإيحائي**: وهو ذلك النوع من المعنى الذي يتعلق بكلمات ذات مقدرة خاصة على الإيحاء نظرا لشفافيتها، وقد أشار "أحمد مختار عمر" إلى أنّ الباحث "أولمان" حصر هذا النوع من المعنى في ثلاثة تأثيرات:

1– التأثير الصوتي وهو نوعان: تأثير مباشر، وذلك إذا كانت الكلمة تدل على بعض الأصوات أو الضجيج الذي يحاكيه التركيب الصوتي للاسم، ويسمى هذا النوع (***Primaryonomatopoeia***)

1– ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص/39.38.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/39.

ويمكن التمثيل له بالكلمات العربية(...)"مواء القطة، خرير الماء"، ويسمى التأثير غير المباشر بـ (***Secondaryonomatopoeia***) مثل القيمة الرّمزية للكسرة وتقابلها في الانجليزية (I)، التي ترتبط في أذهان الناس بالصغر، أو الأشياء الصغيرة[1].

2-التأثير الصرفي: وهو الذي يتعلق بالكلمات المركبة مثل الكلمات المنحوتة ،ككلمة "صهصلق" في العربية من "صهل وصلق"، و"بحتر للقصير من بتر وحتر"، وهذا التأثير يتعلق أيضا بالكلمات الفرنسية .

3- التأثيرالدلالي: هو الّذي يتعلّق بالكلمات المجازية أو أيّ صورة كلامية معبرة[2].

5-2 السياق:

لقد أشار "حجازي" إلى أنّ الباحثون تناولوا كلمة السياق في الدلالة بمعنيين مختلفين، وهما: السياق اللغوي والسياق الاجتماعي، وذكر أنّ السياق الاجتماعي يسمى عند "فيرث" بسياق الموقف وعند "بالمر" *(palmer)* باسم السياق غير اللغوي، وهناك باحثون يستخدمون كلمة السياق دون تمييز بين السياق اللغوي والسياق الاجتماعي، ويشمل السياق اللغوي كلّ العلاقات التي تتخذها الكلمة في داخل الجملة، وهذه العلاقات الأفقية على عكس العلاقات الاستبدالية التي تتخذها الكلمة مع كلمات أخرى، والّتي يمكن أن تحل محلّها، ويمكن ايضاح ذلك بالأمثلة التالية:

---

1 – ينظر: علم الدّلالة ،أحمد مختار عمر ، ص/39.

2- ينظر: المرجع نفسه ، ص/ 40.

-أمثلة العلاقات الأفقية: "قام بواجبه"(...)، "كتاب قيم"(...)، فالعلاقة بين (قام) و(واجب) وكذلك بين (كتاب) و(قيم)، أمّا أمثلة العلاقات الاستبدالية هي: (جلس الطالب على الكرسي جلس الأستاذ على الكرسي، جلس المدير على الكرسي)، فهذه العلاقة نجدها بين الكلمات التي يصلح استخدامها في الموقع نفسه في الجملة والوحدة، وهي كلمات (الطالب والأستاذ والمدير)[1].

أمّا عن السياق الاجتماعي فهو أيضا عند "حجازي" ضروري في تحديد الدلالة، وقد التفت إلى هذا في عبارة (السلام عليكم)، فهي تحمل دلالات تختلف باختلاف التنغيم في نطقها، وفقا للمواقف الاجتماعية المختلفة، فنطقها عند الغضب يختلف عنها عند التحية، ودراسة استخدام الكلمة أو العبارة أو التركيب في الموقف الاجتماعي أمر متعدد الجوانب، ولابد من أن تضع الدراسة العناصر المختلفة المحددة لطبيعة هذا الموقف، وفي مقدمتها الزمن والمكان ،ومكانة المتحدث والمخاطب ،والعلاقة بينهما وغير ذلك[2].

لا يسعنا أن ننكر ما جاء به "محمود حجازي" في مجال السياق، غير أننّا لاحظنا أنّ حديثه كان مقتصرا على السياق اللغوي والسياق الاجتماعي فقط، بخلاف ما ذهب إليه بعض علماء اللغة، فقد وسعوا حديثهم عنه، بذكر تعريف للسياق، وذكر رائد نظرية السياق، وأنواعه ، إضافة مزايا واعتراضات المنهج السياقي، كدراسة "أحمد مختار عمر"، "ودراسة حسام البهنساوي".

فقد تناول "أحمد مختار عمر" أربعة أنواع للسياق، ثم ذهب إلى ذكر ميزات واعتراضات المنهج السياقي ويمكن تفصيل ذلك كالآتي:

1- ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، ص/160.159.

2- ينظر: المرجع نفسه ، ص/161.160.

1–السياق اللغوي: وقد مثّل له بكلمة (*good*) الانجليزية، ومثلها كلمة (حسن) العربية أو (زين) التي تقع في سياقات لغوية متنوعة، وصفا لـ (أشخاص: رجل –امرأة– ولد...الخ) ،أو أشياء مؤقتة (يوم– حفلة– رحلة–...اخ.)، أو مقادير: (ملح–دقيق –ماء...اخ) ، فإذا وردت مع كلمة (رجل) كانت تعني الناحية الخلقية، أمّا إذا وردت وصفا لطبيب مثلا كانت تعني التفوق في الأداء، وإذا وردت وصفا للمقادير كان معناها الصفاء والنقاوة وهكذا[1].

2– السياق العاطفي: هو الذي يحدد عنده «درجة القوة والضعف في الانفعال، مما يقتضي تأكيدا أو مبالغة أو اعتدالا(...)، فكلمة (يكره) في العربية غير كلمة (يبغض)، رغم اشتراكهما في أصل المعنى»[2].

3–سياق الموقف: وهو الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة مثل استعمال كلمة(يرحم) في مقام تشميت العاطس: [يرحمك الله] البدء بالفعل، وفي مقام الترحم بعد الموت (الله يرحمه) هنا البدء بالاسم، فالأولى تعني طلب الرحمة في الدنيا، والثانية طلب الرحمة في الآخرة، وهذا قد دلّ على سياق الموقف، إلى جانب السياق اللغوي في التقديم والتأخير[3].

4 – السياق الثقافي: هو الذي يتطلب تحديد المحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة(...)، فكلمة (عقيلته) تعدّ في العربية المعاصرة علامة على الطبقة الاجتماعية المتميزة

---

1 – ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص/69. 70.

2 – المرجع نفسه، ص/71.70.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ص/71.

بالنسبة لكلمة (زوجته)، وكذلك كلمة (جذر) لها معنى عند المزارع، ومعنى ثاني عند اللغوي، ومعنى ثالث عند عالم الرياضيات[1].

وبعد عرض أنواع السياق يمكن الولوج إلى ذكر ميزات المنهج السياقي كما ذكرها "أحمد مختار عمر" فالسياق يجعل المعنى سهل الانقياد للملاحظة والتحليل، ويعالج الكلمات باعتبارها أحداثا وأفعالا وعادات تقبل الموضوعية، والملاحظة في حياة الجماعة المحيطة بنا، كما أنّه لم يخرج في تحليله اللغوي عن دائرة اللغة[2].

أمّا عن اعتراضات المنهج السياقي التي أشار إليها "احمد مختار عمر"، فهي:

– أنّ "فيرث" (***Firth***) لم يقدم نظرية شاملة للتركيب اللغوي، واكتفى فقط بتقديم نظرية للسيمانتيك مع أنّ المعنى يجب أن يعتبر مركبا من العلاقات السياقية ،ومن الأصوات والنّحو والمعجم(...).

– لم يكن "فيرث" محددا في استخدامه لمصطلح السياق مع أهميته.

– كان حديث "فيرث" عن الموقف غامضا.

– قد بالغ "فيرث" في إعطاء ثقل زائد لفكرة السياق[3].

1– ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص/71.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/73.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص/73.

أمّا دراسة "حسام البهنساوي" فكانت بذكر رائد نظرية السياق وهو "فيرث" وهذا لم يذكره "حجازي"، كما عرّف السياق «بأنّ معناه الاستعمال في اللغة، أو الطريقة التي تستعمل بها، أو الدور الّذي تؤديه، وأنّ معنى الكلمة يتحدّد تبعا لتعدد السياقات التي تقع فيها(...) أو لتوزيعها اللغوي»[1].

وقد ذهب "حسام البهنساوي" إلى الحديث عن السياق العاطفي واللغوي والثقافي والاجتماعي كما ذكرها "أحمد مختار عمر" غير أنّ "حجازي" اكتفى فقط بالسياق اللغوي والاجتماعي[2].

وختاما لما سبق ذكره سلفا، يتضّح لنا أنّ دراسة معاني الكلمات تتطلّب عند أصحاب نظرية السّياق تحليلا للسّياقات والمواقف الّتي ترد فيها، حتّى لو كان منها غير لغوي لذلك قسّموا السّياق إلى أربعة أنواع منها السّياق اللّغوي والثّقافي والعاطفي وسياق الموقف.

1– علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة، حسام البهنساوي، ص/65.

2–أنظر: المرجع نفسه، ص/65–72.

خاتمة

بعد هذه الرّحلة العلمية مع الباحث الأكاديمي الدكتور محمود فهمي حجازي وجهوده اللّسانية في مُؤَلَّفِه مدخل إلى علم اللّغة اتّضح أنّ ما قام به يتمّ عن روح علمية اتّسمت بالموضوعية في الطّرح، وحبّ العمل، فحاول من خلال هذا العمل تأصيل المصطلحات العربية انطلاقا من علم اللّغة الحديث، وذلك حتّى يبيّن لنا أنّ البحث في اللّغة عند العرب قديما، لذلك أضفى على هذا الكتاب طريقة منهجية أقرب إلى الفهم وإلى الدّرس اللّغوي الغربي، إذ خرجت الدّراسة بجملة من النتائج يمكن تلخيصها في مجموعة من النّقاط:

- يَعتَبِر محمود فهمي حجازي أنّ أكمل وأشمل تعريف للّغة منذ القديم كان تعريف ابن جنّي لها الّذي قال: حدّ اللّغة أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم.

- يؤكِّد حجازي بأنّه لا جدوى من التطرق إلى جدلية اللّغة والفكر وأيّهما أسبق لقيام الحضارة، ذلك أنّ البحث العلمي الحديث يتوجه إلى إثبات تلازمهما.

- عرف علم اللّغة الحديث منذ نشأته عدّة مناهج منها منهج علم اللّغة المقارن، منهج علم اللّغة الوصفي، منهج علم اللّغة التّاريخي، منهج علم اللّغة التّقابلي.

- يرتبط علم اللّغة بكثير من العلوم الإنسانية كعلم النّفس وعلم الاجتماع، فعلم الاجتماع يهتم بقضايا العلاقة بين اللّغة والمجتمع، أمّا علم النّفس فيتناول العلاقة بين اللّغة والقدرات عند الإنسان، كاللّغة والفكر واللّغة والمعرفة.

- يثبت حجازي أنّ اللّغة والكتابة نظامان مختلفان، فالظّاهرة اللغوية ظاهرة صوتية قديمة سبقت التّدوين بمراحل طويلة.

– يؤكّد حجازي أنّ عملية النّطق هي عملية مركّبة تسير وفق خطوات متسلسلة تستوجب توافر الأعضاء النطقية من الحنجرة إلى الشفتين والأنف والأعضاء النّطقية المتحرّكة كاللّسان واللّهاة والوترين الصوتيين.

– يعالج حجازي التّداخل بين ميزتي التّحليل الفونولوجي والتّحليل الصّوتي، ويرجع ذلك إلى خصائصهما المشتركة الّتي تفيد البحث الصوتي عامة ولا يمكن الاستغناء عنها لدى الباحثين اللّغويين لمعرفة الأنظمة الصوتية لأيّة لغة.

– يشير محمود حجازي إلى استخدام كلمة الحرف بالمعنى الاصطلاحي إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أنّه وجد في الحروف العربية منطلق تحليل الأصوات اللّغوية، وأنّ ارتباط الكتابة العربية بالبحث الصوتي أدّى إلى مصطلح الحروف يدلّ تارة على الصّوت اللّغوي المنطوق وتارة على الحرف المدوّن المرئي.

– إنّ كلمة المخرج من أكثر الألفاظ تداولا في الدراسات اللّغوية العربية القديمة، وخي تعني عند حجازي تلك النّقطة التي يحدث فيها اعتراض المجرى الهوائي في أثناء محاولة الخروج، وهي كذلك النّقطة التي يُنطَقُ فيها الصّوت، فكان الخليل أول من وظّفها، غير أنّه استعمل مصطلح الحيّز بكثرة.

– يعني مصطلح النّبر عند حجازي ارتفاع الصّوت، أمّا التّنغيم فهو مرتبط عنده بالارتفاع والانخفاض في نطق الكلام نتيجة لدرجة توتّر الوترين الصوتيين ممّا يؤدّي إلى اختلاف الوقع السّمعي.

– يثير حجازي قضيّة الأصول اللّغوية؛ أهي ثنائية أم ثلاثية ويصل إلى نتيجة مفادها أنّ اللّغات السامية تعرف الأصل الثّلاثي لأكثر المفردات، غير أنّ هناك كلمات تبدو لنا ثنائية، لكنّها في الأصل ثلاثية، نحو: فَمٌ ← فموٌ، يَدٌ ← يَدَيٌ.

– يتحدّث محمود حجازي عن بعض القرارات الّتي جاء بها مجمع اللّغة العربية لمواكبة التّطور الحاصل في المجتمع والتي تخص صيغة المصادر وأبنية الأفعال، وقضية الاشتقاق، وذلك من أجل تنمية المفردات.

– يؤكّد حجازي أنّ بناء الجملة أو النّحو أو تركيب الجملة كلّها تدلّ على مصطلح واحد والذي يتّصل بالقواعد التي تحدّد نظام الجملة في اللّغة وتجعلها قادرة على أداء المعنى الّذي يريده المتحدّث ومفهوم النّحو عنده يقتصر على ضبط النهايات الإعرابية.

– يدلّ مصطلح التّوليد عند حجازي على ذلك الّذي يبحث في إمكانات توليد الجمل اعتمادا على إمكانات اللّغة والتّحويل وهو وسيلة من وسائل التّعرّف على طبيعة العلاقات بين الوحدات الّتي نعرِّفها باسم الكلمات.

– يهدف التّحليل النّحوي في المدرسة التّوليدية التّحويلية إلى معرفة الغموض البنيوي وكشف جوانب التّركيب في ذات الغموض وردّها إلى ما يقابلها في البنية العميقة، كما يهدف أيضا إلى معرفة العلاقات بين الجمل المتماثلة في المعنى، وكذا معرفة الوظيفة النّحوية في كلّ جزء في الجملة، إضافة إلى القدرة اللّغوية التي يمتلكها أبناء اللّغة على إنتاج عدد لا متناهٍ من الجمل الممكنة.

– يؤكّد حجازي أنّ قضية الدّلالة قديمة عند العرب ظهرت من خلال حركة حركة التأليف المعجمي الموضوعي مثل: الرسائل اللّغوية عند الأصمعي في خلق الإنسان، وتطوّر الاهتمام بها حتّى أصبحت علما له كيانه وقواعده.

– يرتبط علم اللّغة بعلم الدّلالة من خلال مناهجه الّتي تعدّ جزءا من اللّسانيات، مثل: منهج علم الدّلالة التاريخي، منهج علم الدّلالة التّقابلي، منعج علم الدّلالة الوصفي، منهج علم الدّلالة المقارن.

- يقرّ حجازي أنّ البحث الدّلالي حقّق نتائج كثيرة منذ القرن التّاسع عشر بمناهج متعدّدة تتمثل في: تعميم وتخصيص الدّلالة، التّعبير بالكلمة الدّالة على الشيء المادي لتدلّ على التّصور المعنوي.

- تتمثّل العلاقات الدّلالية في التّرادف والاشتراك اللّفظي وعلاقة التّضاد وغيرها.

- ينقسم المعنى إلى معنى إشاري معجمي، معنى نحوي، وكذا المعنى في العلاقات التّركيبية.

- تناول الباحثون كلمة سياق في الدّلالة بمعنيين مختلفين، وتمّ تحديدهما في أمرين: السّياق اللّغوي والسّياق الاجتماعي.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

- الحديث النبوي الشريف.

الكتب:

01- الاشتقاق والتّعريب، عبد القادر المغربي، مطبعة الهلال، مصر،(دط)، 1967.

02- أصوات اللغة ، عبد الرحمان أيوب، مطبعة الكيلاني، القاهرة،ط2 ،1968 م .

03- الأصوات اللّغوية ، عاطف فضل محمد، دار المسيرة للنّشر والتّوزيع والطّباعة ، عمّان ، ط1، 2013م.

04 - الألسنية رواد وأعلام، هيام كريدية، (د.دن)، بيروت ، ط1، 2010م .

05- تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، ظبية سعيد السليطي، تح : حسن شحاتة، الدار المصرية اللبنانية، مصر،(د ط)، 2002.

06- التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، (د ط)، 1973.

07- التّفكير اللّساني عند العرب، عبد السلام المسّدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2،1986م.

08- توطئة لدراسة علم اللّغة التّعاريف، التّهامي الرّاجي الهاشمي، دار النّشر المغربية آفاق عربية، الرباط، ط2، 1984.

09- الحصيلة اللّغوية أهميتها مصادرها وسائل تنميتها، أحمد محمد معتوق، عالم المعرفة، (د ط)، 1996م

10- دراسات في علم اللغة ،كمال محمد بشر، دار المعارف، مصر، ط 9 ، 1986 م .

11- دراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي ، دار الشرق العربي ،ط4،(د ت).

12- دراسة في علم الأصوات، حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1999م.

13- دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ط5، 1984.

14- الدّلالة الصّوتية في اللّغة العربية، صالح سليم عبد القادر الفاخري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، (د ط)،(د ت).

15- رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، إخوان الصفا، مكتب الإعلام الإسلامي،1405هـ، الرياض، ج3.

16- سرّ صناعة الإعراب، ابو الفتح عثمان بن جني ، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، مج1.

17- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، دار المساهم، الكويت، (د ط)، 1974.

18- العلاقة بين اللغة والفكر دراسة للعلاقة اللزومية بين الفكر واللّغة ، أحمد عبد الرحمن حمّاد ، دار المعرفة الجامعية ،(د ط) 1985م .

19- علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، (د ط)، 2000.

20- علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، اتحاد كتاب العرب، دمشق، ط1.

21- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، دارا لأمل،الأردن،ط1، 2007.

22- علم الدلالة والنظريات الحديثة، حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2009، ط1.

23- علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، دار أزمنة، العراق،(د ط)،1998.

24- علم اللسانيات الحديثة، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمان، ط1، 2002.

25- علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، تر: يوئيل يوسف عزيز،آفاق عربية،بغداد،(د ط)،1985م .

26- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2،(دت) .

27- علم اللغة، مدخل نظري في اللغة العربية، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، ط1، 2009.

28- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م، مج1.

29- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، مكتبة الهلال، مصر،ط2، 1409ه ،ج1.

30- فقه اللغة مفهومه، موضوعاته، قضاياه، محمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط1 ،2005م.

31- في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب، بيروت، (د ط)، 1969.

32- في النّحو العربي النّقد والتّوجيه، مهدي المخزومي، المكتبة العربية، بيروت،(د ط) ، 1964.

33- في علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقية، محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د ط)، 1985م.

34- في علم اللغة، غازي مختار طليمات، دار طلاس، دمشق، ط2، 2000.

35- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988م، ج4،.

36- الكلمة دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1997م.

37- اللسانيات العامة وقضايا العربية، مصطفى حركات، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1998م.

38- اللّسانيات النشأة والتطوّر، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط2، 2005م .

39- اللسانيات والصوتيات جهود في اللغة والتحقيق، رياض عبود غوار الدليمي، دار عيداء للنشر والتوزيع، عمّان، ط1 ،2014 .

40- مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، (د ط)، 2008 .

41- مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط3، 2009م.

42- مبادئ في اللسانيات، خولة طالب إبراهيمي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006.

43 - مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ليبيا، ط1، 2004.

44 - مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3،1997.

45- المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين، إبراهيم عبود السامرائي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط 1،2011.

46- المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، لبنان، ط2، 2007م.

47- مناهج البحث اللغوي، تمام حسان، مكتبة أنجلو مصرية، مصر، ط1، 1990.

48- مناهج البحث اللغوي، علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1، 1986.

49- منهج البحث الأدبي واللّغوي ، محمد علي عبد الكريم الرد يني، دار الهدى ، الجزائر، (د ط)، 2010م .

50- منهج البحث اللغوي، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الكويت،(د ط)، 2003م.

51- المهارات اللغة العربية، عبد اللّه علي مصطفى ، دار المسيرة ، عمّان، ط3، 2010م.

52- نظريات في اللغة ، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت،ط2، 1981م .

53- المصطلح الصوتي في الدّراسات العربية، عبد العزيز الصايغ، دار الفكر، دمشق،ط1، 2007م.

54-دراسات في اللسانيات العربية بنية الجملة العربية، عبد الحميد السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004م.

55-علم اللغة، حاتم صالح الضامن، مطبعة التعليم العالي، بغداد، (د ط)، 1989م. .

56-اللّسانيات الاجتماعية عند العرب، هادي نهر لعيبي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009 .

57-مدخل إلى الصوتيات، محمد اسحاق العناني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.

58-مدخل إلى علم اللغة، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، (دط)، 2000م.

59-معالم الصوتيات العربية، عبد القادر شاكر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، (دط) ، 2010.

60- مهارات اللغة العربية، عبد الله علي مصطفى، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2002م .

الكتب المترجمة:

1- أسس علم اللّغة، ماريو باي ، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب ،القاهرة،ط8، 1998م .

2 -موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ر.هـ، روبنز، تر: أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،ط3،1997م.

3- مدارس اللّسانيات التّسابق والتّطور، جيفري سامسيون، تر: محمد زياد، جامعة الملك سعود، السعودية،(د ط)، 1994 .

المواقع الالكترونية:

1- بكر إسماعيل، من أعلام الفكر المعاصر محمود فهمي حجازي وأثره في اللغة والأدب، صحيفة المصريون،العدد431،الأربعاء 11نوفمبر2015م، "مقال" <17:11 ,2017 /14/01, hTTPS //Almesryoun .com>.

2- مصطفى يوسف، شخصية الشهر، 2015/09/05، "مقال- www.m-a-arabia.com, 14/01/2017 , 17:35 "< .

فهرست الموضوعات

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
بطاقة فنية	
مقدّمة	أ–هـ
مدخل	06
الفصل الأولّ: اللّغة بين البحث اللّغوي والمصطلح العلمي	
المبحث الأول: طبيعة اللّغة والبحث اللّغوي	19
المبحث الثاني: عملية الكلام بين الفرد والمجتمع	28
المبحث الثالث: وظيفة اللّغة ومستويات الاستخدام	30
المبحث الرّابع: مجالات ومناهج علم اللّغة الحديث	37
المبحث الخامس: علم اللّغة واللّغة بين العلوم الإنسانية	50
الفصل الثاني: النّظام الصّوتي ومصطلحاته في التراث العربي	
المبحث الأول: بين الأصوات والكتابة	57
المبحث الثاني: التّحليل الفونولوجي والصّوامت والحركات	59
المبحث الثالث: الحروف والمخارج والصّفات الأساسية	65
المبحث الرابع: المقاطع والنّبر والتّنغيم	82
المبحث الخامس: التّغيّرات الصّوتية	89

الفصل الثالث: النّظام الصّرفي والنّحوي للّغة

المبحث الأوّل: الوحدات الصرفية وأصولها اللّغوية.....95
المبحث الثاني: الأبنية الصرفية وتنمية المفردات.....103
المبحث الثالث: مفهوم النّحو.....108
المبحث الرابع: المادة اللّغوية.....113
المبحث الخامس: النحو التوليدي التحويلي.....119

الفصل الرابع علم الدلالة، المعجمية والبنيوية

المبحث الأول: علم الدّلالة ومناهجه الحديثة.....126
المبحث الثاني: تطوّر الاهتمام بالدّلالة. 133
المبحث الثالث: البحث الدلالي الحديث بين النظري والتطبيق المعجمي.....137
المبحث الرابع: العلاقات الدلالية.....141
المبحث الخامس: أنواع المعنى والسّياق.....149
خاتمة.....161
قائمة المصادر والمراجع.....166
فهرست الموضوعات.....174